جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٣٣٢)

الزراعــة المصريــة ومعالم عامة لإستراتيجيــة وخطة التنمية الزراعية فى المرحلة المقبلة

إعــداد

أ . د / عبد القــادر محمد ديــاب

نوفمبر ١٩٨٢

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

المحتويـــــــات

مقدمـــــــــه — الصفحة

الفصل الاول : المعالم الرئيسية للزراعة المصرية ١

الموارد الزراعية ١

— الموارد الارضية ١

— الموارد المائية ٦

— الموارد البشرية ٨

— الموارد الرأسمالية ٤

انماط استغلال الارض الزراعية ١٧

انتاجية الاراضى الزراعية من الحاصلات المختلفة ١٨

الفصل الثانى : الانتاج الزراعى مساهمته فى اهداف التنمية ٢٢

الانتاج الزراعى وخعدلات نموه ٢٢

مساهمة الزراعة فى اهداف التنمية الشاملة ٢٦

— الدخل الزراعى وعدالة توزيعه ٢٦

— توفير الاحتياجات المتزايدة من السلع الزراعية ... ٣٥

— المساهمة فى توفير النقد الاجنبى ٣٧

— المساهمة فى تمويل التنمية الاقتصادية ٤١

الفصل الثالث : مشاكل ومعوقات زيادة الانتاج الزراعى ووسائل واساليب زيادة الانتاجية الزراعيـــــــة ٤٥

المشاكل والمعوقات ٤٥

وسائل زيادة الانتاجية والانتاج الزراعى ٥٥

الفصل الرابع : ملامح رئيسية لاستراتيجية وخطة التنمية الزراعية فى المرحلة المقبلـــــة ٦٠

الاهداف العامـــة ٦٠

الوسائل والسياسات ٦١

موجز وتوصيات ٨٩

ملاحـــق .....

مراجـــع .....

مقدمـــــــــــــه

ان وضع خطة زراعية سليمه لابد وان يستند على استراتيجية واضحه للتنمية الزراعية وهو مايتطلب بدوره ضرورة توصيف وتحليل الوضع الحالى للقطاع الزراعى بما يتضمنه مـــن موارد ، ومشكلات ، ودرجة مساهمته فى اهداف التنمية الاقتصادية الشاملة .

وتهدف الدراسة الى التعرف على اهم الاتجاهات العامة لاستراتيجية وخطـــة التنمية الزراعية فى المرحلة القادمة بناء على مايكشف عنه التوصيف والتحليل للوضع الحالـــى للقطاع الزراعى . ومن ثم فقد اشتملت الدراسة على اربعة فصول يختص الفصل الاول منهـــا بالتعرف على الموارد الزراعية ، وانماط استغلالها وانتاجيتها . اما الفصل الثانـــى فيتناول دراسة اتجاهات نمو الانتاج الزراعى فى المرحلة السابقة ، ودرجة مساهمتهـــا فى اهداف التنمية الاقتصادية الشاملة على حين يتناول الفصل الثالث دراسة اهم مشكلات ومعوقات زيادة الانتاج بالقطاع الزراعى ، وامكانات نموه ، اما الفصل الرابع فيتنـــاول تحديد اهم الاتجاهات العامة لاستراتيجية وخطة التنمية الزراعية فى المرحلة المقبلـــة .

واخيرا يود الباحث الاشارة الى ان هذه الدراسة قد سبق تقديمها مع مجموعـــة دراسات اخرى عند الاعداد لخطة التنمية الزراعية ٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ بـوزارة التخطيط ، كما يود الاشارة أيضا الى ان هذه الدراسة قد استندت فى بعض اجــزائها على ماتوصل اليه نفس الباحث من نتائج فى دراسات سابقة خاصة فى الفصل الثالث منها .

الفصل الاول : المعالم الرئيسية للزراعة المصرية

يستلزم وضع تصور لما يمكن ان تكون عليه استراتيجية التنمية الزراعية فى المستقبل ضرورة توصيف وتحليل الوضع الحالى للقطاع الزراعى بما يشمله من متغيرات كثيرة تحكم عملية الانتاج الزراعى سواء ما يرتبط منها بالنشاط الفردى فى الزراعة او المتغيرات الاخرى الخارجية التى تشكل البيئة الفنية والاقتصادية التى يعمل فى ظلها المنتجين الافراد والتى تشمل وعلى سبيل المثال ، البحث العلمى فى الزراعة ، والتدريب والارشاد الزراعى ، والاستثمار فى مشروعات البنية الاساسية ، وغيرها من السياسات الزراعية التى قد تؤثر على قرارات المنتجين الافراد كالسياسات السعرية ، والضريبية ، وغيرها .

ان توصيف وتحليل الوضع القائم بالقطاع الزراعى لايعنى اغفال علاقاته التشابكية بالقطاعات الاقتصادية الاخرى ، ودرجة مساهمته فى اهداف التنمية الشاملة للمجتمع ، ولهذا يختص هذا الفصل من الدراسة وبايجاز التعريف بالموارد الزراعية المستغلة وانماط استغلالها وانتاجيتها .

اولا : " الموارد الزراعية "

ان للموارد الزراعية النصيب الاكبر فى تحديد حجم الانتاج الزراعى وامكانية التوسع فيه ، حيث يتوقف حجم الانتاج الزراعى وبدرجة كبيرة على المتاح من الموارد الزراعية سواء من حيث الحجم او النوع ، وعلى كفاءة استخدامها ، كما تتوقف احتمالات زيادته فى المستقبل وبنفس الدرجة على امكانيات اكتشاف المزيد منها غير المستغل وادخاله فى مجال الانتاج الزراعى وفيما يلى نبذة مختصرة عن المتاح من الموارد الزراعية المستغل منها وغير المستغل .

١ ـ الموارد الارضية :

تبلغ مساحة الرقعة الارضية المصرية حوالى ٢٣٨ مليون فدان ، منها نحو ٨ مليون فدان هى مساحة وادى ودلتا النيل ، وحوالى ٢١٧ مليون فدان هى مساحة الصحراء الغربية والشرقية وشبه جزيرة سيناء ، وذلك بخلاف مساحة البحيرات الداخلية

والبالغة نحو ١٣ مليون فدان . اما عن المساحة الارضية المستغلة فى الزراعة وحتى عام ١٩٨١/٨٠ فتقدر بحوالى ٦ر٣ مليون فدان منها نحو ٥٠٠ الف فدان هى مساحة الاراضى الجديدة التى تم استزراعها واضافتها الى الاراضى القديمة منذ اوائل الستينات ومن ثم فان مساحة الاراضى القديمة هى ٨ر٥ مليون فدان تقريبا خلال نفس العام .

هذا وتصنف الاراضى الزراعية القديمة تبعا لدرجة خصوبتها ووفقا لنتائج الحصر التصنيفى للتربة الزراعية الذى ظهرت نتائجه فى نهاية عام ١٩٧٣ الى اربع درجات تشمل الاولى منها نحو ٢ر٦٪ من جملة المساحة الارضية المنزرعة على حين تشمل اراضى الدرجة الثانية مانسبته ٥ر٤٥٪ من جملتها اما اراضى الدرجة الثالثة والرابعة فتمثل مانسبته ٧ر٣٨٪ ، ٦ر٩٪ من جملة الاراضى المنزرعة تقريبا ولكل منها على الترتيب كما هو مبين بالجدول رقم (١) .

جدول رقم (١) تصنيف المساحة الارضية المنزرعة تبعا لدرجة خصوبتها

درجات الخصوبة	المساحة (الف فدان)	المساحة %
١ ـ درجة اولى (ممتازه)	٣٦٠	٢ر٦
٢ ـ درجة ثانيه (جيدة)	٢٦٣١	٥ر٤٥
٣ ـ درجة ثالثة (متوسطة)	٢٢٣٩	٧ر٣٨
٤ ـ درجة رابعه (ضعيفه)	٥٥٦	٦ر٩
الاجمالى	٥٧٨٦	٠٠ر١٠٠

المصدر :

معهد التخطيط القومى ، التنمية الزراعية فى مصر ، ماضيها وحاضرها ، الجزء الاول ، الموارد الزراعية ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٠ .

اما بالنسبة للمساحات الارضية الجديدة التى يمكن استصلاحها واستزراعهـــا واضافتها الى الاراضى المنزرعة حاليا ، فتشير الدراسات التى اجريت من قبل خـــلال الخمسينات واوائل الستينات الى وجود مساحات كبيرة منها يمكن استصلاحها ، واستزراعها اذا ما توافرت الموارد المائية ، والامكانيات الرأسمالية والبشرية اللازمة لذلك . ولقـــد بلغ ما استصلح من هذه المساحات خلال الفترة ١٩٥٣/٥٢ — ١٩٨٠ حوالى ١ر١ مليون فدان ، ومازال هناك الكثير من المساحات التى يمكن استصلاحها واستزراعها والتى تقدر بما يزيد عن ٨ مليون فدان موزعه جغرافيا فيما بين دلتا ووادى النيل ، وفى الصحـــارى الغربية والشرقية ، وشبه جزيرة سيناء وان اختلفت من حيث نوعية التربة وجدارتها الانتاجية (١) ومن بين هذه المساحات حوالى ٨ر٢ مليون فدان يخطط لاستصلاحها فى الفترة المقبلة وحتى عام ٢٠٠٠ فى ضوء المتاح من الموارد المائية ، ويشير الجدول رقم (٢) الى توزيعهـــا الجغرافى ، وتبعا لنوعية التربة الزراعية ، ومنه يتبين ان الاراضى الطينية الملحة تبلـــغ مانسبته ٢١٪ تقريبا من جملة هذه المساحة ، على حين تشكل الاراضى الطينية الرمليـــة مانسبته ٢٩٪ تقريبا من جملتها ، والاراضى الرملية الجيرية مانسبته ٥٠٪ من جملة هـــذه المساحة ، كما يتركز الجانب الاكبر منها فى مناطق شرق الدلتا وغرب القناة ، وسينـــاء وغرب الدلتا .

هذا وتسود الملكية الخاصة للاراضى الزراعية حيث يمتلك القطاع الخاص مايقرب عـــن ٦ر٩٤٪ من اجمالى المساحة المنزرعة اى ما مساحته ٥٧٢٠ الف فدان تقريبا ، على حـــين تمتلك الحكومة وشركات القطاع العام مايقرب من مساحة ٧٣٠ الف فدان ، اى مانسبتـــه ٤ر٥٪ من اجمالى المساحة المنزرعة ، وان كان من المشاهد اليوم ان بعضا من هـــذه الشركات والجهات الحكومية قد بدأت فى التصرف بالبيع لبعض ما لديها من مساحات الـــى القطاع الخاص . وتعد الملكيات الزراعية الصغيرة هى السائدة بالقطاع الزراعى حيث يمثـــل تعداد من يمتلكون مساحات اقل من خمسة افدنه مانسبته ٩٥٪ من اعداد الملاك الزراعـــيين كما تبلغ نسبة مساحة مايمتلكونه من اراضى زراعية نحو ٣ر٥١٪ من جملة مساحة الملكيـــات

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر :

(١) معهد التخطيط القومى ، مرجع سابق

(٢) مجد جلال ابو الدهب (دكتور) وآخرين ، التوسع الزراعى الافقى فى الجمهورية العربية المتحدة ، مذكرة داخلية رقم (١٠١) معهد التخطيط القومى ، القاهره ، سبتمبر ١٩٧٠

جدول رقم (٢) المساحات المستهدف استصلاحها حتى عـــام ٢٠٠٠
تبعا لنوع التربة ٠ التوزيع الجغرافـــى

(الف فدان)

المنطقة	نوع التربة	طينية ملحة	طينية رملية	رملية وجيرية رمليـــه	جملـة
١ ـ شرق الدلتا وغرب القناة		٢٥٩ر٥	١٠٢ر٠	٤٥٢ر٠٠	٨١٣ر٠
٢ ـ سيناء وشرق الدلتا ـ القناه		١٣٥ر٠	٢٠٠ر٠٠	٤٠٠ر٠٠	٧٣٥ر٠
٣ ـ وسط الدلتا		١٢٥ر٤	١٨ر٠٠	٢٥ر٠٠	١٦٨ر٤
٤ ـ غرب الدلتا		٤٣ر٠	٢١٤ر٠٠	١١٨ر٠٠	٣٧٥ر٠٠
٥ ـ مصر الوسطى		ـ	٧٩ر٠٠	٤٠ر٧	١١٩ر٧
٦ ـ مصر العليا		ـ	٤٩ر٠٠	١٠٩ر٠	١٥٨ر٥
٧ ـ الصحراء الغربية		٣٣ر٠	١٦٤ر٠٠	٢٥١ر٠	٤٤٨ر٠
جملـــة		٥٩٥ر٩	٨٢٦ر٠٠	١٣٩٦ر٥	٢٨١٨ر١

المصدر : وزارة التخطيط ٠ الهيئة المركزية للزراعة ٠

الزراعية فى عام ١٩٧٨ ٠ ومتوسط ملكية تبلغ نحو ٨٨ر٠ فدان ٠ كما ان من يمتلكون منهـــم مساحة خمسة افدنة الى اقل من عشرة افدنه يمثل تعدادهم مانسبته ٢ر٧٪ من عدد الملاك الزراعيين ٠ كما تبلغ نسبة مساحة مايمتلكونه من اراضى الى اجمالى مساحة الملكيات الزراعيـة نحو ١١٪ ٠ ومتوسط ملكية يبلغ نحو ٦ر٦ فدان ٠ على حين يمثل من يمتلكون لمساحة عشـرة افدنه فاكثر مانسبته ٣ر٢٪ من اعداد الملاك الزراعيين ٠ وتقدر مساحة مايمتلكونه من اراضـى زراعية بما نسبته ٧ر٣٧٪ من جملة مساحة الملكيات الزراعية ٠ كما يشير الى ذلك الجدول رقـم (٣) ٠

هذا وترتفع نسبة الملكيات الخاصة فى الزراعة المصرية نظرا لوجود نظام التأجير ٠ اذ تقدر نسبة المساحات المستأجرة بما يقرب من ٤٠٪ من جملة المساحات المنزرعة على حين تبلـغ

جدول رقم (٣) توزيع الملكيات الزراعية فى عام ١٩٧٨ (١)

حجم الملكية الزراعية	عدد الملاك		المساحة	
	الف	%	الف	%
اقل من ٥ فدان	٣٢٢٣	٩٥	٢٨٣٤	٥١ر٣
٥ فدان -	٩٣	٢ر٧	٦٠٩	١١ر٠
١٠ فدان -	٤٤	١ر٣	٥٦٩	١٠ر٣
٢٠ فدان -	٢٣	٠ر٧	٦٦٣	١٢ر٠
٥٠ فدان -	٧	٠ر٢	٤٨٢	٨ر٧
١٠٠ فدان (٢)	١	٠ر١	٣٧٣	٦ر٧
الجملة	٣٣٩١	١٠٠ر٠	٥٥٣٠	١٠٠

(١) لاتشمل املاك الحكومة من الاراضى البور والصحراوية والاراضى تحت التوزيع

(٢) تمثل الشركات والهيئات والافراد .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، القاهرة يوليو ١٩٨١ .

المساحات المنزرعة على الذمة مانسبته ٦٠٪ من جملتها وهو مايتوقع معه احتلاف مساحة الحيازات الزراعية عن مساحة الملكيات الزراعية السابقة بالنسبة لكل فئة حيازية مقارنة بالفئات المقابلة للملكية الزراعية ، كما يبرهن على ذلك الجدول رقم (٤) مقارنه بالجدول رقم (٣) ، حيث يتضح انخفاض اعداد الحائزين للاراضى الزراعية عن اعداد الملكيات الزراعية وخاصة فى الفئة ذات الخمسة افدنه فأقل وهو مايشير الى ارتفاع متوسط الحيازة الزراعية عن متوسط الملكية ، وان كانت الحيازات الصغيرة هى السائدة حيث ان مايقرب من ٩٢ر٥٪ من اعداد الحائزين يحوزون مساحات تبلغ خمسة افدنه فأقل كما ان مساحة مايحوزونه من اراضى زراعية تمثل مانسبته ٦٧ر١٪ من اجمالى مساحة الحيازات الزراعية كما يشير الى ذلك الجدول السابق ذكره .

جدول رقم (٤) توزيع حيازة الاراضى الزراعية فى عام ١٩٧٥

فئات الحيـــازة	عدد الحائزين		مساحة الحيازات	
	الف	%	الف فدان	%
٥ فدان فأقل	٢٦٣٩	٩٢ر٥	٣٩٤٨	٦٧ر١
اكثر من ٥ـ الى ١٠ فدان	١٤٨	٥ر٢	٩٤٤	١٦ر٠
اكثر من ١٠ فدان الى ٥٠ فـــدان	٦٥	٢ر٣	٩٨٦	١٦ر٧
اكثر من ٥٠ فدان	١٣ر٠	ـ	١٢	٢ر٠
جملـــة	٢٨٥٢	١٠٠	٥٨٩٠	١٠٠

المصـــدر : وزارة الزراعة ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، نشرة الاقتصاد الزراعـــى القاهرة ، ١٩٧٩ .

٢ ـ الموارد المائيـــة

يقدر اجمالى الموارد المائية المتاحة حاليا بحوالى ٦ر٦٠ مليار متر مكعب موزعـــه تبعا لمصادرها المختلفة على النحو التالى :

مليار متر مكعب	
٥ر٥٥	حصة مصر من مياه النيل بعد بناء السد العالى
٤ر٣	المستخدم حاليا من مياه الصرف
٨ر٠	المستخدم حاليا من المياه الجوفيه
٦ر٦٠	جملـــة

أما بالنسبة للمستخدم حاليا من المياه فيقدر بنحو ٥١٫٤ مليار متر مكعب يوزع تبعا لنوع الاستخدام على النحو التالى :

مليار متر مكعب	
٣٩٫٩	الاحتياجات المائية للزراعة عند الحقل
٨٫٠	فاقد نقل وتوزيع بنسبة ٢٠٪
٤٧٫٩	جملة احتياجات الزراعة
٢٫٥	احتياجات الملاحة
١٫٠	احتياجات مياه الشرب والصناعة
٥١٫٤	جملـــــة

وعليه وبناء على التقديرات السابقة يتضح وجود فائض من مياه الرى يزيد عن الاحتياجات الحالية للزراعة ، ويقدر بنحو ٩٫٢ مليار متر مكعب . هذا الا انه من المتوقع الوصول بحجم الموارد المائية الى نحو ٧٧ مليار متر مكعب مع عام ٢٠٠٠ وذلك من خلال التوسع فى استخدام مياه الصرف فى الرى حيث يقدر المتاح منها حاليا والممكن استخدامه بحوالى ٨ مليار متر مكعب ، بالاضافة الى مايمكن تدبيره من ترشيد استخدام المياه وتقليل الفاقد منها والذى يقدر بحوالى ١٠ مليار متر مكعب ذلك فضلا عن حصة مصر فى مياه النيل بعد الانتهاء من مشروعات اعالى النيل الجارى تنفيذها حاليا .

ان فى التقديرات السابقة مايبرهن على ان عنصر مياه الرى لايشكل عقبة فى سبيل التوسع الزراعى الافقى فى السنوات القادمة حيث تشير الى احتمالات وجود فائض من المياه يبلغ نحو ٢٥٫٦ مليار متر مكعب حتى عام ٢٠٠٠ مقارنة بالاحتياجات منها فى الوقت الحاضر .

(٣) الموارد البشريـــــة :

وبالنسبة للموارد البشرية الزراعية فمن المشاهد اليوم كثرة الحوار حول نقص الايدى العاملة الزراعية عن الاحتياجات منها وارتفاع اجورها ٠ كما كثرت الاسباب لتفسير هذه الظاهره ٠ وان كانت البيانات والمعلومات اللازمة لتقدير حجم هذه المشكلة وتفسيرها لاتتوافر بالقدر والنوعية المطلوبة ٠ اذ ان تقديرات التعداد السكانى الاخير (لعام ١٩٧٦) عن حجم القوى العاملة الزراعية قد لايفيد فى هذا الشأن نظرا لما طرأ من تغيرات جوهرية فى سوق العمل المصرى فى السنوات الاخيرة مع سياسة الانفتاح الاقتصادى حيث زادت معدلات الهجرة الداخلية والخارجية بشكل قد يفسر والى حد كبير نقص الايدى العاملة فى القطـــاع الزراعى ٠ فعلى الرغم من ان تعدادى السكان لعامى ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ تشير الى تناقـــص الاهمية النسبية لقوى العمل الزراعى بالنسبة لاجمالى القوى العاملة فى المجتمع المصـــرى فيما بين عامى ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ٠ الا انها تشير فى نفس الوقت الى تزايد اعدادها فيما بيـــن هذين العامين ٠ حيث قدرت اعدادها [١] فى عام ١٩٦٠ بحوالى ٤٤٠٦ الف وما نسبتـــه ٥٧٪ من اجمالى القوى العاملة فى المجتمع ٠ على حين قدرت اعدادها فى عام ١٩٧٦ بحوالـى ٤٨٨١ الف وما نسبته ٤٧٫٧٪ من اجمالى القوى العاملة بالمجتمع خلال نفس العام ٠ هـــذا وان كانت ابحاث العمالة بالعينة والصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء تؤكـد على تناقص الايدى العاملة الزراعية [٢] فيما بين عامى ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ حيث كانت تقديراتها لقوى العمل الزراعى فى عام ١٩٦١ بنحو ٣٧٤٧ الف زادت الى ٤٤٢٨ الف فى عام ١٩٧٥ الا انها قدرت بنحو ٤١٥٢ الف فى عام ١٩٨٠ ٠

ولقد صاحب تطور حجم القوى العاملة الزراعية على النحو المشار اليه (مع افتراض صحة هذه التقديرات) زيادة مساحة الرقعة الارضية المنزرعة وان كانت زيادة محدودة مع زيـــادة درجة التكثيف المحصولى ٠ ومن ثم زيادة المساحة المحصولية ٠ كما زادت اعداد الثـــروة الحيوانية وهى من المؤشرات التى قد تعكس زيادة الحاجة الى القوى العاملة بالزراعة وخاصة اذا ما اغفلنا ماقد يكون للميكنة الزراعية من آثار فى الاتجاه المضاد ٠ فلقد زادت المساحـــة

---

(١) تشمل الافراد ٦ سنوات فأكثر ٠

(٢) تشمل الافراد ١٢ سنة فأكثر ٠

المحصولية من ٩٩٧٤ الف فدان فى عام ١٩٦١ الى حوالى ١١١٦٠ الف فدان فى عام ١٩٧٥ ثم الى ١١١٣٠ الف فدان فى عام ١٩٨٠ . وعليه فاذا ماخذنا تقديرات ابحاث العمالة بالعينة عن العمالة الزراعية واخذ متوسط نصيب الفرد منها من المساحة المحصولية وتطوره فيما بين السنوات السابقة كمؤشر لمدى التغير فى الحاجة الى الايدى العاملة الزراعية مقارنة بما هو متاح لأمكن القول بأن تغير المساحة المحصولية لم يترتب عليه زيادة الحاجة الى العمالة الزراعية حيث تتفق تغيراتها مع التغير فى اعداد الايدى العاملة الزراعية خلال هذه السنوات اذ يقدر نصيب الفرد من المساحة المحصولية بنحو ٢٫٦٦ ، ٢٫٦٨ فدان فيما بين عامى ١٩٦١ ، ١٩٨٠ . وهذا ومن ناحية اخرى فاذا ما اخذ متوسط نصيب الفرد من قوى العمل الزراعى من اعداد الماشية والحيوانات الزراعية وتطوره فيما بين العامين السابقين كمؤشر للتغير فى حاجة نشاط الانتاج الحيوانى الى عنصر العمل البشرى بالنسبة للمتاح منها يتضح زيادة نصيب الفرد منها من ٠٫٩٥ وحدة حيوانية فى عام ١٩٦١ الى ١٫١٢ وحدة حيوانية فى عام ١٩٨٠ اى بنسبة زيادة تبلغ ١٨٪ تقريبا وهى مايعنى حاجة هذا النشاط من العنصر البشرى بنفس النسبة تقريبا عن المتاح منها وان كان ذلك لايعنى زيادة حاجة القطاع الزراعى الى عنصر العمل البشرى بهذه النسبة نظرا لقلة الاهمية النسبية لاحتياجات هذا النشاط مقارنة باحتياجات نشاط الانتاج النباتى (مع افتراض بقاء معدلات أداء العامل الزراعى على ماهى عليه) ، بل قد يمكن القول بعدم معنويتها وخاصة اذا ماانظرنا الى تباين حاجة المحاصيل الزراعية من الايدى العاملة الزراعية ، وان التركيب المحصولى قد تغير فى السنوات الاخيرة لصالح زيادة مساحة المحاصيل النباتية الاقل حاجة الى عنصر العمل البشرى (كالبرسيم) وانخفاض مساحة المحاصيل الاكثر حاجة الى عنصر العمل البشرى (كالقطن) ،بل وقد يساند ذلك ايضا ماحدث من زيادة فى درجة الميكنة الزراعية .

ان التغيرات فى المساحة المحصولية ، وفى اعداد الثروة الحيوانية المشار اليها سابقا لاتبرهن على زيادة حاجة القطاع الزراعى من الايدى العاملة بنسبة اكبر عن الزيادة فى المتاح منها خلال الفترة مابين السنوات السابق ذكرها ، ومن هنا فانه لايمكن

الاستناد اليها فى تفسير ظاهرة النقص فى الايدى العاملة الزراعية المشاهد اليوم ، والتى قد يمكن تفسيرها بواحد او اكثر من الاحتمالات التالية :

أ - زيادة اعداد العمال الزراعيين المهاجرين الى خارج الزراعة فى السنوات الاخيرة سواء الى المناطق الحضرية او الى الدول العربية ، حيث اصبحت هذه الظاهرة واضحه الرؤية اليوم عنه فى السنوات السابقة ، وهو ما قد يعكس عدم دقة التقديرات المنشورة حاليا حول قوى العمل الزراعى المتاح حاليا ، هذا فضلا عن ان زيادة اعداد المهاجرين وخاصة الى الدول العربية ، وارتفاع قيمة تحويلاتهم الى الداخل عن مستوى دخولهم السابقة من النشاط الزراعى ، امرا يتوقع معه ارتفاع نسبة الاعالة بين الاسرة الزراعية حيث يحجم بعض افراد الاسرة الزراعية (خاصة الاناث منهم) عن العمل الزراعى وخاصة لدى الغير من الزراع ، وهى ظاهرة تعد من السمات الاجتماعية للمجتمع الزراعى والتى يكثر مشاهدتها اليوم .

ب - انخفاض نسبة اعداد العاملين بأجر فى الزراعة والذين يعدون المصدر الاساسى لتوفير عنصر العمل البشرى فى المزارع الكبيرة ، وهو ما قد يعزى بدوره الى اتساع قاعدة تملك الاراضى الزراعية بين هذه الفئة من العاملين بالزراعة نتيجة لقوانين الاصلاح الزراعى ، وتوزيع الاراضى على صغار الزراع ، ذلك الى جانب زيادة اعداد المهاجرين من بين هذه الفئة من العمال الزراعيين . ومن ثم ارتفاع نسبة اعداد الملاك الزراعيين الذين ينحصر عملهم فى مزارعهم الخاصة دون غيرها حتى اذا ما كان لديهم فائض فى العمل الزراعى عن احتياجاتهم منه .

جـ - لقد صاحب استصلاح واستزراع الاراضى الجديدة انتقال اعداد كبيرة من الاسر الزراعية الى هذه الاراضى ، وهى من الفئات التى كانت تعد المصدر الاساسى لتوفير العمل الاجير فى الزراعة ، ومن ثم تركز اعداد الملاك الزراعيين فى محيط الاراضى القديمة .

د - تغيير شروط العمل الزراعى من حيث عدد ساعات العمل اليومى فى الزراعة وارتفاع الاجور .

هـ - انخفاض نسبة ، بل واعداد الاطفال العاملين فى الزراعة نتيجة لاتساع قاعدة التعليم بالريف ، وزيادة ميولهم نحو تعلم المهن الحرفية الاخرى ، وهى من الفئات التى يعتمد عليها فى توفير الكثير من احتياجات الزراعة من عنصر العمل البشرى خاصة فى اوقات الزراعة وحصاد وجنى الحاصلات الزراعية .

(٤) <u>الموارد الرأسمالية :</u> وتتمثل اهمها فى الآلات والمعدات الزراعية ، وفيما يوجد من ثروة حيوانية والمشروعات القائمة على الانتاج الحيوانى ، والداجنى . وبالنسبة للآلات الزراعية المتاحة حاليا بالزراعة المصرية فهى لتتمثل اساسا فى الجرارات الزراعية بالاضافة الى مايوجد من ماكينات للرى ، واعداد قليلة من ماكينات الدراس . فاستخدام الآلات الزراعية فى الزراعة المصرية مازال يتركز اساسا فى ميكنة عمليات الحرث وتجهيز الارض للزراعة والتى تعتمد بصفه رئيسية على استخدام الجرار الزراعى بما فى ذلك من آلات ثانوية ملحقه به . ويمكن القول بأن عملية الحرث وتجهيز الارض للزراعة ميكنة بدرجة ١٠٠٪ تقريبا فى الوقت الحالى وكذلك عمليات مقاومة الحشرات حيث تمت ميكنتها بدرجة ١٠٠٪ باستخدام موتورات الرش . اما عملية الدراس فتقدر درجة ميكنتها بنحو ٢٠٪ تقريبا حيث يستخدم فى ذلك الجرار الزراعى ايضا ، وبالنسبة لعمليات الرى فتقدر درجة ميكنتها بحوالى ٤٥٪ تقريبا معتمدة فى ذلك على وحدات الرى النقالى بصفه اساسية على حين مازال هناك من العمليات الزراعية الاخرى والتى مازال العنصر البشرى هو العامل الاول الاساسى فى انجازها كعمليات الحصاد ، والعزيق ، والزراعة ، وتطهير القنوات والمصارف . وبالنسبة للجرارات الزراعية باعتبارها الآلة الزراعية الرئيسية المستخدمة فى الزراعة المصرية وفى عمليات نقل المحاصيل والاتربة والاسمدة والعمالة ، فتشير التقديرات الى ان اعدادها بلغت نحو ٢٢٤٦٨ جرار فى عام ١٩٧٧ فاذا ماأضيف اليها الانتاج المحلى والمستورد من الجرارات فى السنوات التالية لعام ١٩٧٧ مع استبعاد نسبة ١٠٪ مقابل الاهلاك والاحلال ، فان تعدادها يصل الى حوالى ٣١١٢٧ جرار فى عام ١٩٨٠ ، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (٤) .

أما بالنسبة للاحتياجات الحالية للزراعة المصرية من الجرارات فيمكن تقديرها بالاعداد اللازمة منها فى اوقات الذروة وتبعا لطبيعة استخدام الجرار فى الزراعة المصرية ، ونمط استغلال الارض الزراعية فيمكن القول بأن فترة الذروة فى استخدام الجرارات الزراعية تمتد لفترة شهر خلال فترة حرث وتجهيز المساحات القطنية للزراعة ، بالاضافة الى المساحات المستهدف زراعتها بمحصول القصب . هذا وبافتراض ان هذه المساحات تحرث لثلاث مرات بالاضافة الى تخطيطها باستعمال الجرار الزراعى ، وبافتراض ان معدل اداء الجرار الواحد هو ٨ فدان /يوم فانه يمكن تقدير الاعداد المطلوبة من الجرارات خلال هذه الفترة على النحو التالى :

$$\text{اعداد الجرارات} = \frac{\text{مساحة القطن} + (\frac{1}{3} \text{ مساحة القصب}) \times 4}{240}$$

وبناء عليه تقدر الاحتياجات منها خلال عام ١٩٨٠ بنحو ٢٢٢٠٠ جرار فاذا ماأضيف اليها نسبة ٢٠٪ مقابل الاعداد المطلوبة لاداء بعض العمليات الزراعية الاخرى التى تجرى خلال هذه الفترة مثل نقل الاسمدة والتقاوى والعمال الزراعيين يصبح اجمالى العدد المطلوب منها نحو ٢٦٦٤٠ جرار ، وهو مايقل عن الاعداد المتاحة منها حاليا ، حيث يقدر الفائض من الجرارات الزراعية (بناء على ذلك) عن حاجة الاعمال الزراعية بالمساحات المنزرعة يمثل بما نسبته ٥ر١٤٪ تقريبا من الاعداد المتاحة حاليا .

هذا ومع التسليم بأن هناك الكثير من الجرارات الزراعية التى تستخدم حاليا فى انشطة غير زراعية (مثل النقل ، وقطاع التشييد والاستصلاح) ، الا انه يمكن القول بأن المتاح منها حاليا يكفى لاحتياجات الزراعة منها حيث يتوقع ان لاتزيد الاعداد العاملة منها خارج الزراعة عن حجم الفائض المقدر سابقا .

جدول رقم (٥) اعداد الجرارات العاملة بالزراعة المصرية خلال عام ١٩٧٧
وتقديراتها فى السنوات التاليـــــــــــة

البيـــان	١٩٧٧	١٩٧٨ (١)	١٩٧٩ (٢)	١٩٨٠ (٢)
العدد فى نهاية العام السابق	٢٢٤٦٨	٢٢٤٦٨	٢٣١٤٦	٢٦٢٨٥
١٠٪ اهلاك	-	(٢٢٤٧)	(٢٣١٥)	(٢٦٢٩)
اعداد منتجة محليا	-	٢٩٢٥	٢٧٨٣	٢٤٦٣
اعداد مستورده	-	-	٢٦٧١	٥٠٠٧
العدد فى العام الحالى	٢٢٤٦٨	٢٣١٤٦	٢٦٢٨٥	٣١١٢٦

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء نشرة الالات الزراعية

(٢) وزارة التخطيط ، الشعبة المركزية للزراعة .

أما بالنسبة للثروة الحيوانية والمتمثلة فى الماشية والحيوانات الزراعية المنتجة للحوم والالبان ، وحيوانات العمل الزراعى فيشير الجدول رقم (٦) الى اعدادها فى السنوات الاخيرة مقارنة بأعدادها فى اوائل كل من الخمسينات والستينات ، ومنه يتضح زيادتها فى أواخر السبعينات عن ماكانت عليه فى اوائل الخمسينات او الستينات حيث وصلت اعدادها الى نحو ٧٤٨٤ الف رأس فى عام ١٩٧٩ اى مايعادل ٤٦٧٥ الف وحدة حيوانيه بعد ان كانت تقدر بنحو ٤٧١٩ الف رأس بما يعادل ٢٩٣٣ الف وحدة حيوانية فى عام ١٩٥٢ ، وحققه بذلك زيادة تقدر بما نسبته ٥٩٪ تقريبا ، وان كانت تتصف بالثبات النسبى تقريبا خلال السبعينات مع تباين بالنسبة للنوعيات المختلفة منها كما يتضح من نفس الجدول السابق ، حيث يلاحظ منه تناقص اعداد الابقار ، والاغنام ، والجمال مع زيادات طفيفه فى اعداد الجاموس ، والماعز فى اواخر السبعينات مقارنة باعدادها فى اوائل السبعينات .

جدول رقم (٦) اعداد الماشية والحيوانات الزراعية (بالالف رأس)

البيان	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٩
ابقار	١٣٥٦	١٥٨٨	٢١١٤	٢١٠٢	١٩٥٤
جاموس	١٢١٤	١٥٢٤	٢٠١٠	٢٢٠٤	٢٣٢٩
اغنام	١٢٥٤	١٥٧٨	٢٠٦٣	١٩٢٦	١٦٧٩
ماعز	٧٠٣	٨٣٣	١١٥٧	١٣٢١	١٤٢٧
جمال	١٦٥	١٨٩	١٢٦	١٠٥	٨٨
خنازير	٢٧	١٧	١٥	١٥	١٥
جملة (الف رأس)	٤٧١٩	٥٧٢٩	٧٤٨٥	٧٦٧٣	٧٤٨٤
جملة (الف وحدة حيوانية)	٢٩٣٣	٣٥٤٤	٤٥٧٤	٤٧٣٧	٤٦٧٥

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، اعداد مختلفه .

وبالنسبة للانتاج الداجنى فانه وان كانت النسبة الغالبة منه تأتى عن طريق ماتنتجه الاسر الريفية ، الا ان المزارع المتخصصة فى هذا المجال قد اخذت فى الانتشار سواء لدى القطاع الخاص او العام خلال السبعينات حيث وصلت مزارع القطاع الخاص العاملة فى هذا المجال الى نحو ١٦٨٧ مزرعه فى عام ١٩٧٧ ، ازدادت مع تشجيع الاستثمار الخاص فى هذا المجال حتى وصلت الى مايقرب من ٣٩٦٩ مزرعه لانتاج دجاج التسمين فى نهاية عام ١٩٨٠ ، وطاقة انتاجية تبلغ نحو ٦٠ مليون دجاجه ومايعادل نحو ٧١ الف طن من لحوم الدجاج شاملة فى ذلك مزارع جمعيات الاصلاح الزراعى ، كذلك وصلت شركات الاستثمار الخاص العاملة فى مجال انتاج كتاكيت التسمين الى نحو ٥ شركات طاقتها الانتاجية تقدر بما يقرب ٤٠ الف كتكوت سنويا .

اما مزارع القطاع العام العاملة فى هذا المجال والمتمثله فى شركات ومحطات الشركة العامة للدواجن فتنحصر فى اربع شركات لانتاج البيض بطاقة انتاجية تبلغ نحو ١٢٠ مليون بيضه ، ٥٠٠٠ الف دجاجه سنويا ، ذلك بالاضافة الى ٤١ محطة لانتاج دجاج التسمين بطاقة انتاجية تبلغ نحو ٢٥ مليون دجاجه سنويا .

.. هذا ويقوم على خدمة هذه المزارع من حيث توفير الكتاكيت اللازمة نحو ٧٨٥ معمل تفريخ خلال عام ١٩٨٠ بلغ جملة ما استخدم فيها من بيض نحو ٢٥٩ مليون بيضه انتجت مايقرب من ١٧٨ مليون كتكوت ، اى مانسبته ٦٨٪ من اعداد البيض المستخدم .

كذلك هناك من مصانع الاعلاف التى تنتج الاعلاف اللازمة لكل من الماشية والثروة الداجنية ، والتى بلغ تعدادها حتى عام ١٩٨٠ نحو ٤٤ مصنع بطاقة انتاجية تبلغ نحو ١٩٠٠ الف طن سنويا (١)

---

(١) وزارة التخطيط ، الشعبة المركزية للزراعة ، بيانات غير منشورة .

هذا وبخلاف مشروعات الانتاج الحيوانى والداجنى فهناك ايضا مشروعات انتاج عسل النحل والتى وصل تعداد خلاياها الى نحو ٨٩٧ الف خليه فى عام ١٩٧٩ منها نحو ٣٧٦ الف خليه بلدى ، ونحو ٥٢١ الف خليه افرنجى ، بلغ انتاجها نحو ٧٣٤٢ طن خلال نفس العـــــام منها ٩٧٦ طن هى انتاج الخلايا البلدية ، ونحو ٦٣٦٦ طن هى الانتاج من الخلايا الافرنجية هذا وعلى الرغم من تزايد اعداد الخلايا المنتجة للعسل فى منتصف السبعينات مقارنة بما كانـت عليه فى اواخر الستينات واوائل السبعينات الى انها عادت الى التناقص ثانية فى اواخر السبعينات كما يشاهد ذلك من الجدول رقم (٧) .

جدول رقم (٧) اعداد خلايا النحل وانتاجها من العسل والشمع

البيـــان	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٩
١ ـ عدد الخلايا (الف)				
ـ بلدى	٦١٠	٦١٥	٧١٦	٣٧٦
ـ افرنجى	١٤٤	١٩٢	٤٣٩	٥٢١
ـ جملة	٧٥٤	٨٠٧	١١٥٥	٨٩٧
٢ ـ انتاج العسل (طن)				
ـ بلدى	٢٠٧٦	٢٠٤٠	٢٣٥٩	٩٧٦
ـ افرنجى	٣٠٥٤	٣٣٢٠	٦٠٠٤	٦٣٦٦
ـ جملة	٥١٣٠	٥٣٦٠	٨٣٦٣	٧٣٤٢
٣ ـ انتاج الشمع (طن)				
ـ بلدى	١٨٠	٢١٤	٢٥٣	١٢٦
ـ افرنجى	١٣	١٢	٣٤	٣٠
ـ جملة	١٩٣	٢٢٦	٢٨٧	١٥٦

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى
اعداد مختلفة

ثانيا : انماط استغلال الاراضي الزراعية

تزرع الاراضى الزراعية المصرية بالعديد من الحاصلات الزراعية المتنوعة حيث منها مايزرع بالمحاصيل المستديمة التى تمكث بالارض طوال العام ومن اهمها الفاكهة ، والقصب على حين تزرع المساحات الباقية منها وهى النسبة الغالبة بالمحاصيل الحقلية التقليدية فى كلا من الموسمين الصيفى ، والشتوى . هذا وتزرع الاراضى الزراعية طبقا لانماط مختلفة من الدورات الزراعية قد يختلف محصولها الرئيسى باختلاف المناطق . فالقطن يزرع فى اغلب مناطق الجمهورية اما فى دورة ثنائية او ثلاثية ، على حين تسود زراعة القصب فى مناطق مصر العليا فى دورة رباعية — سداسية حيث توجد صناعة السكر ، كما ان الارز تسود زراعته فى اغلب مناطق الوجه البحرى على حين تكاد تنعدم زراعته فى مناطق الوجه القبلى باستثناء الفيوم . وكذلك فالفول السودانى تغلب زراعته فى محافظات الشرقية ، والاسماعيلية والجيزة ، وتقل فى المناطق الاخرى ، وكذلك الحال بالنسبة للسمسم حيث تكثر زراعته فى محافظات قنا ، واسوان ، والاسماعيلية ، والسويس على حين تقل او تنعدم فى المناطق الاخرى ، اما محصول العدس فتنتشر زراعته فى محافظتى اسيوط ، وقنا ، وتقل المساحات المنزرعه منه فى باقى المحافظات (١) .

وعموما فان الجانب الاكبر من الاراضى الزراعية يستغل فى زراعة المحاصيل الزراعية الحقلية المعروفة كالقمح ، والبرسيم فى الموسم الشتوى ، والقطن ، والارز والذرة فى الموسم الصيفى . ويوضح الجدول رقم (٨) نمط استغلال الاراضى الزراعية خلال عام ١٩٨٠ مقارنة بأنماط استغلالها فى بعض السنوات من الخمسينات الى السبعينات بغرض الكشف عن الاتجاه العام لتغيراته خلال هذه الفترة من الزمن ، حيث يتبين منه مايلى : —

١ — زيادة المساحات المنزرعة بالمحاصيل الزراعية المستديمة (قصب ، وفاكهة) ، وارتفاع نسبة ماتشغله من مساحة الرقعة الارضية المنزرعة حيث ارتفعت من ٦ر٣٪ تقريبا فى عام ١٩٥٢ الى مايقرب من ١١٪ خلال عام ١٩٨٠ ، وبالتالى انخفضت نسبة المساحات المنزرعة بالمحاصيل الحقلية التقليدية الى نحو ٨٩٪ من جملة

(١) انظر : وزارة الزراعة معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، نشرة الاقتصاد الزراعى اعداد مختلفة .

المساحة الارضية فى عام ١٩٨٠ بعد ان كانت تشغل مانسبته ٤ر٩٦٪ من جملتها فى عام ١٩٥٢ .

٢ — زيادة المساحات المنزرعة بالبرسيم والخضر فى الموسم الشتوى وارتفاع نسبة ماتشغله من الرقعة المنزرعة على حساب الحاصلات الزراعية الاخرى فى السنوات الاخيرة مقارنة بما كان عليه الحال فى الخمسينات ، والستينات .

٣ — زيادة المساحات المنزرعة بالارز والذرة ، والخضر خلال الموسم الصيفى ، وارتفاع نسبة ماتشغله من للمساحة الارضية الزراعية ، على حساب المساحة المنزرعة بالاقطان .

٤ — تزايد المساحات المنزرعة بالفول السودانى ، والسمسم فى منتصف الستينات عنه فى بداية الخمسينات الا انها انخفضت فى عام ١٩٨٠ عن ماكانت عليه فى منتصف الستينات .

٥ — ارتفاع درجة التكثيف المحصولى فى السنوات الاخيرة مقارنة بالسنوات السابقة .

ثالثا : انتاجية الاراضى الزراعية من الحاصلات الزراعية الرئيسية

تعد انتاجية عناصر الانتاج (ارض ، عمل ، رأس مال) ، ومعدلات نموها من اهم المؤشرات التى تستخدم فى قياس اداء اى من القطاعات الاقتصادية ، ومن ثم فان انتاجية وحدة المساحة الارضية تعد من اهم المعايير لقياس درجة الاداء فى القطاع الزراعى ، (وخاصة مع غياب الدقة فى تقديرات العمالة الزراعية ومن ثم فى انتاجيتها) . هذا وقد يشير الجدول رقم (٩) الى درجة اداء الزراعة المصرية فى الفترة من اواخر الخمسينات الى اواخر السبعينات حيث يبين متوسطات انتاجية زيادتها السنوية ، والتى قد يتضح منها الحقائق التالية :

١ — زيادة انتاجية الارض الزراعية بمعدلات متواضعه بالنسبة لاغلب الحاصلات الزراعية الرئيسية فى الفترة من ١٩٥٥ — ١٩٨٠ ، ومنها القمح ، والقطن والفول ، والذرة على حين لم يطرأ تغير يذكر على انتاجيتها من البعض الاخر من الحاصلات خلال هذه الفترة ، ومنها العدس ، والارز ، والفول السودانى ، كما سجلت انتاجيتها من محصول القصب تدهورا فى السنوات الاخيرة حيث انخفضت خلال السبعينات عن المستوى الذى حققه فى اواخر الخمسينات وخلال الستينات .

٢ — ان اعلى معدل نمو تحقق خلال هذه الفترة كان بالنسبة لانتاجيتها من الذرة الشامى ثم القطن ، والقمح ، والفول وهو مايعزى اساسا الى استنباط وزراعة اصناف جديدة منها مرتفعة الانتاجية نسبيا وخاصة بالنسبة للقمح والذرة ، والقطن ، وان كان العامل

انماط استغلال الاراضى الزراعيـــــة

المحصـــول	١٩٥٢		١٩٦٠		١٩٦٥		١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠	
	الف فدان	%	الف فدان	%	الف فدان	%	الف فدان	%	الف فدان	%	الف فدان	%
١ ـ قمح	١٤٠٢	١٧٫٨	١٤٥٦	١٧٫٣٠	١١٤٤	٢٢٫٠	١٣٠٤	١٤٫٩	١٣٩٤	٢١٫٣	١٣٢٦	٢٦٫٢
٢ ـ فول	٣٥٥	٧٫١	٣٧٧	٧٫٠	٤٣٣	٨٫٣	٣٣٠	٦٫٣	٢٨٠	٥٫٣	٢٧٦	٥٫٥
٣ ـ شعير	١٣٧	٢٫٧	١٤٨	٢٫٧	١٢٥	٢٫٤	٨٣	١٫٦	١٠٠	١٫٩	٩٦	١٫٩
٤ ـ عدس	٥٨	١٫٢	٨٥	١٫٦	٨٩	١٫٧	٤٧	٠٫٩	٥٨	١٫١	١٥	٠٫٣
٥ ـ كتان	١٣	٠٫٣	٢٢	٠٫٤	٢٦	٠٫٥	٢١	٠٫٤	٥٤	١٫٠	٦٨	١٫٣
٦ ـ بصل	٢٦	٠٫٥	٤٩	٠٫٩	٥٠	١٫٠	٣٤	٠٫٦	٢٧	٠٫٥	٢٨	٠٫٦
٧ ـ برسيم تحريشن	١٢٩٦	٢٥٫٧	١٢٨٣	٢٣٫٨	١٣١٥	٢٥٫٢	١٢٢٧	٢٣٫٤	١١٢٤	٢١٫٢	٩٩٠	٢٢٫٢
٨ ـ برسيم مستديم	٩٠٦	١٨٫٠	١١٣١	٢١٫٠	١١٧٨	٢٢٫٦	١٥٢٠	٢٩٫٥	١٦٨٨	٣١٫٩	١٧٢٢	٣١٫٤
٩ ـ ثوم	٩	٠٫٢	١٣	٠٫٢	١٥	٠٫٣	٧	٠٫١	١٢	٠٫٢	١٦	٠٫٣
١٠ ـ خضر شتويه	٦٣	١٫٣	١٢٦	٢٫٣	١٤٤	٢٫٨	١٧٤	٣٫٣	٢٠٢	٣٫٨	٢٧٢	٥٫٤
١١ ـ حلبـــه	٥٤	١٫١	٦٤	١٫٢	٥٢	١٫٠	٤٠	٠٫٨	٣٢	٠٫٦	٢٥	٠٫٥
١٢ ـ ترمس	١١	٠٫٢	٢٠	٠٫٤	١٦	٠٫٣	١٠	٠٫٢	٨	٠٫٢	١١	٠٫٢
١٣ ـ حمص	١٥	٠٫٣	١٥	٠٫٣	١٢	٠٫٢	٧	٠٫١	٦	٠٫١	١٧	٠٫٣
١٤ ـ اخرى	١٩	٠٫٤	١٨	٠٫٣	٢٣	٠٫٤	٣٠	٠٫٦	٨٤	١٫٦	٦٨	١٫٣
جملة الشتوى	٤٣٦٤	٨٦٫٧	٤٨٠٨	٨٩٫١	٤٦٢٤	٨٨٫٨	٤٨٣٥	٩٢٫٤	٥٠٦٩	٩٥٫٨	٤٩٢٩	٩٧٫٥
١ ـ قطن	١٩٦٧	٣٩٫١	١٨٧٣	٣٤٫٧	١٩٠٠	٣٦٫٥	١٦٢٧	٣١٫١	١٣٤٦	٢٥٫٤	١٢٤٧	٢٤٫٧
٢ ـ ارز	٣٧٤	٧٫٤	٧٠٦	١٣٫١	٨٤٨	١٦٫٣	١١٤٣	٢١٫٨	١٠٥٢	١٩٫١	٩٧٢	١٩٫٢
٣ ـ ذره شاميه	١٧٠٤	٣٣٫٨	١٨٢١	٣٣٫٧	١٤٥١	٢٧٫٩	١٥٠٤	٢٨٫٢	١٨٣٠	٣٤٫٦	١٩٠٥	٣٧٫٧
٤ ـ ذرة رفيعة	٤٣٣	٨٫٦	٤٥٣	٨٫٤	٥٠٠	٩٫٦	٥٠١	٩٫٦	٤٨٩	٩٫٢	٤٠٩	٨٫١
٥ ـ فول سودانى	٢٦	٠٫٥	٤١	٠٫٨	٥٤	١٫٠	٤٣	٠٫٨	٣٢	٠٫٦	٢٨	٠٫٦
٦ ـ سمسم	٤٢	٠٫٨	٤٢	٠٫٨	٥٢	١٫٠	٤١	٠٫٨	٣٣	٠٫٦	٣٩	٠٫٨
٧ ـ خضـــر	١٨٩	٣٫٨	٣٥٧	٦٫٦	٤٦٤	٨٫٩	٥٣٢	١٠٫٢	٦٨١	١٢٫٩	٧٧٢	١٥٫٣
٨ ـ فول صويا	—	—	—	—	—	—	٣٫٠	—	٨	٠٫٢	٨٣	١٫٧
٩ ـ اخرى	٢٣	٠٫٥	٢٦	٠٫٥	٤٠	٠٫٨	٩٤	١٫٨	١٢٦	٢٫٣	٢١٨	٤٫٣
جملة الصيفى والنيلى	٤٧٥٨	٩٤٫٥	٥٣١٩	٩٨٫٥	٥٣٠٩	١٠٤٫٨	٥٤٨٨	١٠٨٫٣	٥٥٩٧	١٠٩٫٩	٥٦٧٣	
١ ـ قصب	٩٢	١٫٨	١١١	٢٠٫٥	١٢٩	٢٫٣	١٨٦	٣٫٣	٢١٧	٣٫٧	٢٥٣	٤٫٥
٢ ـ فاكهه	٩٤	١٫٨	١٣٦	٢٫٣	١٧٨	٣٫٣	٢٤٤	٤٫٣	٢٨٥	٥٫٠	٣٦٠	٦٫٤
جملة المستديم	١٨٦	٣٫٦	٢٤٢	٤٫٣	٣٠٧	٥٫٦	٤٣٠	٧٫٦	٥٠٢	٨٫٧	٦١٣	١٠٫٨
المساحة المنزرعة (١)	١٢١١	١٠٠	٥٦٤٠	١٥٠	٥٥١٦	١٠٠	٥٦٦٥	١٠٠	٥٧٩٣	١٠٠	٥٨٦٢	١٠٠
المساحة المنزرعة محاصيل حقلية	٥٠٣٥	٩٦٫٤	٥٣٩٨	٩٥٫٧	٥٢٠٩	٩٤٫٤	٥٢٣٥	٩٢٫٤	٥٢٩١	٩١٫٣	٥١٨٩	٨٩٫٢

المصدر: جمعت وحسبت من :

وزارة الزراعة ٥ معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ٥ نشرة الاقتصاد الزراعى ٥ سنوات مختلفة

الاساسى الاول والمسئول عن زيادة انتاجية الذرة الشامى بالمعدلات المبينة بالجدول السابق هو تحول مساحات كبيرة منه من الزراعات النيلية الى زراعات صيفية .

٣ — ان اعلى معدلات زيادة الانتاجية بالنسبة للكثير من الحاصلات الزراعية هو ماتحقق خلال الفترة من اواخر الستينات الى اوائل السبعينات وهو مايعزى اساسا الى جانب ادخال الاصناف الجديدة منها الى ثمرة مشروعات تنمية وتحسين خواص التربة الزراعية التى اشتملت عليها خطط وبرامج التنمية الزراعية منذ اوائل الستينات .

هذا وانه لمن الطبيعى وجود تباين فى انتاجية الارض الزراعية من اى من الحاصلات الزراعية بين الاقاليم والمناطق المختلفة ، نظرا لتباين الظروف البيئية والطبيعية فيما بينها بما فى ذلك تباين خواص التربة الزراعية ، وجدارتها الانتاجية . كما انه لمن الطبيعى ايضا ان تختلف انتاجية نفس الارض الزراعية وفى نفس المنطقة من المحصول الواحد باختلاف الاصناف المنزرعة منه .

جدول رقم (٩) متوسط انتاجية الفدان (بالطن) من اهم الحاصلات الزراعية الرئيسية ومعدلات نموها السنوى مابين الفترات ٥٥/١٩٥٩ — ١٩٧٥ — ١٩٨٠

المحصول	الانتاجيـــة (طن)				معدل النمو السنوى %				
	٥٥/١٩٥٩ (١)	٦٤—١٩٦٠ (٢)	٧١—١٩٦٥ (٣)	٧٤—١٩٧٠ (٤)	٧٩—١٩٧٥ (٥)	(١)—(٢) %	(٢)—(٣) %	(٣)—(٤) %	(٤)—(٥) %	المتوسط
١ — قمح	٠ر٩٨	١ر٠٨	١ر٠٧٤	١ر٢٧٤	١ر٣٩	١ر٩	—٠ر٢	٥ر٣	١ر٧٥	١ر٧٤
٢ — فول	٠ر٦٧	٠ر٧٦	٠ر٨٦	٠ر٩٧	٠ر٩٤	٢ر٥	٢ر٥	٢ر٤٥	—٠ر٧	١ر٦٩
٣ — عدس	٠ر٩٨	١ر١١	١ر٠١	١ر١١	١ر١٦	٢ر٥٥	—١ر٧٥	١ر٩	٠ر٩	٠ر٩
٤ — حمص عشوى	٦ر٦٦	٦ر٨٢	٧ر٢٨	٧ر٩٣	٨ر١٤	٠ر٥	١ر٣	١ر٧	٠ر٥	١ر٠
٥ — كتان (بذور)	٠ر٤٠	٠ر٤١	٠ر٤١	٠ر٤٨	٠ر٥٠	٠ر٥	—	٣ر٢	٠ر٨	١ر١٣
٦ — عدس	٠ر٥٦	٠ر٥٨	٠ر٥٨	٠ر٧٦	٠ر٥٠	٠ر٧	—	٥ر٥٥	—٦ر٠٥	٠ر٠٥
٧ — قطن	٠ر٦٤	٠ر٧٥	٠ر٧٩	٠ر٨٨	٠ر٩٦	٣ر٢٥	١ر١٥	٢ر٢٠	١ر٧٧	٢ر٠٩
٨ — أرز	٢ر١٢	٢ر٤٤	٢ر١٤	٢ر٢٢	٢ر٢٩	٢ر٩	٢ر٣٥	٠ر٧٥	٠ر٦٥	٠ر٥
٩ — ذره شامى	٠ر٨٨	٠ر٩٠	١ر٠١	١ر٠٥٥	١ر٠٥٨	٠ر٤٥	١٠ر٩	٠ر٥	٠ر٤	٣ر٠٦
١٠ — ذرة رفيعه	١ر٢٧	١ر٤٣	١ر٦٧	١ر٧٢	١ر٦٥	٢ر٤	٣ر١٥	٠ر٦	—٠ر٨	١ر٣٤
١١ — فول صودانى	٠ر٨٥	٠ر٨٦	٠ر٨٥	٠ر٨٨	٠ر٨٧	٠ر٢٥	—٠ر٢٥	٠ر٧	—٠ر٢	٠ر١٣
١٢ — سمسم	٠ر٣٦	٠ر٤٠	٠ر٤٠	٠ر٥٣	٠ر٤٢	٢ر١٥	—	٥ر٨	٣ر٨٥	١ر٠٠
١٣ — قصب السكر	٣٧ر٣١	٣٨ر٦٨	٣٨ر٧٥	٣٧ر٢٣	٣٥ر٣٣	٠ر٥	—	—٠ر٨	—١ر٠	—٠ر٣٣

المصدر : جمعت وحسبت من :

(١) وزارة الزراعة ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، اعداد مختلفة

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة ، والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، اعداد مختلفة ،

الفصل الثانى : الانتاج الزراعى ، ومساهمته فى اهداف التنمية

لاشك ان للقطاع الزراعى وخاصة فى البلدان النامية الزراعية دوره الحيوى فى مجال التنمية الاقتصادية الشاملة خاصة فى اولى مراحل التنمية ، لما يؤديه من وظائف هامه فى هذه المرحلة ويأتى فى مقدمتها المساهمة فى توفير التمويل اللازم لعملية التنمية الاقتصادية الشاملة سواء من نقد محلى او اجنبى ، وتوفير الاحتياجات المتزايدة للسوق المحلى من السلع الزراعية الاستهلاكية والمواد الخام اللازمة للصناعة ، وغيرها من الادوار المعروفة .

هذا ويتوقف فى النهاية حجم الدور الذى تلعبه الزراعة فى هذا المجال على حجم انتاجها ودرجة تشكيله واهميته النسبية فى الانتاج القومى ، وعلى معدلات نموه السنوى ، وكذلك على السياسات والاجراءات الاخرى التى تساعد فى النهاية على تحقيق الاهداف المرجوه من هذا القطاع ، كالسياسات السعرية ، والضريبية وغيرها ، ليس فقط لكونها من العوامل التى لها تأثيرها على توزيع عناصر الانتاج الزراعى نحو الانشطة المختلفة بل لكونها ايضا مؤثره ايضا على حجم العائد من القطاع الزراعى وتوزيعاته فيما بين القطاع الزراعى ، والقطاعات الاقتصادية الاخرى .

ويتناول هذا الفصل من الدراسة وبايجاز الانتاج الزراعى المصرى ومعدلات نموه خلال فترة العشرين عام السابقة ، ودرجة اداءه فى تحقيق الاهداف المرجوه من القطاع الزراعى سواء داخل القطاع الزراعى نفسه او تجاه القطاعات الاقتصادية الاخرى .

اولا : الانتاج الزراعى ، ومعدلات نموه

يتشكل الانتاج الزراعى فى مجموعه من الكثير من الحاصلات الزراعية النباتية بالاضافة الى الانتاج الحيوانى ، والداجنى . هذا وقد يعكس العرض السابق لاتجاهات التغير فى انماط استغلال الارض الزراعية ، ومعدلات نمو انتاجها من المحاصيل المختلفة ، اتجاهات تغيير حجم الانتاج من كل من المحاصيل الزراعية منفردة ، حيث ان حجم الانتاج من اى منها ما هو الا محصلة للمساحة المنزرعة منها وانتاجها . ويوضح الجدول رقم (١٠) اتجاهات حجم الانتاج من المحاصيل والسلع الزراعية الرئيسية خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٠ حيث يتضح منه زيادة

الانتاج الكلى من اغلب الحاصلات الزراعية وان كان بمعدلات متواضعه مع اختلافها من محصول الى آخر ، وكذلك تباينها فيما بين الفترتين ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ ، ١٩٧٠ ، هذا على حين سجل الانتاج من البعض الآخر منها تناقصا خاصة فى فترة السبعينات ، ومعدلات متباينـــه ومن هذه المحاصيل الفول ، والعدس ، والسمسم ، والفول السودانى ، كما يشير الى ذلك الجدول السابق . اما بالنسبة للانتاج من اللحوم والالبان فمن الملاحظ انه سجل زيادة بمعدلات ثابته خلال الفترة المشار اليها .

جدول رقم (١٠) الانتاج الكلى بالالف من المحاصيل والسلع الزراعية الرئيسية ومعدلات نموه خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠

المحاصيل والسلع الزراعية	١٩٦٠ (١)	١٩٧٠ (٢)	١٩٨٠ (٣)	معدلات الزيادة % (٢)ـ(١)	(٣)ـ(٢)	المتوسط
١ ـ قمح	١٤٩٩	١٥٥١	١٧٩٦	٠ر٤	١ر٥	٠ر٩
٢ ـ ذره شامى	١٦٩١	٢٤٢٠	٣٢٣١	٣ر٧	٢ر٩	٣ر٣
٣ ـ ارز	٩٦٢	١٧٩٠	١٦٤٧	٦ر٤	ـ٠ر٨	٢ر٧
٤ ـ عدس	٥٠	٣٣	٧	ـ٣ر٠	ـ٦ر٠	ـ٣ر٢
٥ ـ فول	٢٩٠	٢٨٢	٢١٠	ـ٠ر٣	ـ٢ر٣	ـ٣ر٢
٦ ـ سمسم	١٥	٢١	١٦	٣ر٤	ـ٢ر١	٠ر٣
٧ ـ قطن شعر (الف قنطار مترى)	٩١٦٤	١٠١٧٣	١٠٦٠٠	١ر١	٠ر٤	٠ر٧
٨ ـ بصل	٥٠٥	٤٣٧	٧١٠	ـ١ر٣	٥ر٠	١ر٧
٩ ـ فول سودانى	٣٥	٣٨	٢٦	٠ر٨	ـ٢ر٨	ـ١ر١
١٠ ـ بطاطس	٢٩٠	٥٤٨	١٢١٤	٦ر٦	٨ر٣	٧ر٤
١١ ـ لحوم	٣٠٦	٣٧٩	٤٧٢	٢ر٢	٢ر٢	٢ر٢
١٢ ـ اسماك	١٠٢		١٥٠	ـ	ـ	٢ر٠
١٣ ـ البـــان	١٣٦١	١٥٨٩	١٨٦٥	١ر٦	١ر٦	١ر٦

المصدر : وزارة التخطيط والشعبه المركزية للزراعة .

اما بالنسبة للانتاج الزراعى ككل فتشير تقديراته بالاسعار الثابتة لعام ٥٩/١٩٦٠ الى زيادته بمعدل يبلغ نحو ٢ر٤٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ـ١٩٧٩ ، وان اختلف معدل زيادته خلال الستينات عنه فى اواخر السبعينات حيث بلغ نحو ٣٪ سنويا فى الفترة من بداية الستينات ثم تناقص الى ٢ر٤٪ سنويا فى الفترة من اواخر الستينات الى بداية السبعينات ثم الى ١ر٨٪ سنويا فى اواخر السبعينات ، كما هو مبين بالجدول رقم (١١) اما تقديرات القيمة الاجمالية للانتاج الزراعى بالاسعار الجارية فتشير الى زيادته بمعدل بلغ نحو ١١٪ سنويا فى المتوسط فى الفترة مابين ٥٩/١٩٦٠ـ١٩٧٩ ، وان اختلف معدل الزيادة فى الفترة من بداية الستينات عنه فى فترة نهاية السبعينات حيث وصل الى ١٦ر٦٪ سنويا خلال الفترة الاخيرة بعد ان كان يبلغ

جدول رقم (١١) الانتاج القومى ، والانتاج الزراعى بالمليون جنيه وبالاسعار الجارية والثابته لعام ٥٩/١٩٦٠

البيان	السنوات ٥٩/١٩٦٠ـ ٦٣/١٩٦٤	٦٤/١٩٦٥ـ ٦٨/١٩٦٩	٦٩/١٩٧٠ـ ١٩٧٤	١٩٧٥ـ ١٩٧٩	المتوسط
١ ـ الانتاج القومى :					
أ ـ بالاسعار الجارية (مليون جنيه)	٢٩٦٧	٤٣٨٠	٥٩٦٨	١٤٣٢٤	
معدل الزيادة السنوية (٪)		٨ر١	٦ر٤	١٩ر٠٠	١١ر٢
ب ـ بالاسعار الثابتة (مليون جنيه)	٢٩٠١	٣٧٥٨	٤٧١٨	٦٤٠٥	
معدل الزيادة السنوية (٪)		٥ر٣	٤ر٦	٦ر٣	٥ر٤
٢ ـ الانتاج الزراعى :					
أ ـ بالاسعار الجارية (مليون جنيه)	٦٠٦	٩١٣	١٣٤٤	٢٩٠٥	
نسبة الناتج القومى (٪)	٢٠ر٤	٢٠ر٨	٢٢ر٥	٢٠ر٣	
معدل الزيادة السنوية (٪)		٨ر٥	٨ر٠	١٦ر٦	١١ر٠
ب ـ بالاسعار الثابتة (مليون جنيه)	٦٠١	٦٩٧	٧٨٤	٨٥٦	
نسبة الى الناتج القومى (٪)	٢٠ر٧	١٨ر٥	١٦ر٦	١٣ر٤	
معدل الزيادة السنوية (٪)		٣ر٠	٢ر٤	١ر٨	٢ر٤

تابع جدول رقم (١)

٣ — الانتاج القومي غير الزراعي :					
أ — بالاسعار الجارية (مليون جنيه)	٢٣٦١	٣٤٦٧	٤٦٢٤	١١٤١٩	
معدل الزيادة السنوية (٪)		٨ر٠	٥ر٩	١٩ر٨	١١ر٢
ب — بالاسعار الثابته (مليون جنيه)	٢٣٠٠	٣٠٦١	٣٩٣٤	٥٥٤٩	
معدل الزيادة السنوية (٪)		٩ر٥	٥ر١	٧ر١	٦ر٠

المصدر : حسبت من الجدول رقم (١) بالملحق .

هذا واذا كانت التقديرات السابقة تشير الى ضعف معدلات الزيادة فى الانتاج الزراعى الحقيقى وخاصة فى الفترة الاخيرة ، الا انها فى نفس الوقت تشير الى ان ارتفاع معدلات زيادة قيمته مقومه بالاسعار الجارية انما يرجع الى ارتفاع اسعار المحاصيل الزراعية بمعدلات مرتفعة خاصة فى الفترة الاخيرة حيث بلغ معدل زيادة الاسعار الزراعية فى الفترة من بداية الستينات الى اوائل السبعينات نحو ٥ر٥٪ سنويا تقريبا على حين يقدر بنحو ١٤ر٨٪ سنويا خلال الفترة الاخيرة وحوالى ٨ر٤٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ — ١٩٧٩ .

ومقارنة معدل زيادة الانتاج القومى (مقوما بالاسعار الثابتة) من القطاعات غير الزراعية بمعدلات زيادة الانتاج الزراعى يتضح ضعف معدل الزيادة فى الانتاج الزراعى عنه بالنسبة للانتاج القومى من القطاعات غير الزراعية كما تشير الى ذلك الجدول رقم (١١) السابق ذكره ، والذى يتبين منه ايضا صغر معدل الزيادة فى اسعار الانتاج القومى غير الزراعى مقارنة بمعدلات الزيادة فى الاسعار الزراعية .

واما بالنسبة لمجموعات الانتاج الزراعى ، والمتمثلة فى الانتاج النباتى كمجموعة اولى والانتاج الحيوانى كمجموعة ثانية فتشير تقديرات القيمة الاجمالية لكل منها وبالاسعار الثابتة الى زيادة الانتاج من المجموعة الاولى بمعدل بلغ نحو ٩ر٢٪ سنويا خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ — ١٩٧٠/٦٩ ، ونحو ٩ر٠٪ سنويا خلال الفترة ١٩٧٠/٦٩ — ١٩٧٨ ، وهى معدلات تقل عن معدل الزيادة فى انتاج المجموعة الثانية والذى قدر بنحو ٢ر٢٪ (١) سنويا خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ — ١٩٧٨ ، وهو الامر الذى يعزى الى دعم وتشجيع الدولة للاستثمار فى النشاط الانتاجى الاخير (الانتاج الحيوانى) وخاصة فى الفترة الاخيرة .

١) — حسبت من : سعد حسن متولى (دكتور) تقييم تجربة التخطيط والتنمية بقطاع الزراعة ، مذكرة رقم (١٣٠٥) معهد التخطيط القومى ، القاهره ، سبتمبر ١٩٨١ .

ثانيا : "مساهمة الزراعة فى اهداف التنمية الشاملة"

تشير تقديرات قيمة الانتاج الزراعى بالاسعار الجارية الى بقاء اهميته النسبية بالنسبة للانتاج القومى على ماهى عليه تقريبا فى خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ـ١٩٧٩ حيث قدرت مساهمته فى الانتاج القومى (وبالاسعار الجارية) بما نسبته ٤ر٢٠٪ سنويا خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ ـ ٦٣/١٩٦٤ وبنحو ٣ر٢٠٪ سنويا خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ ، الا ان تقديراته بالاسعار الثابته تشير الى عكس ذلك حيث تبين انخفاض مساهمته الحقيقية فى الانتاج القومى من ٧ر٢٠٪ خلال الفترة الاولى الى نحو ٤ر١٣٪ خلال الفترة الثانية كما هو موضح بالجدول السابق رقم (١١) . وكذلك الحال بالنسبة لمساهمة الزراعة فى الدخل القومى حيث بلغت مساهمة الدخل الزراعى بالاسعار الجارية فى الدخل القومى ما نسبته ٢ر٢٨٪ خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ ـ٦٣/ ١٩٦٤ ، وان انخفضت الى ٨ر٢٥٪ خلال الفترة الاخيرة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ الا ان تقديراته بالاسعار الثابته تشير الى تناقص اهميته النسبية فى الدخل القومى (مقوما بالاسعار الثابتة) الى نحو ٣ر١٦٪ خلال الفترة الاخيرة بعد ان كانت تقدر بما نسبته ٧ر٢٧٪ خلال الفترة ٥٩ / ١٩٦٠ ـ٦٣/١٩٦٤ . (١)

ان تطورات الانتاج الزراعى المشار اليها سابقا وانخفاض مساهمته الحقيقية فى الدخل القومى الحقيقى لابد وان يكون له انعكاساته على مساهمة القطاع الزراعى فى النشاط الاقتصادى القومى ، وهو ماستتناوله الدراسة بايجاز فى النقاط التالية :

١ ـ الدخل الزراعى ، وعدالة توزيعه :ـ اذا كان من المستهدف من وراء عملية التنمية الزراعية زيادة فاعلية القطاع الزراعى فى اداء الادوار الملقاه على عاتقه تجاه القطاعات الاقتصادية الاخرى والاقتصاد القومى ، فان رفع مستوى معيشة السكان الزراعيين الذين يمثلون الفئة الغالبة فى المجتمع ، والتقدم الحضارى للسكان الريفيين يأتى فى مقدمة الاهداف التى يسعى المجتمع لتحقيقها من خلال التنمية الزراعية . واذا مانظرنا الى الدخل الزراعى ، ومتوسط نصيب الفرد منه ومعدل زيادته وعدالة توزيعه على أنه من المؤشرات التى يمكن الاستناد اليها فى قياس نتائج التنمية الزراعية على السكان الزراعيين لامكن التعرف على الاثار المترتبة على تغيير الانتاج الزراعى على النحو المشار اليه سابقا على مستوى معيشة السكان الزراعيين .

---

(١) حسبت من البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) بالملحق .

ولقد حقق الدخل الزراعى معدلات نمو تتماثل تقريبا مع معدلات النمو فى الانتاج الزراعى مقوما بأسعاره الجارية والثابتة خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٧٩ ، وكما يشير الى ذلك الجدول رقم (١٢) ،حيث توضح تقديراته بالاسعار الجارية تحقيق معدل نمو بلغ نحو ٣ر١١٪ تقريبا كمتوسط للفترة ٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٧٩ ، وان كان معدل زيادته فى الفترة الاخيرة يزيد عن معدل الزيادة فى الفترة منذ اوائل الستينات الى اوائل السبعينات . اما تقديراته بالاسعار الثابتة لعام ٥٩/١٩٦٠ فتبين زيادته بمعدل بلغ نحو ٢ر٢٪ سنويا خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ـ١٩٧٩ ،وان كان معدل زيادته فى السنوات الاخيرة يقل عنه فى الفترة من اوائل الستينات الى اوائل السبعينات .

جدول رقم (١٢) الدخل الزراعى بالمليون جنيه وبالاسعار الجارية والثابته لعام ٥٩/١٩٦٠ ،ومعدلات نموه خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ـ١٩٧٩

البيـــان	٥٩/٦٠ـ٦٣/٦٤	٦٤/٦٥ ـ ٦٨/٦٩	٦٩/٧٠ ـ ٧٤/٧٥	٧٥/٧٦ ـ ٧٩/٧٩	المتوسط
١ـ الدخل الزراعى بالاسعار الجارية :					
مليون جنيه	٤١٦	٦٢٧	٩٤٨	٢٠٤٥	
معدل الزيادة السنوية ٪		٨ر٦	٨ر٦	١٦ر٦	١١ر٣
٢ ـ الدخل الزراعى بالاسعار الثابتة :					
مليون جنيه	٤١٢	٤٧٥	٥٢٩	٥٧٢	
معدل الزيادة السنوية ٪		٢ر٩	٢ر٢	١ر٦	٢ر٢

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٢) بالملحق .

ان المتقديرات السابقة تشير الى أن زيادة الدخل الزراعى ترجع وفى المقام الاول الى ارتفاع معدل الزيادة فى الاسعار الزراعية أكثر منه الى معدلات الزيادة فى الانتاج الزراعى الحقيقى • وبغض النظر عن العوامل المسئولة عن زيادة الدخل الزراعى فانه لمن الملاحظ زيادة الدخل الزراعى مقوما بالاسعار الجارية بمعدلات تفوق معدل الزيادة فى السكان الزراعيين وهو ما يعنى فى نفس الوقت ارتفاع متوسط دخل الفرد منهم خلال الفترة تحت الدراسة •

أما بالنسبة لتوزيعات الدخل الزراعى فيما بين عناصر الانتاج الزراعى فيشير اليها الجدول رقم (١٣) ويتضح منه تناقص نسبة الاجور من حوالى ٩ر٢٧٪ من الدخل الزراعى فى أوائل الستينات الى نحو ٤ر٢٤٪ من الدخل الزراعى فى أواخر السبعينات ، ومن ثم زيادة عوائد حقوق التملك الى ٦ر٧٥٪ من الدخل الزراعى فى الفترة الاخيرة بعد أن كانت تمثل ما نسبته ١ر٧٢٪ من الدخل الزراعى فى أوائل الستينات • وهنا تجدر الاشارة الى أن تناقص نسبة الاجور الزراعية الى الدخل الزراعى انما يرجع فى واقع الامر الى ضعف معدلات الزيادة فى فرص العمل بالقطاع الزراعى خاصة فى الفترة الاخيرة ، ولا يمكن أن يعزى ذلك الى معدلات الزيادة فى أجر العامل الزراعى حيث حقق أجر العامل الزراعى معدل زيادة مرتفع فى الفترة الأخيرة حيث بلغ نحو ٤ر١٥٪ سنويا ، كما هو مبين بالجدول رقم (١٤) ، وهو يتساوى تقريبا مع معدل الزيادة فى الدخل الزراعى القومى • أما بالنسبة لارتفاع نسبة عوائد حقوق التملك فى الدخل القومى الزراعى فقد لا يعكس ارتفاع نسبة عائد كل من حقوق التملك المختلفة •

جدول رقم (١٣) توزيع الدخل الزراعى بين عنصر الانتاج خلال الفـــترة
١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٧٩

البيـــــان	١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٦٤/٦٣		١٩٦٥/٦٤ ـ ١٩٦٩/٦٨		١٩٧٠/٦٩ ـ ١٩٧٤		١٩٧٥ ـ ١٩٧٩	
	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%
١ ـ الاجور	١١٦	٢٧٫٩	١٩٦	٣١٫٣	٢٤٣	٢٥٫٦	٤٩٩	٢٤٫٤
٢ ـ عوائد حقوق التملك	٣٠٠	٧٢٫١	٤٣١	٦٨٫٧	٧٠٥	٧٤٫٤	١٥٤١	٧٥٫٦
ـ عائد الارض الزراعية	١٢٨	٣٠٫٨	١٣٠	٢٠٫٧	١٣٦	١٤٫٣	١٥١	٧٫٣
ـ عائد المساحات المؤجره نقدا	٤٧	١١٫٣	٤٦	٧٫٣	٤٧	٥٫٠	٥٠	٢٫٤
ـ عائد حقوق التملك الاخرى	١٧٢	٤١٫٣	٣٠١	٤٨٫٠	٥٦٩	٦٠٫٠	١٣٩٥	٦٨٫٢

المصدر : حسبت من الجدول رقم (١٢) ، (١٤) ، (١٥) .

جدول رقم (١٤) اعداد المشتغلين بالقطاع الزراعى ، ومتوسط الاجر الزراعى
خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٧٩

الفترات الزمنية	اعداد المشتغلين فى الزراعة		متوسط اجر العاملين بالزراعة	
	الف	معدل الزيادة السنوية %	جنيه/سنة	معدل الزيادة السنوية (%)
١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٦٤/٦٣	٣٥٥٠	١٫٧	٣٢٫٦٨	
١٩٦٥/٦٤ ـ ١٩٦٩/٦٨	٣٨٧٠	١٫٧	٥٠٫٦٥	٩٫١
١٩٧٠/٦٩ ـ ١٩٧٤	٤١٠٣	١٫١	٥٩٫٢٢	٣٫٢
١٩٧٥ ـ ١٩٧٩	٤١٣٨	٠٫٢	١٢٠٫٥٩	١٥٫٤

المصدر : حسبت من الجدول رقم ( ) بالملحق .

جدول رقم (١٥) متوسط مساحة الزمام المنزرع ، والمساحة المؤجرة نقدا والقيمة الايجارية للفدان خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ـ١٩٧٩

البيان	٥٩/١٩٦٠ـ ٦٣/١٩٦٤	٦٤/١٩٦٥ـ ٦٨/١٩٦٩	٦٩/١٩٧٠ـ ١٩٧٤	١٩٧٥ـ ١٩٧٩
الزمام المنزرع (الفدان)	٥٩٨٥	٥٩٧٧	٥٧٠١	٥٦٦٥
المساحة المؤجرة نقدا (الف فدان)	٢٢٠٥	٢١٣٠	١٩٧١	١٨٦٧
القيمة الايجارية للفدان (جنيه)	٢١٫٣٠	٢١٫٦٠	٢٣٫٨٠	٢٦٫٧٨

المصدر : جمعت وحسبت من وزارة الزراعة ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ،نشرة الاقتصاد الزراعى ،اعداد مختلفه .

حيـــــث . انه اذا مانظر الى القيمة الايجارية للارض الزراعية ، باعتبارها عائد الارض الزراعية ، والمحددة قانونا يلاحظ تغيرها بالزيادة ، وبمعدلات ضئيلة اذا ماقورنـــت بمعدلات الزيادة فى الدخل القومى من القطاع الزراعى حيث قدرت القيمة الايجارية للفدان خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ ــ ٦٣/١٩٦٤ بحوالى ٣٠ر٢١ جنيه ارتفعت الى ٧٨ر٢٦ جنيه خلال الفترة الاخيرة ١٩٧٥ ــ ١٩٧٩ ، وبناء عليه فقد ارتفع نصيب الارض الزراعية فى الدخل القومى الزراعى من ٢٨ مليون جنيه خلال الفترة الاولى الى نحو ١٥١ مليون جنيه خـــلال الفترة الاخيرة ، ومن ثم انخفضت نسبة عائدها فى الدخل القومى الزراعى من ٨ر٣٠٪ خلال الفترة الاولى الى ٣ر٧٪ خلال الفترة الاخيرة . ولقد تبع ذلك انخفاض نسبة عائد حـــق تملك الارض الزراعية فى الدخل القومى الزراعى بالنسبة للملكيات الغائبة حيث بلغت القيمـــة الايجارية للمساحات المؤجرة نقدا مانسبته ٤ر٢٪ من الدخل القومى الزراعى خلال الفـــترة ١٩٧٥ــ١٩٧٩ ، بعد ان كانت تمثل مانسبته ٣ر١١٪ من الدخل الزراعى خلال الفـــترة ٥٩/١٩٦٠ــ٦٣/١٩٦٤ كما يشير الى ذلك الجدول رقم (١٣) . وعليه فان ارتفـــاع نسبة عوائد حقوق التملك فى الدخل الزراعى القومى انما يعنى فى واقع الامر ارتفاع عائد كـل من عنصرى رأس المال ، والتنظيم خاصة بالنسبة للمزارع المؤجرة .

ان ارتفاع الاجور الزراعية ، وانخفاض نسبة عائد حق تملك الارض الزراعية فى المساحات المؤجرة نقدا على النحو المشار سابقا انما يعنى تحولا فى توزيع الدخل القومى الزراعـــى لصالح فئات العمال الزراعيين ، وصغار الزراع والذين يمثلون الغالبية بين مستأجرى الارض الزراعية فى نفس الوقت الذى يعدون فيه المصدر الاساسى لعنصر العمل الاجير فى الزراعـــة وهنا يجدر التنويه الى انه اذا كان اعادة توزيع الدخل تحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعيـة يعد هدفا من اهداف التنمية ، الا ان ذلك قد يستلزم فى الوقت الحاضر اعادة النظـــر فى التشريعات الخاصة بتحديد القيمة الايجارية مراعاة لمبدأ العدالة وخاصـة بالنسبـــة لاصحاب الملكيات الزراعية الغائبة خاصة الصغير منها .

ان ماسبق بيانه وان كان يشير الى زيادة الاجور الزراعية ، ودخول السكان الزراعيين الا أنه يعكس التغيرات فى الاجور ، والدخول الزراعية الحقيقية حيث لم يأخذ فى الحسبـــان

التغيرات فى نفقة المعيشة بالمجتمع الزراعى . ويشير الجدول رقم (١٦) الى التغير فى الاجور الزراعية مقارنا بالتغير فى نفقة المعيشة بالمجتمع الريفى من خلال مقارنة الارقام القياسية لكل منهما للتعرف على التغير فى الاجور الحقيقية بالمجتمع الزراعى ، حيث يتضح منه زيادة كل من الاجور الزراعى النقدى ، وتكلفة نفقة المعيشة بما يعكس ارتفاع الاجور الزراعية الحقيقية خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٧٩ مقارنة بعام ١٩٦٧/٦٦ وان كان الوضع يختلف اذا ماقورنت الزيادة فى الاجور الزراعية ، ونفقة المعيشة فى اواخر الفترة المشار اليها بما كانت عليه فى بداية نفس الفترة اى فى عام ١٩٧٥ حيث يشاهد انخفاض الاجور الحقيقية خلال السنوات ١٩٧٦-١٩٧٩ عن ماكانت عليه فى عام ١٩٧٥ على النحو المبين بالجدول المشار اليها سابقا .

ان تغير الاجر الزراعى الحقيقى على النحو المبين سابقا قد لايعكس حقيقة التغير فى متوسط الدخل الفردى الحقيقى فى هذا القطاع حيث تعد الاجور احد عناصر الدخل بالنسبة لأعداد كبيرة من السكان الزراعيين خاصة الذين يجمعون منهم مابين ملكية الارض الزراعية فى نفس الوقت الذى تمثل فيه افراد اسرهم اهم مصادر العمل فى القطاع الزراعى حيث يتشكل دخل الفرد منهم مما يحصل عليه من اجر مقابل مايقدمه من عمل بالاضافة الى مايحصل عليه من عائد لما يمتلكه من ارض ورأسمال زراعى . هذا وعلى الرغم من غياب التقديرات عن متوسط الدخل الفردى بين السكان الزراعيين خلال السنوات السابقة وكذلك عن اعداد السكان الزراعيين عالا ان محاولة تقديرها على النحو الوارد بالجدول رقم (١٧) قد تسفر عن مؤشر يعكس حقيقة التغير فى متوسط الدخل الفردى الحقيقى بين السكان الزراعيين اذ يشير الجدول المشار اليه الى تقديرات اعداد السكان الزراعيين ، وتقديرات اجمالى دخول السكان الزراعيين ، والتى قدرت على اساس الدخل القومى الزراعى بعد استبعاد ضرائب الارض الزراعية ، والرسوم التى تفرضها المحليات ، وكذلك الفوائد على القروض الزراعية بالاضافة الى استبعاد عائد الدولة من اراضى الاصلاح الزراعى واراضى الاوقاف والعائد من قطاعها الزراعى .

ومن الجدول السابق يتضح زيادة متوسط الدخل الفردى النقدى بين السكان الزراعيين خلال السنوات ١٩٧٥-١٩٧٩ مقارنة بعام ١٩٦٧/٦٦ ، وبما يعكس زيادة الدخل الفردى الحقيقى فى المجتمع الزراعى بالمقارنة بنفقات المعيشة فى المجتمع الريفى حيث ارتفع الى نحو

٥٣ر٤ جنيه فى عام ١٩٧٩ بعد ان كان ٣٦ر٥ جنيه فى عام ١٩٦٧/٦٦ . هذا واذا كان الدخل الفردى الحقيقى قد حقق زيادة خلال هذه الفترة الا ان معدلات الزيادة تعتبر متواضعة ، كما ان الفضل الاول فى ذلك يرجع الى صغر معدل زيادة السكان الزراعيين .

ومما سبق يتضح تحقيق اهداف التنمية الزراعية فيما يختص بالقطاع الزراعى من حيث زيادة الدخل الحقيقى للسكان الزراعيين ، وعدالة توزيعه ، وان كان ذلك ليس بالمعدلات المنشودة كما ان الفضل فى ذلك لا يرجع الى زيادة الناتج الزراعى الحقيقى ، بل يرجع فى المقام الاول الى عوامل خارج عملية التنمية الزراعية ذاتها وفى مقدمتها ارتفاع اسعار الحاصلات الزراعية ، وانخفاض معدلات الزيادة فى اعداد السكان الزراعيين ، ومما يبرهن على ذلك ضعف معدلات الزيادة فى الانتاج الزراعى الحقيقى ، بل وتدهورها فى السنوات الاخيرة كما يشير الى ذلك التحليل السابق

جدول رقم (١٦) الارقام القياسية لكل من الاجور الزراعية ونفقة المعيشة بالريف والاجور الزراعية الحقيقية

السنوات	الاجور الزراعية النقدية		الرقم القياسى لنفقة المعيشة (١)	الاجور الزراعية الحقيقية	
	جنيه/سنة (١)	الرقم القياسى		جنيه/سنة	الرقم القياسى
١٩٦٧/٦٦	٥٣ر٠٠	١٠٠ر٠٠	١٠٠	٥٣ر٠٠	١٠٠
١٩٧٥	١٠٦ر٥	٢٠٠ر٩	١٦٧ر٩	٦٣ر٤٤	١١٩ر٧
١٩٧٦	١٠٨ر٢	٢٠٤ر٢	١٨٧ر٨	٥٧ر٦١	١٠٨ر٧
١٩٧٧	١١٧ر٧	٢٢٢ر١	٢٠٦ر٧	٥٦ر٩٨	١٠٧ر٥
١٩٧٨	١٢٨ر٤	٢٤٢ر٣	٢٣٤ر٢	٥٤ر٨٥	١٠٣ر٥
١٩٧٩	١٤١ر٢	٢٦٦ر٤	٢٤٨ر٧	٥٦ر٧٦	١٠٧ر١

المصدر : (١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، القاهرة ، يوليو ١٩٨١ .

جدول رقم (١٧) متوسط الدخل الفردى النقدى والحقيقى للسكان الزراعيين
خلال السنوات ١٩٧٥-١٩٧٩ مقارنة بعام ١٩٦٧/٦٦ .

السنوات	الدخل الزراعى (مليون جنيه) (١)	الضرائب الزراعية (٢)*	الدخل بعد الضريبة وعوائد الدولة	عدد السكان الزراعيين (الف) (١)	متوسط الدخل الفردى النقدى		الدخل الفردى الحقيقى	
					جنيه	منه رقم قياسى	جنيه	رقم قياسى
١٩٦٧/٦٦	٦١٢ر٣	٣٣ر٦	٥٧٨ر٧	١٥٨٥٩	٣٦ر٥	١٠٠	٣٦ر٥	١٠٠
١٩٧٥	١٤٦٨ر٥	٨٨ر٣	١٣٨٠ر٢	١٧١٣٩	٨٠ر٥	٢٢٠ر٩	٤٧ر٩	١٣١ر٣
١٩٧٦	١٧٤٤ر٥	١٠٤ر١	١٦٣٩ر٩	١٧٢٩٢	٩٤ر٨	٢٥٩ر٧	٥٠ر٥	١٣٨ر٣
١٩٧٧	٢٠٣٧ر٦	١١٤ر٥	١٩٢٣ر١	١٧٧٢٤	١٠٨ر٥	٢٩٧ر٣	٥٢ر٥	١٤٣ر٨
١٩٧٨	٢٢٨٥ر٨	١٤٦ر٣	٢١٣٩ر٥	١٨١٦٧	١١٧ر٨	٣٢٢ر٧	٥٠ر٣	١٣٧ر٨
١٩٧٩	٢٦٨٧ر٦	٢٠٢ر٠	٢٤٨٥ر٦	١٨٦٤٨	١٣٣ر٣	٣٦٥ر٢	٥٣ر٤	١٤٦ر٨

المصدر :- الجدول رقم (٧) بالملحق

(٢) سعيد حسن متولى (دكتور) ، تقييم تجربة التخطيط والتنمية بقطاع الزراعة مذكرة رقم ١٣٠٥ معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٨١ .

* تشمل ضرائب الاراضى الزراعية ، والفوائد على القروض الزراعية ، والرسوم والضرائب غير المباشرة التى تفرضها المحليات ، وعوائد الدولة من اراضيها واراضى الاصلاح الزراعى والأوقاف .

٢ — توفير الاحتياجات المتزايدة من السلع الغذائية :—

يعد توفير الاحتياجات المتزايدة للسوق المحلى الريفى والحضرى من السلع الزراعية من الاهداف الرئيسية التى تسعى الى تحقيقها تنمية القطاع الزراعى . وفى هذا الشأن فمن البديهى ان يعكس ضعف معدلات الزيادة فى الانتاج الزراعى الحقيقى قصور قدرة القطاع الزراعى على تحقيق هذا الهدف حيث حقق الانتاج من اغلب السلع الزراعية معدلات زيادة تقل عن معدلات الزيادة فى اعداد السكان ، فضلا عن ما حققه انتاج البعض الآخر منها من تناقص . ذلك فى نفس الوقت الذى حقق فيه الاستهلاك من السلع الزراعية معدلات نمو مرتفعه قد تزيد عن معدل نمو السكان بالنسبة لكثير من السلع الزراعية وهو ما يعزى بدوره الى الكثير من العوامل منها زيادة الدخول الممكن التصرف فيما بين أصحاب الدخول الدنيا فى الزراعة وغيرها ، مع التوسع فى الخدمات المجانية ، ودعم السلع الغذائية الرئيسية ، وزيادة تحويلات العاملين بالخارج وغيرها (١) ، الامر الذى انعكس فى ارتفاع الاستهلاك الفردى من السلع الزراعية كما يشير الى ذلك الجدول رقم (١٨) ، حيث يتضح منه زيادة الاستهلاك الكلى من السلع الغذائية بمعدلات تفوق معدل الزيادة فى السكان .

هذا وانه لمن الطبيعى ان يترتب على ذلك انخفاض درجة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من السلع الزراعية كما يشير الى ذلك نفس الجدول السابق حيث يتضح منه الحقائق التالية :

أ — انخفاض درجة الاكتفاء الذاتى الى درجة كبيرة بالنسبة لاغلب السلع الزراعية الغذائية غير التصديرية ويأتى فى مقدمتها القمح ، والعدس حيث بلغت بالنسبة للمحصول الاول نحو ٢ر٢٤٪ فى عام ١٩٨٠ بعد ان كانت تقدر بنحو ٥٤٪ فى عام ١٩٦٠ ، كما بلغت نحو ١١٪ بالنسبة للمحصول الثانى بعد ان كانت ٧ر٩٦٪ فى عام ١٩٦٠ .

ب — بالنسبة للسلع الزراعية التصديرية الحالية فقد انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى فيها والى درجة تعكس انخفاض حجم الفائض للتصدير منها والى درجة كبيرة بالمقارنة بالسنوات السابقة ويأتى فى مقدمتها الارز ، والقطن ، والبصل ، والبطاطس ، باستثناء الفول السودانى الذى ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتى منه بدرجة تعكس زيادة حجم الفائض منه للتصدير .

١) لمزيد من التفصيل : انظر
محمد سمير مصطفى (دكتور) ، استهلاك الغذاء فى مصر ، مذكرة رقم (١٢٩٩) معهد التخطيط القومى ، يوليو ١٩٨١ .

جدول رقم (١٨) الاستهلاك من السلع الزراعية الرئيسية
ونسبة الاكتفاء الذاتي

البيان	الاستهلاك (الف طن)			معدلات الزيادة السنوية %		نسبة الاكتفاء الذاتي (٣)		
	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠-١٩٦٠	١٩٨٠-١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠
				%	%	%	%	%
١- قمح	٢٧٧٤	٤٧٣١	٧٤١٨	٥ر٤	٤ر٦	٥٤ر٠	٣٢ر٨	٢٤ر٢
٢- ذرة شامي	١٧٧٥	٢٤٩٣	٣٧٩٦	٣ر٥	٤ر٣	٩٥ر٣	٩٧ر٠	٨٥ر٠
٣- ارز	٦٥٤	١١٠١	١٤٥٣	٥ر٣	٢ر٨	١٤٧ر١	١٦٢ر٦	١١٣ر٤
٤- عدس	٥٢	٣٧	٦٣	-٦ر٢	٥ر٥	٩٦ر٧	٨٩ر٠	١١ر٠
٥- فول (١)		٢٧٨	٣٣٠*		٢ر٥		١٠١ر٤	٨١ر٨
٦- حمص	٢٥	٥٢	٢٣	٧ر٦	-٤ر٥	٦٠ر٠	٤٠ر٠	٧٠ر٠
٧- قطن شعر (الف قنطار)	٢٤٥	٣٩٨٦	٧٣١٩	٥ر١	٦ر٣	٣٧٨ر٠	٢٥٥ر٢	١٤٤ر٨
٨- بصل	٣٤٨	٣٣٩	٦٦٨	-٣ر٠	٧ر٠	١٤٥ر١	١٢٨ر٩	١٠٦ر٣
٩- فول سوداني	٢٥	٢٤	١٣	-	-٣ر٨	١٤٠ر٠	١٥٨ر٣	٢٠٠ر٠
١٠- بطاطس	١٤٦	٤٥٩	١٠٧٠	١٢ر٠	٨ر٨	١٩٨ر٦	١١٩ر٤	١١٣ر٥
١١- لحوم (٢)	٣٢٠	٣٩٧	٦٠٢ر٢	٢ر٢	٤ر٢	٩٥ر٦	٩٧ر٠	٢٨ر٤
١٢- اسماك (٢)	١٠٢	٩٣	١٦٣	-٩ر٠	٥ر٨	١٠٠ر٠٠	٩٧ر٨	٩٢ر٠
١٣- البان (٢)	١٤٤٨	١٦٧٧	٢٦٦٤	١ر٥	٤ر٥	٩٤ر٠	٩٦ر١	٧٠ر٠
١٤- سكر		٥٠٠	٨٥٠*		٧ر٩		١١٨ر٢	٧٣ر٥

المصدر : (١) وزارة التخطيط

(٢) وزارة الزراعة ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي ، نشرة الاقتصاد الزراعي بالنسبة لتقديرات الاستهلاك عن عام ١٩٧٠ ، وبالنسبة للاستهلاك من اللحوم عن عامي ١٩٧٠ ، ١٩٨٠

(٣) من نفس الجدول ، والجدول رقم ( ) .

* تقديرات الاستهلاك عن عام ١٩٧٧ .

حـ — انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى فى بعض السلع الزراعية التى كانت تعد من السلع التصديرية فى السنوات السابقة الى درجة تعكس خروجها من مجال التصدير ودخولها فى قائمة الواردات مثل السكر ، والفول .

د — انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى بالنسبة لسلع اخرى كان الانتاج المحلى منها يكفى تقريبا الاحتياجات الاستهلاكية منها من قبل والى درجة اصبحت معها مثل هذه السلع ذات وزن فى قائمة الواردات المصرية وتتمثل هذه المجموعة فى اللحوم ، والالبان ومنتجاتها والاسماك .

اما بالنسبة لقدرة القطاع الزراعى على توفير متطلبات الصناعات المحلية القائمة من المواد الخام الزراعية اللازمة فيتباين الوضع من صناعة الى اخرى . فتقديرات الانتاج من القطن — وعلى سبيل المثال — عبر السنوات الماضية ، والصادرات منه انما تعكس قدرة القطاع الزراعى على توفير متطلبات صناعة الغزل والنسيج منه ، وذلك عكس الحال بالنسبة لصناعة السكر والتى تعانى من وجود طاقات عاطلة لديها بسبب نقص الانتاج المحلى من قصب السكر حيث بلغت نسبة الطاقة العاطلة بمصانع السكر فى السنوات الاخيرة ٧٨—١٩٧٩ نحو ١٦٪ تقريبا من الطاقة المتاحة (١) هذا وقد يتماثل مع صناعة السكر الصناعات القائمة على تصنيع الالبان حيث لا يتوافر الانتاج المحلى من الالبان بالكميات الكافية لتشغيلها بطاقتها الكاملة مما تضطر معه هذه الصناعات الى استيراد احتياجاتها من الخارج .

(٣) المساهمة فى توفير النقد الاجنبى :— ان انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى فى السلع والمنتجات الزراعية على النحو السابق بيانه قد انعكس فى انخفاض الكميات الفائضة والمتاحة للتصدير من السلع التصديرية ، ويقابله فى نفس الوقت زيادة العجز فى الانتاج من السلع البديلة للواردات ، بل وظهور عجز فى بعض السلع الاخرى التى كانت لم تستورد من قبل ، ومن ثم زيادة الواردات الكمية منها ، وهو ما ترتب عليه بالتالى انقلاب الوضع بالنسبة للميزان التجارى الزراعى وفى الاتجاه الذى يعكس ضعف قدرته على المساهمة فى مجال توفير النقد الاجنبى . فالميزان التجارى

(١) معهد التخطيط القومى ، الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى ، الجزء الثانى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، رقم (٢٠) القاهرة ، ابريل ١٩٨٢ .

الزراعى الذى كان يحقق فائضا بلغ نحو ١ر٩٨ مليون جنيه فى عام ١٩٦١/٦٠ تزايد الى ٢ر١٥٥ مليون جنيه فى عام ١٩٧٠/٦٩ ثم ٦ر٧١ مليون جنيه فى عام ١٩٧٣ ، اصبح يحقق عجزا متزايـــدا خلال السنوات ١٩٧٤ــ١٩٨٠ حيث حقق عجزا بلغ نحو ٧ر٨٤ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ وحوالـى ٦ر١٦٣ مليون جنيه فى عام ١٩٨٠ كما هو مبين بالجدول رقم (١٩) .

جدول رقم (١٩) الميزان التجارى الزراعى خلال
الفترة ١٩٦١/٦٠ ــ ١٩٨٠

السنة	الصادرات الزراعيـــــة (مليون جنيه)	الواردات الزراعية (مليون جنيـه)	الفائض (+) والعجز (ــ)
١٩٦١/٦٠	٨ر١٤٢	٧ر٤٤	+ ١ر٩٨
١٩٦٥/٦٤	١ر١٨٥	٧ر٩٣	+ ٤ر٩١
١٩٧٠/٦٩	٧ر٢٢٢	٥ر٦٧	+ ٢ر١٥٥
١٩٧٣	٨ر٢٦٣	٢ر١٩٢	+ ٦ر٧١
١٩٧٤	١ر٣٥٨	٨ر٤٤٢	ــ ٧ر٨٤
١٩٧٥	٧ر٢٧٠	٨ر٣٨٥	ــ ١ر١١٥
١٩٧٦	٦ر٢٥٦	٣ر٣١٢	ــ ٧ر٥٥
١٩٧٧	٣ر٢٨٣	١ر٣٣١	ــ ٨ر٤٧
١٩٧٨	٩ر٢١٩	٠ر٤١٨	ــ ١ر١٩٨
١٩٧٩	١ر٣٦٩	٧ر٤٤٠	ــ ٦ر٧١
١٩٨٠	٢ر٤٢١	٨ر٥٨٤	ــ ٦ر١٦٣

المصدر : وزارة التخطيط والشعبة المركزية للتجارة الخارجية .

هذا واذا كانت التقديرات السابقة عن العجز فى الميزان التجارى الزراعى تشير الى عدم مساهمة القطاع الزراعى فى توفير النقد الاجنبى ، الا ان هذه التقديرات قد تزيد عن ذلك اذا ما اخذ فى الحسبان الواردات من السلع الغذائية الاخرى والمشروبات التى لم تدرج فى قوائم الواردات بالميزان التجارى الزراعى ، والتى ازداد حجم الواردات منها فى السنوات الاخيرة كنتيجة طبيعية لعجز الزراعة المصرية وما يرتبط بها من صناعات عن توفيرها بالسوق المحلى ، كما يشير الى ذلك الجدول رقم (٢٠) ، حيث يتضح منه زيادة قيمة الواردات من السلع والمنتجات الزراعية والغذائية من ٧٨٫٩ مليون جنيه فى عام ١٩٧٠ الى حوالى ٥٦٥ مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ ثم الى ٧٠٨٫١ ، ٩٦٤٫٦ مليون جنيه فى عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ .

ويتضح من نفس الجدول السابق ان الواردات من القمح ودقيقه تشكل ما نسبته ٣٩٫٤٪ من اجمالى قيمة الواردات من السلع الزراعية والغذائية خلال عام ١٩٨٠ ، كما ان الواردات من الذرة تمثل ما نسبته ٧٫٤٪ على حين تشكل الواردات من اللحوم والالبان ومنتجاتها ما نسبته ٢٢٫٥٪ ، اما الواردات من السكر فتشكل قيمتها ما نسبته ٨٫٨٪ على حين تمثل قيمة الواردات من زيت بذرة القطن نحو ٥٫٤٪ من جملة الواردات من السلع الزراعية والغذائية فى نفس العام .

جدول رقم (٢٠) قيمة الواردات من السلع والمنتجات الزراعية والغذائية

(مليون جنيه)

البيـــان	١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٧٩		١٩٨٠	
	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%
١ ــ قمح	٢٠ر٦	٢٦ر١	٢٢٩ر٠	٤٠ر٠	١٧٤ر٣	٢٤ر٦	٣٠٨ر٩	٣٢ر٠
٢ ــ ذرة شامى	١ر٩	٢ر٤	٢٧ر٩	٤ر٩	٣١ر٣	٤ر٤	٧١ر٧	٧ر٤
٣ــ بقوليات	١ر٩	٢ر٤	١٥ر٢	٢ر٧	٤ر١	٠ر٦	٧ر٢	٠ر٧
٤ ــ فاكهه	٠ر٤	٠ر٠	١ر٠	٠ر٢	١٤ر٢	٢ر٠	١٩ر١	٢ر٠
٥ــ بن شامى	١٠ر٩	١٣ر٨	٢٣ر٠	٤ر٢	٤٨ر٨	٦ر٩	٤٤ر٠	٤ر٦
٦ــ حيوانات حيه للذبح	٠ر٧	٠ر٩	٠ر٩	٠ر٢	—	—	—	—
جملة السلع الزراعية الاستهلاكية	٣٦ر٤	٤٦ر١	٢٩٧ر٥	٥٢ر٧	٢٧٢ر٧	٣٨ر٠	٤٥٠ر٩	٤٦ر٧
٧ ــ دقيق قمح	٨ر١	١٠ر٣	٥٨ر٧	١٠ر٤	٦٨ر٤	٩ر٧	٧١ر٧	٧ر٤
٨ــ لحوم طازجة ومحفوظه	٢ر١	٢ر٧	٨ر٢	١ر٥	٦١ر٤	٨ر٧	١٣٨ر٦	١٤ر٤
٩ ــ منتجات البان	٢ر١	٢ر٧	١٠ر٠	١ر٨	٤٩ر٠	٦ر٩	٧٨ر١	٨ر١
١٠ــ سكـــر	٠ر٤	٠ر٥	٤١ر٥	٧ر٣	٣٧ر٦	٥ر٣	٨٤ر٧	٨ر٨
١١ــ زيت بذرة القطن	٧ر٨	٩ر٩	٩٦ر١	١٧ر٠	٤٨ر٦	٦ر٩	٥٢ر٣	٥ر٤
١٢ ــ منتجات غذائية اخرى	١ر٤	١ر٨	٨ر٦	١ر٥	١٣ر١	١ر٩	١٢ر٣	١ر٣
جملة المنتجات الغذائية الزراعيـــة	٢١ر٩	٢٧ر٨	٢٢٣ر١	٣٩ر٠	٢٧٨ر١	٣٩ر٣	٤٣٧ر٧	٤٥ر٤
١٣ــ حبوب زيتية	٣ر٣	٤ر٢	٣ر٣	٠ر٦	٥ر٣	٠ر٧	٥ر٠	٠ر٠
١٤ــ حبوب خام	٢ر٣	٢ر٩	٣ر٣	٠ر٦	٨ر٦	١ر٢	٢٦ر٠	٣ر٠
١٥ــ نباتى خضر	٠ر٧	٠ر٩	٤ر٤	٠ر٨	٢ر٢	٠ر٣	١ر٨	٠ر٢
١٦ــ صوف خام	١ر٥	٠ر٦	٦ر٤	١ر١	٧ر٧	١ر١	٩ر١	٠ر٩
١٧ــ تبغ	٧ر٤	٩ر٤	٢٠ر٠	٣ر٦	٦٠ر٠	٨ر٠	٤٩ر٤	٥ر١
١٨ــ اخرى	١ر٨	٢ر٣	٦ر٠	١ر٢	٧٢ر٧	١٠ر٣	٨ر١	٠ر٨

المصدر : وزارة التخطيط والشعبة المركزية للتجارة الخارجية .

تابع جدول رقم (٢٠) قيمة الواردات من السلع والمنتجات الزراعية والغذائية

(مليون جنيه)

البيـــان	١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٧٩		١٩٨٠	
	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%
جملة المنتجات الزراعية الوسيطة	٢٠٫٦	٢٦٫١	٤٤٫٤	٧٫٩	١٥٧٫٠	٢٢٫٢	٧٦٫٠	٧٫٩
الاجمالى العام	٧٨٫٩	١٠٠	٥٦٥٫٠	١٠٠	٧٠٨٫١	١٠٠	٩٦٤٫٦	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط ، الشعبة المركزية للتجارة الخارجية .

٤ - المساهمة فى تمويل التنمية الاقتصادية :- يشارك القطاع الزراعى فى تمويل عملية التنمية الاقتصادية الشاملة بما يفرض عليه من ضرائب مباشرة وغير مباشرة بالاضافة الى العائد على الدولة والمتمثل فى الفرق بين اسعار تصدير السلع والمنتجات الزراعية ، واسعارها بالسوق المحلى ، بالاضافة الى عائدها من اراضى الاصلاح الزراعى والاوقاف ، وقطاعها الزراعى . وتشير التقديرات الى ان مساهمة الزراعة فى هذا المجال قد ازدادت من ٥٥٫٠ مليون جنيه فى عام ١٩٦١/٦٠ الى نحو ٣٥٧٫٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ على النحو المبين بالجدول رقم (٢١) . ويتضح من نفس الجدول ان اهم المصادر لمساهمة القطاع الزراعى فى هذا المجال هو ما يتمثل فى العائد من فروق تصدير الحاصلات الزراعية ، وان انخفضت اهميته النسبية فى السنوات الاخيرة بالنسبة لاجمالى ما يساهم به القطاع الزراعى ، وذلك نظرا لظهور مصادر اخرى تساهم فى هذا المجال والمتمثلة فى عائد الدولة من قطاعها الزراعى وما يفرض عليه من ضرائب . فالعائد من فروق تصدير الحاصلات الزراعية كان يمثل ما نسبته ٦٠٪ تقريبا من اجمالى مساهمات الزراعة فى تمويل الخزانة العامة للدولة فى عام ١٩٦١/٦٠ ، الا انه انخفض الى ما نسبته ٣٥٫٩٪ خلال عام ١٩٧٩ ، حيث اصبح المورد الجديد (عائد قطاع الدولة الزراعى) يساهم بما نسبته ٣٩٫٨٪ من اجمالى ما تساهم به الزراعة فى هذا المجال .

هذا ولقد ترتب على ماسبق ايضا انخفاض الاهمية النسبية للمصادر الاخرى فى هذا المجال على الرغم من زيادة قيمة ماتساهم به ، حيث اصبحت الضرائب على الارض الزراعية تشكل مانسبته ٨ر٩٪ خلال عام ١٩٧٩ بعد ان كانت تمثل مانسبته ٦ر٢٣٪ من اجمالى مساهمة الزراعة فى عام ١٩٦١/٦٠ ، وكذلك بالنسبة لغيرها من المصادر الاخرى كما يتضح من الجدول المشار اليه .

هذا واذا كان قطاع الدولة الزراعى بدأ يساهم فى تمويل عملية التنمية فى السنوات الاخيرة فان ذلك يعد ثمرة طبيعية لاستثماراتها السابقة فى مجال الانتاج الزراعى ، الا ان من اهم الملاحظات الجديرة بالاشارة هنا هو ان ماتحققه الدولة من عائد متمثل فى فروق اسعار السلع الزراعية التصديرية لم يحقق زيادات جوهرية فى السنوات الاخيرة وقد يكون ذلك امرا طبيعيا يصاحب انخفاض حجم الكميات المصدرة منها لقلة الفائض منها المتاح للتصدير كما سبق الاشارة الى ذلك .

واذا كانت التقديرات السابقة تشير الى حجم مساهمة الزراعة فى تمويل عملية التنمية الاقتصادية الشاملة ، الا ان النظرة الى حجم ماتساهم به فى تمويل عملية التنمية الاقتصادية بالقطاعات الاخرى غير الزراعية بعد استبعاد مايوجه الى القطاع الزراعى من استثمارات ، ودعم توضح عدم ايجابية القطاع الزراعى فى هذا الشأن فى السنوات الاخيرة حيث كان يساهم بنحو ٨ر١٦ مليون جنيه فى عام ١٩٦١/٦٠ ثم بحوالى ٧ر٣٦ مليون فى عام ١٩٧٦ ، الا ان استثماراته ومايوجه اليه من دعم اصبح يزيد عن حجم مساهمته فى تمويل الخزانة العامة للدولة بنحو ٣ر٧ مليون جنيه فى عام ١٩٨٠ ، كما هو مبين بنفس الجدول السابق .

ان ماسبق الاشارة اليه قد يشير الى تقلص دور القطاع الزراعى فى تمويل عملية التنمية الاقتصادية بالقطاعات الاخرى غير الزراعية ، الا ان الصورة قد تختلف اذا ما اخذ فى الحسبان قيمة الفروق السعرية للمواد الخام الزراعية التى يقدمها القطاع الزراعى للصناعات المحلية القائمة بأسعار مخفضة تدعيما لمثل هذه الصناعات او للمستهلك المحلى . هذا يضاف الى ذلك نفقات الانفاق على ابناء السكان الزراعيين خلال فترة التعليم وماقبل التوظف والذين يهاجرون

بعد ذلك الى العمل بالقطاعات الاخرى غير الزراعية ، حيث ان مثل هذه النفقات ما هـــى الا فى الواقع استثمارا تحمله القطاع الزراعى ووجه اخيرا نحو القطاعات الاخرى غير الزراعيـــة

جدول رقم (٢١) مساهمة القطاع الزراعى فى تمويل التنمية الاقتصادية والقطاعات غير الزراعية

(مليون جنيه)

البيان	١٩٦٠/٦١	١٩٦٥/٦٦	١٩٦٧/٦٨	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
١ ـ ضرائب الارض الزراعية :								
ـ مليون جنيه	١٣٫٠٠	١٧٫٩	٢١٫٨	٢١٫٧	٢١٫٤	٢١٫٦	٢٤٫٢	٣٥٫٠
ـ٪ من اجمالى عائد الدولة	٢٣٫٦	١٨٫١	١٩٫٠	١٠٫٠	١٠٫٥	٨٫٩	٨٫٨	٩٫٨
٢ ـ فروق تصدير الحاصلات								
ـ مليون جنيه	٣٣٫٠	٦٣٫٧	٦٢٫٨	١٠٨٫١	٧٩٫١	٩٩٫٠	١٠٣٫٧	١٢٨٫١
ـ٪ من اجمالى عائد الدولة	٦٠٫٠	٦٤٫٥	٥٤٫٨	٥٠٫٠	٣٨٫٦	٤٨٫٤	٣٧٫٨	٣٥٫٩
٣ ـ عائد اراضى الاصلاح والاستزراع								
ـ مليون جنيه	٤٫٧	١٠٫٠٠	١٠٫٠٠	١٠٫٠٠	١٠٫٦	١١٫٢	١١٫٢	١٣٫٤
ـ٪ من اجمالى العائد	٨٫٥	١٠٫١	٨٫٧	٤٫٦	٥٫٢	٤٫٦	٤٫١	٣٫٨
٤ ـ عائد قطاع الدولة الزراعى								
ـ مليون جنيه	—	—	—	٥٠٫٦	٦٠٫٨	٧١٫٥	١٠٠٫٤	١٤٢٫٠٠
ـ٪ من جملة العائد	—	—	—	٢٣٫٤	٢٩٫٧	٢٩٫٥	٣٦٫٦	٣٩٫٨
٥ ـ ضرائب قطاع الدولة الزراعى								
ـ مليون جنيه	—	—	—	٢٫١	٧٫٠٠	٣٫٩	٣٫٣	٥٫٠٠
ـ٪ من جملة العائد	—	—	—	١٫٠	٣٫٤	١٫٦	١٫٢	١٫٤
٦ ـ اخرى *								
ـ مليون جنيه	٤٫٣	٨٫٤	٢٠٫١	٢٣٫٥	٢٥٫٨	٣٥٫٢	٣١٫٣	٣٣٫٦
ـ٪ من جملة العائد	٧٫٨	٨٫٥	١٧٫٥	١٠٫٩	١٢٫٦	١٤٫٥	١١٫٤	٩٫٤
جملة عائد الدولة من القطاع الزراعى	٥٥٫٠٠	٩٨٫٧	١١٤٫٧	٢١٦٫٠	٢٠٤٫٧	٢٤٢٫٤	٢٧٤٫١	٣٥٧٫١
الاستثمارات والدعم الزراعى	٣٨٫٢	٨٢٫٣		١٦٨٫٠٠				٣٦٤٫٤
المساهمة فى تمويل القطاعات الاخرى	١٦٫٨	١٦٫٤		٣٦٫٧				ـ٣٫٧

المصدر : سعد حسن متولى (دكتور) تقييم تجربة التخطيط والتنمية بقطاع الزراعى ، مذكرة رقم (١٣٠٥) معهد التخطيط القومى القاهره ، سبتمبر ١٩٨١ .

* تشمل الضرائب والرسوم الجمركية على الحاصلات التصديرية ورسوم الملكيات وفوائد القروض الزراعية ، وعائد المنتجات الثانوية .

الفصل الثالث : مشاكل ومعوقات زيادة الانتاج الزراعى ووسائل واساليب زيادة الانتاجية الزراعيـــــة

اولا :المشاكل والمعوقات

يواجه القطاع الزراعى اليوم بالكثير من المشكلات والمعوقات التى تحد من معدل زيـــادة الانتاج به ، وبالتالى ضعف الدور الذى تلعبه الزراعة اليوم فى الاقتصاد المصرى مقارنة بالسنوات السابقة على نحو ماسبق الاشارة اليه .

ويعد ضعف الاستثمارات الموجهة نحو القطاع الزراعى من الاسباب الرئيسية لكثير من مشاكل ومعوقات الانتاج الزراعى اليوم . فاذا ماكانت الاستثمارات الزراعية قد سجلت زيادة فى السنـوات الاخيرة مقارنة بالسنوات السابقة كما يشير الى ذلك الجدول رقم (٢٢) ، الا ان ذلك وفى واقـع الامر قد لايعكس زيادة فى حجم المشروعات الاستثمارية المنفذة فى هذا المجال نظرا لارتفـاع التكلفة الاستثمارية لمثل هذه المشروعات اليوم واضعاف مثيلتها فى السنوات السابقة . وقـد يستثنى من ذلك نشاطى الانتاج الحيوانى ، والداجنى حيث زادت اعداد المشروعات العاملـة فى هذا المجال ، وعلى نحو ماسبق بيانه ، كنتيجة لتشجيع الدولة للاستثمار الخاص فى هـذا المجال ، وارتفاع مايحققه الاستثمار بها من عائد مقارنة بغيره من الانشطة الزراعية . فاستثمارات القطاع الخاص والتى قدرت بنحو ٣ر٤ مليون جنيها سنويا فى المتوسط خلال السنوات ٦٠/١٩٦١ ٦٤/١٩٦٥ ، وبنسبته ٨ر٣٪ من اجمالى الاستثمارات الزراعية السنوية خلال هذه الفترة ، قـد ارتفعت الى نحو ٣٥ مليون جنيه فى عام ١٩٨٠ وبنسبته ٣ر٢٥٪ من اجمالى الاستثمارات الزراعية خلال نفس العام كما هو مبين بالجدول السابق ذكره .

ومن اهم اسباب ضعف معدل نمو الانتاج الزراعى ، وعدم مسايرته لمعدلات الزيادة فـى الاحتياجات منه مايلى :

١ — ضيق الرقعة الارضية المنزرعة ، ومحدودية التوسع فى الاراضى الجديدة :— فعلى الرغم من زيادة مساحة الاراضى المنزرعة من ٧ر٥ مليون فدان فى عام ١٩٥٥ الى نحو ٣ر٦ مليـون فدان فى عام ٨٠/١٩٨١ ، الا ان نصيب الفرد منها قد انخفض من ٢٥ر٠ فدان فى عام ١٩٥٥ الى حوالى ١٥ر٠ فدان فى عام ٨٠/١٩٨١ ، وهو مايعزى بدوره الى :

أ — الزحف العمرانى المستمر على الاراضى الزراعية القديمة ، واستقطاع مساحات منها للمبانـى السكنية والمشروعات غير الزراعية الى جانب تجريفها لصناعة الطوب ، حيث قدرت المساحات المستقطعة منها سنويا بحوالى ٢٠ ألف فدان خلال الفترة من الستينات الى نهاية السبعينات ،

المستقطعة منها سنويا بحوالى ٢٠ الف فدان خلال الفترة من الستينات الى نهاية السبعينات ، وان كان هناك من التقديرات مايزيد عن ذلك (١) .

جدول رقم (٢٢) استثمارات القطاع الزراعى فى السنوات ١٩٦١/٦٠ — ١٩٨٠ (١)

البيان	التوسع الرأسى		التوسع الافقى		جملة		عام		خاص *	
	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%
١٩٦١/٦٠ — ١٩٦٥/٦٤	١٠ر١٧١	٢٤٨	٣٠ر٩	٧٥ر٢	٤١ر٠٧١	١٠٠	٣٧ر٦٧	٩١ر٧	٣ر٤٠٠	٨ر٣
١٩٦٦/٦٥ — ١٩٧٠/٦٩	٨ر٤٠٢	١٩ر٣	٣٥ر٢٢	٨٠ر٧	٤٣ر٦٢٢	١٠٠	٤١ر٧١	٩٥ر٦	١ر٩٠٨	٤ر٤
١٩٧١/٧٠ — ١٩٧٥	١٤ر٣٢٩	٣٦ر٠	٢٥ر٤٦	٦٤ر٠	٣٩ر٧٨٩	١٠٠	٣٧ر٢	٩٣ر٥	٢ر٥٩١	٦ر٥
١٩٧٦	٢٢ر٥٣٥	٤٥ر٢	٢٧ر٣	٥٤ر٨	٤٩ر٨٣٥	١٠٠	٤٣ر٨٤	٨٨ر٠	٦ر٠٠٠	١٢ر٠٠
١٩٧٧	٤٢ر٣٣٣	٥٩ر٣	٢٩ر١	٤٠ر٧	٧١ر٤٣٣	١٠٠	٥٦ر١٣	٧٨ر٦	١٥ر٣٠٠	٢١ر٤
١٩٧٨	٤٨ر٠٢٤	٧٧ر٦	١٣ر٩	٢١ر٤	٦١ر٩٢٤	١٠٠	٤٧ر٨٢	٧٧ر٢	١٤ر١٠٠	٢٢ر٨
١٩٧٩	٨١ر٧٠٠	٥١ر٤	٢٧ر١	٤٨ر٦	١٥٨ر٨	١٠٠	١٢٨ر٨	٨١ر١	٣٠ر٠٠٠	١٨ر٩
١٩٨٠	٨٢ر٠٠٠	٥٩ر٣	٥٦ر٣	٤٠ر٧	١٣٨ر٣	١٠٠	١٠٣ر٣	٧٤ر٧	٣٥ر٠٠	٢٥ر٣
١٩٧٦ — ١٩٨٠	٥٥ر٣١٨	٥٧ر٦	٤٠ر٧٤	٤٢ر٤	٩٦ر٠٦	١٠٠	٧٥ر٩٨	٧٩ر١	٢٠ر٩٨٠	٢٠ر٩

المصدر : وزارة التخطيط ، الشعبة المركزية للزراعة

(١) لاتشمل استثمارات الرى ، والصرف

* الاستثمارات فى مجال التنمية الرأسية .

وان كان هناك من التقديرات مايزيد عن ذلك . (١)

ب — قلة المساحات المستصلحة سنويا من الاراضى الجديدة حيث ان ما استصلح منها خلال الفترة من اواخر الخمسينات الى نهاية السبعينات لم يزد عن مايقرب من ١,١ مليون فدان اى بمعدل يقل عن ٥٠ الف فدان سنويا ، وان اختلف هذا المعدل من عام الى آخر خلال هذه الفترة حيث بلغ اقصاه خلال فترة الخطة الخمسية الاولى واوائل الخطة الخمسية الثانية الا ان ذلك فى مجمله يقل عن المعدلات المطلوبة لتحقيق زيادة فى الانتاج الزراعى تتناسب والاحتياجات منه . هذا وعلى الرغم من استصلاح هذه المساحات الا ان ما اضيف منها الى الاراضى المنزرعة خلال هذه الفترة لم يزد عن ٥٠٠ الف فدان تقريبا ، كما ان اغلب هذه المساحة مازال يتصف بانخفاض انتاجيته مقارنة بالاراضى القديمة حيث تصل انتاجيتها الى مايعادل نحو ٥٠٪ تقريبا من انتاجية الاراضى القديمة بالنسبة لاغلب المحاصلات الزراعية المنزرعة بها ، فى نفس الوقت الذى تمثل فيه المساحات المستقطعة من الاراضى القديمة اجود الاراضى واخصبها .

٢ — تدهور خصوبة الاراضى المنزرعة :— فضلا عن ان مايقرب من ٥٠٪ من مساحة الاراضى المنزرعة هى اراضى متوسطة وضعيفة الخصوبة ، فهناك ايضا من المؤشرات التى تشير الى تدهور خصوبة الاراضى الزراعية فى السنوات الاخيرة ، وهو مايحد من زيادة انتاجية الارض الزراعية بالمعدلات المناسبة . ويعزى تدهور خصوبة التربة الزراعية الى ارتفاع منسوب الماء الارضى وارتفاع درجة ملوحته ، وهو مايعزى بدوره الى الاسراف فى استخدام مياه الرى ، مع القصور فى قنوات الصرف ، ذلك فضلا عن تجريف بعض المساحات لصناعة الطوب .

وتقدر المساحات التى فى حاجه الى تطوير وتعميق وانشاء المصارف العامة بحوالى ثلث المساحات المنزرعة حاليا ، كما تشير التوقعات الى امكانية زيادة انتاجية هذه المساحة من الاراضى بنحو ٥٠٪ عن مستواها الحالى . وبناء على هذه التقديرات يمكن تقدير حجم الزيادات المتوقعة فى الانتاج الزراعى عند تحسين هذه الاراضى . فحتى اذا افترضنا تقديرات اقل تفاؤلا عن نسب الزيادة فى الانتاجية المتوقعة فى هذه المساحات ، وليكن افتراض زيادة انتاجيتها بما نسبته ٢٥٪ فقط عن مستواها الحالى لأمكن القول بامكانية زيادة الانتاج الزراعى

بما يعادل انتاج نحو ٥٠٠ الف فدان عند مستوى الانتاجية الحالى .

٣ — نقص الكميات التى تصرف من الاسمدة الكيماوية للزروع المختلفة عن الكميات المثلى منها :—

فعلى الرغم من زيادة الكميات المستهلكة من الاسمدة الكيماوية فى السنوات الاخيرة مقارنة بالمستهلك منها فى السنوات السابقة ، الا ان ذلك يرجع اساسا الى التوسع فى المساحات المنزرعة بالخضر ، والفاكهة ، والدرنيات التى يلزمها كميات اعلى من الاسمدة الكيماوية الى جانب زيادة مساحة الاراضى الرملية المنزرعة والتى يلزمها ايضا معدلات اعلى من الاسمدة الكيماوية للحاصلات التى تزرع بها . واذا كان هناك من زيادة فى مقررات الاسمدة التى تصرف للحاصلات الحقلية الاخرى فى السنوات الاخيرة الا ان ذلك لايعنى كفايتها لاحتياجات المحاصيل منها ومما يبرهن على ذلك أمام احتكار الدولة لتوزيع الاسمدة تتداول الاسمدة الكيماوية بين الزراع فيما يسمى بالسوق السوداء وخير برهان آخر على ذلك ايضا ماتقرره وزارة الزراعة من السماح بصرف كميات اضافية من الاسمدة الكيماوية لبعض الحاصلات الزراعية قد تصل الى مايماثل المقررات التى تصرف بالفعل كما هو الحال بالنسبة للخضر وذلك فى حالة توافر الاسمدة ، وبأسعار اعلى من الاسعار الرسمية للمقررات الفعلية . (١)

٤ — صغر مساحة الحيازة الزراعية :— يكشف هيكل حيازة الارض الزراعية عن ان النسبة الاكبر من عدد الحيازات الزراعية يتمثل فى الحيازات الصغيرة والتى تغطى بدورها الجانب الاكبر من اجمالى المساحة الارضية المنزرعة كما سبق بيانه . ويصاحب وجود مثل هذا العدد من الحيازات الزراعية الصغيرة بعض المشكلات والمعوقات التى قد تعيق زيادة الانتاجية الزراعية بأغلب هذه المزارع ، فضلا عن ماقد ينجم عنها من ضياع فى الموارد الزراعية المستغلة .

فصغر مساحة الحيازة الزراعية مع كثرة اعدادها يصاحبه فقد فى الموارد الارضية يتمثل فى المساحات التى تشغلها الحدود والفواصل فيما بين المزارع المختلفة ، وجسور وقنوات الرى والصرف ، والتى تقدرها بعض الدراسات بحوالى ٣٠٪ من المساحة المنزرعة فى نفس

(١) وزارة الزراعة ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، القاهرة ١٩٧٩ .

الوقت الذى تشير فيه الى امكانية اضافة مايقرب من ٢٠٪ من مساحة الاراضى المنزرعة اذا ما وجدت الوسيلة للتغلب على مشكلة التفتت الحيازى . وعليه ومع افتراض صحة هذه التقديرات يمكن القول بأن هناك فقدا فى الانتاج الزراعى الممكن تحقيقه يعادل نحو ٢٠٪ من الانتاج الحالى . وكذلك ايضا هناك الفاقد فى الموارد المائية ، والاسمدة ، والطاقة الميكانيكية والبشرية والحيوانية مع صغر مساحة الحيازة الزراعية نظرا لصعوبة استخدام الفنون الانتاجية المتطورة وذلك كنتيجة طبيعية لحجم مواردها ، وضآلة دخلها المزرعى .

والى جانب الفاقد فى الموارد الزراعية المصاحب لوجود هذا الهيكل الحيازى هناك ايضا من العوامل الاخرى المصاحبه له والتى تشارك مع العوامل السابقة فى انخفاض انتاجية الوحدة الارضية من هذه المزارع الصغيرة عن المستويات الممكن تحقيقها بها وخاصة فى ظل سوء الصرف ومن هذه العوامل تعدد الحاصلات الزراعية التى تزرع بها فى نفس الموسم والتى تختلف فيما بينها من حيث العمليات الزراعية اللازمة ، والاحتياجات من مياه الرى وغيرها . واذا كان قد امكن التغلب على جانب كبير من هذه المشكلة بالنسبة لبعض الحاصلات الزراعية كالقطن ، والارز عن طريق مشروع التجميع الزراعى ، الا ان الحاصلات الزراعية الاخرى مازالت تزرع بمعثره فى مساحات ضئيلة متداخله .

واخيرا فان سيادة المزارع الصغيرة بالقطاع الزراعى قد يصاحبه صعوبة توجيه النشاط الزراعى مركزيا خاصة فى غياب السياسات السعرية والتنظيمية ، والادارية التى تكفل تحقيق هذا الهدف حيث تميل هذه المزارع بطبيعتها الى انتاج الحاصلات الاستهلاكية بغرض الاكتفاء الذاتى فى استهلاكها لافراد الاسرة الزراعية .

ان وجود المشكلات السابقة الذكر لايعنى غياب الوسائل والاساليب الكفيلة بمعالجتها فى ظل استمرارية هذا الهيكل الحيازى ، حيث يمكن — وعلى سبيل المثال — تجنب آثار تعدد الحاصلات المنزرعة فى مساحات ضئيلة على الانتاجية الزراعية بتطبيق مشروع التجميع الزراعى ليشمل عدد اكبر من المحاصيل الزراعية (الى جانب محصولى القطن ، والارز) وخاصة الحاصلات الزراعية الرئيسية كالقمح ، والذرة وغيرها . كما يمكن تجنب مشكلة الفاقد فى الموارد الزراعية وخاصة الارضية عن طريق التوسع فى مشروع المصارف المغطاة ، والذى يهدف الى تحسين الصرف

والارتفاع بانتاجية الوحدة من المساحة المنزرعة الى جانب تجنب الفاقد فى الموارد الارضية المنزرعة .

٥ — نقص المتاح من العمل الزراعى :— اشارت الدراسة من قبل الى ظاهرة النقص فى العمل الزراعى المتاح . وهنا يجدر الاشارة الى انه ايا كانت العوامل المسئولة عن هذه الظاهرة ، فان من نتائجها الحتمية نقص الانتاجية الزراعية لما قد يترتب على نقص المتاح من العمل الزراعى خاصة فى اوقات الذروة من تأخر زراعة وخدمة الحاصلات الزراعية فى الاوقات المناسبة ، وكذلك تأخر حصادها وجنيها . ولا يقف الامر عند ذلك فقط بل قد يكون لها آثارها على اتجاهات التركيب المحصولى بالقطاع الزراعى حيث قد يعمد الزراع الى زراعة او التوسع فى زراعة الحاصلات الزراعية الاقل حاجة الى عنصر العمل البشرى حتى ولو كان ذلك يتنافى مع الاهداف القومية العامة المطلوبة من القطاع الزراعى .

هذا واذا كان هناك من العوامل المسئولة عن هذه الظواهر والتى قد يصعب التحكم فيها الا ان هناك من العوامل الاخرى التى يمكن التغلب عليها الى جانب وضع الحلول البديلة لنقص العمل البشرى المتاح فى الزراعة ، ومثال ذلك تنظيم وتحديد هجرة الايدى العاملة الزراعية الى الخارج وكذلك اختيار وتخطيط برامج الميكنة الزراعية التى تتناسب وظروف الزراعة المصرية .

٦ — الفاقد فى الانتاج الزراعى : يتعرض القطاع الزراعى الى الكثير من الفاقد سواء فى مستلزمات انتاجه او فى الانتاج الزراعى نفسه ، وهو مايتمثل فى الفاقد اثناء النقل او التوزيع ، والتخزين فى الحاصلات الزراعية سريعة التلف (كالخضر والفاكهة) لغياب المشروعات الكفيلة بتصنيعها او حفظها لحين الاستهلاك .

وتقدر الطاقة التخزينية اللازمة لتخزين وحفظ الانتاج الزراعى ، ومستلزماته لحين استخدامها بحوالى ١٠١٣ الف متر مربع على حين ان المتاح منها حاليا للقطاع الزراعى لايزيد عن ٣٣٦ الف متر مربع اى مانسبته ٢ر٣٣٪ من الطاقة التخزينية المطلوبة .

ويقدر الفاقد فى الانتاج الزراعى النباتى وطبقا لتقديرات وزارة الزراعة بنحو ١ر٥٪ من اجمالى الانتاج السنوى ، وان اختلف نسبة الفاقد باختلاف الحاصلات الزراعية حيث تصل الى اعلى نسبة

لها فى مجموعة الخضر والفاكهة وتقدر بنحو ٣ر٩٪ وكذلك ايضا بالنسبة للقمح ، ومجموعة النشويات حيث تصل الى نحو ٩٪ سنويا ، على حين تقدر هذه النسبة بنحو ٧ر٥٪ بالنسبة لمجموعة البقوليات وحوالى ٣ر٤٪ بالنسبة لمجموعة الحبوب . وتقدر المساحة المحصولية المقابلة لحجم الفاقد فى الانتاج الزراعى السنوى بما يعادل نحو ٦ر٣٥٨ الف فدان سنويا اى مايعادل مساحة ارضيه تبلغ نحو ١ر١٨١ الف فدان (١).

٧ ـ انفصال البحث العلمي عن الجانب التطبيقي :ـ

لاشك ان هناك الكثير من البحوث العلمية فى الزراعة والتى تبرهن نتائجهاعلى امكانية زيادة كفاءة الموارد الزراعية المستغلة ، وبالتالى زيادة الانتاج الزراعى سواء فى مجال الانتاج النباتى اوالحيوانى ، الا ان مايخرج منها الى حيز التنفيذ والتطبيق على مستوى القطاع الزراعى يعد من القلة مقارنة بما هو متاح ، فضلا عن انها تنحصر على مجموعة معينة من الحاصلات الزراعية الرئيسية دون غيرها ، وهذا مايدعوالى ضرورة وجود قنوات اتصال بين الاجهزة العلمية والاجهزة التنفيذية بهدف الاستفادة بنتائج البحوث العلمية .

٨ ـ غياب الجهاز الارشادى القوى الذى يعمل على توصيل نتائج البحث العلمى الى المزارعين وارشادهم على طرق التطبيق والمعاملات الزراعية التى تؤدى الى نتائج افضل بالنسبة للانتاج الزراعى . فالزراعة المصرية مازالت تعتمد على خبرة المزارع المصرى والذى يعتمد فى انتاجه على طرق تقليدية تكاد تكون ثابته منذ فترة طويلة من الزمن ، الا ان ذلك لايعنى جمود تفكيره ، ولكنه فى حاجة الى الارشاد نحو فنون او طرق او معاملات الانتاج المتطورة حيث ان هناك الكثير من المشاهدات التى تشير الى عجز المزارع المصرى عن تحقيق الانتاجية التى تثبت التجارب العملية عن امكانية تحقيقها فى ظل معاملات فنيه جديدة او من حاصلات زراعية جديدة اوبديلة للحاصلات الزراعية القائمة ، وهو مايرجع الى غياب الجهاز الارشادى الذى يفترض فيه توجيه المزارع نحو تطبيق نتائج التجارب العلمية بما يحقق الانتاجية المطلوبة .

٩ ـ ومن ناحية اخرى فقد يكون هناك نوعا من القصور فى السياسات الادارية والتنظيمية والسعرية للقطاع الزراعى اذ انه من المشاهد اليوم وعلى سبيل المثال وجود حملة قومية لتعبأة الجهود لضمان

(١) حسبت من : وزارة الزراعة ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، القاهرة ١٩٧٩

الوصول بانتاجية الفدان من القطن الى اعلى انتاجية ولكن سرعان ما تنتهى هذه الحملة بانتهاء جنى المحصول على حين تخرج باقى المحاصيل عن هذه الدائرة . وكذلك بالنسبة للسياسة السعرية حيث تحدد اسعار الحاصلات الزراعية للحاصلات التى تخضع لنظام التسليم الجبرى للدولة دون مراعاة لعامل التكلفة او ماقد يكون لذلك من انعكاسات على توجيه الموارد الزراعية نحو الاستخدامات المختلفة ، وبالتالى الانحراف بالانتاج من بعض الحاصلات الزراعية عن الاهداف التى تبغى الدولة تحقيقها .

١٠ ـ اما فى مجال الانتاج الحيوانى فهناك ايضا الكثير من المشاكل والمعوقات التى يمكن الاشارة اليها فى النقاط التالية وان كان هناك نوعا من التداخل والارتباط فيما بينها : (١)

(أ) على الرغم من ارتفاع كثافة اعداد الماشية والحيوانات الزراعية المنتجة للحوم والالبان بالنسبة لمساحة الاراضى الزراعية ، الا انها مازالت قليلة باعتبارها وحدات انتاجية اذا ماقورنت بأعداد السكان ، وذلك عكس الحال بالنسبة لاغلب البلدان النامية والمتقدمة ، والتى يصل فيها متوسط نصيب الفرد من هذه الوحدات الانتاجية عشرات اضعاف نصيب الفرد منها فى مصر .

(ب) الى جانب قلة اعداد الماشية والحيوانات الزراعية المنتجة للحوم والالبان فانها تتصف بانخفاض كفاءتها الانتاجية سواء من اللحوم او الالبان ، وذلك كصفة من صفاتها الوراثية الى جانب بعض العوامل الاخرى خاصة نقص الاعلاف . فالماشية المصرية تتصف بانخفاض نسبة الولادات بين الاناث منها حيث تقدر بنحو ٧٥٪ بالنسبة للابقار الكبيرة ، وحوالى ٣٠٪ بالنسبة للابقار المتوسطة على حين تبلغ نحو ٦٥٪ بين اناث الجاموس الكبيرة وحوالى ٢٠٪ بالنسبة لاناث الجاموس المتوسط على حين قد تصل هذه النسبة الى مايزيد عن ٩٠٪ فى السلالات الاجنبية . كما أنها تتصف بانخفاض كفاءتها التحويلية للاعلاف الى منتجات حيوانية مقارنة بغيرها من السلالات الاجنبية .

---

(١) لمزيد من التفصيل أنظر :
معهد التخطيط القومى ، التنمية الزراعية فى مصر ، ماضيها وحاضرها ، الجزء الثانى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، مجلد رقم ١٤ ، القاهرة ١٩٨١ .

(ج) نقص الاعلاف : تشكل مشكلة نقص الاعلاف الجانب الاكبر فى معوقات زيادة الانتاج الحيوانى من الوحدات الحيوانية المتاحة حاليا ، حيث انه من المعلوم ان الزراعة المصرية تخلو من المراعى ، ومن ثم يعتمد فى تغذية الماشية على البرسيم المنزرع خلال الموسم الشتوى فقط ، بينما يعتمد فى تغذيتهما خلال الموسم الصيفى على الاتيان وقش الارز والتى تفتقر الى العناصر الغذائية اللازمة ، وفى نفس الوقت لاتتوافر العلائق الجافة المركزة بالكميات المطلوبة لتحقيق التغذية الملائمة ، ان مشكلة نقص الاعلاف وان كانت تعد كعامل محدد لنمو اعداد الماشية والحيوانات الزراعية ، الا انها من جانب آخر تعتبر عاملا يحد من الكفاءة الانتاجية للوحدات الحيوانية المتاحة حاليا ، حيث يترتب عليها وعلى غيرها من العوامل النتائج التالية :

١ — صغر اوزان المذبوحات منها : فالماشية المصرية وان كانت تتصف بصغر اوزانها مقارنة بغيرها من السلالات الاجنبية ، وذلك كصفة طبيعية من الصفات المميزة لها او لاستخدامها فى اغراض العمل ، الا ان لنقص الاعلاف دورا كبيرا فى ذلك حيث يدفع بالزراع الى التخلص منها اما فى اعمار صغيرة او بدون تسمينها والوصول بأوزانها الى مستويات اعلى قبل الذبح ويكفى للدلالة على ذلك ان متوسط وزن الرأس من المذبوحات من صغار الماشية بلغ نحو ١٠٥ كجم بالنسبة للابقار ، وحوالى ٧٥ كجم بالنسبة للجاموس فى الفترة ١٩٧٧/٦١ ومن ثم يمكن تصور مدى مايمكن تحقيقه من زيادة فى الانتاج من لحوم الماشية اذا علم امكانية الوصول بأوزانها الى نحو ٢٤٠ كجم بالنسبة للجاموس ، ٢١٢٥ كجم بالنسبة للابقار اذا ماتوافرت الاعلاف الجافة المركزة لتسمينها قبل الذبح حيث يقدر حجم الزيادة فى الانتاج بما نسبته ٥٠٪ تقريبا .

٢ — ذبح الاناث من صغار الماشية : ان محدودية المساحة المنزرعة بالاعلاف وعدم توافرها لابد وان يدفع بالزراع الى التخلص من جانب من الاعداد المتاحة لديهم من اناث صغار الماشية حيث لاتتوافر الظروف التى تسمح بنمو مالديهم من اعداد الماشية ، وهو مايمثل اهدار لوحدات انتاجية جديدة .

(د) للماشية المصرية صفاتها وخصائصها المعروفة كارتفاع نسبة العقم ووجود ظاهرة التفويت الى جانب انخفاض كفاءتها التحويلية للغذاء ، ومن اجل ذلك فقد انشأت محطات ومراكز للبحث العلمى للتغلب على هذه المشاكل والخروج بها الى حيز التطبيق العملى على مستوى القطاع الزراعى ومن امثلة ذلك ، تهجين الماشية المصرية بغيرها من السلالات الاجنبية المرتفعة الانتاجية ، الا انه لمن المشاهد ان انجازاتها فى هذا المجال مازالت محدودة ان لم تكن معدومة وكان الاتجاه الاخير هو استيراد الابقار الاجنبية المرتفعة الانتاجية الا انها تفقد الكثير من تفوقها الانتاجى فى ظل الظروف البيئية المصرية وارتفاع نسبة التفوق فيما بينها فى نفس الوقت الذى كان بالامكان فيه تحقيق نتائج افضل اذا ماتم التوسع فى التهجين بين الماشية المصرية وغيرها من السلالات الاجنبية والتى تحقق الهجين منها انتاجية تقارب انتاجية السلالات الاجنبية المستوردة .

(١١) وفى مجال استصلاح الاراضى الجديدة هناك ايضا بعض المعوقات او المشاكل من ابرزها ارتفاع التكلفة الاستثمارية بمعدلات كبيرة مقارنة بالتكلفة الاستثمارية للمساحات التى استصلحت من قبل . فعلى حين قدرت تكاليف استصلاح واستزراع الفدان بما فى ذلك انشطة التعمير خلال الخطة الخمسية الثانية فيما بين ٣٢٠ـ ٥٧٠ جنيها تبعا لنوعية الارض الزراعية وموقعها ونظام الرى المتبع ، الا ان تكلفة استصلاح الفدان اليوم بما فى ذلك انشطة التعمير تقدر بحوالى ٣ر٣ الف جنيه طبقا لتقديرات وزارة التعمير واستصلاح الاراضى ، وان اختلفت هذه التقديرات باختلاف موقع المساحة المستهدف استصلاحها ونوعية اراضيها وطرق الرى المقترح استخدامها .

ان ارتفاع التكلفة الاستثمارية لعمليات استصلاح وتعمير الاراضى الجديدة اليوم مقارنة بما سبق وان كان يرجع فى جانب كبير منه الى ارتفاع اسعار آلات ومعدات الاستصلاح ومستلزمات التعمير والاستزراع الا انها ترجع فى جانب آخر الى اختلاف نوعية التربة الزراعية المستهدف استصلاحها وكذلك موقعها الجغرافى واساليب الرى المقترح استخدامها عنه فى حالة المساحات السابق استصلاحها . فالمساحات السابق استصلاحها يتمثل اغلبها فى نوعيات ذات طبوغرافية اكثر استواء تتميز بقلة حجم الاعمال الترابية اللازمة لعمليات التسوية

فضلا عن وجود اغلبها فى مواقع جغرافية وسط الاراضى الزراعية القديمة او على امتدادها وهو مايعنى بالتالى قلة اعمال البنية الاساسية اللازمة لها نسبيا وخاصة مشروعات الرى والصرف والطرق حيث ان مايلزمها منها لايمثل الا توسعا للمشروعات القائمة منها فى مناطق الزراعة المجاورة وذلك عكس الحال بالنسبة للاراضى الجديدة المستهدف استصلاحها وتعميرها اليوم حيث يوجد اغلبها فى مناطق جغرافية تبعد عن مشروعات البنية الاساسية بالاراضى القديمة فضلا عن انها من نوعية الاراضى الرملية التى قد يلزمها الكثير من اعمال الاستصلاح والتعمير .

هذا واذا كان القطاع الزراعى فى الاراضى القديمة يواجه اليوم بمشكلة نقص الايدى العاملة الزراعية ، فلا بد ايضا من ان استصلاح وتعمير الاراضى الجديدة يواجه بنفس المشكلة ، وخاصة فى مرحلة الاستزراع حيث تزيد الحاجة الى العمالة الموسمية والمؤقتة ، وهو ماقد يكون له انعكاساته على اساليب وطرق الزراعة فى مثل هذه المناطق .

ثانيا : وسائل زيادة الانتاجية والانتاج الزراعى :

ان ماسبق الاشارة اليه من مشكلات ومعوقات تواجه عملية الانتاج بالقطاع الزراعى اليوم يلقى الضوء على وسائل واساليب زيادة الانتاجية الزراعية واولوياتها . فمن الطبيعى ان يكون التغلب على مثل هذه المشكلات هو المسار الاول نحو الارتفاع بالانتاجية الزراعية ، كما انه لمن الطبيعى ايضا ان تتوقف اولوية حل كل من هذه المشكلات على حجم تأثيرها على الانتاج الزراعى

وقد تحتل مشكلة تدهور خصوبة الاراضى الزراعية المرتبة الاولى بين المشاكل من حيث اولوية الحل اذا صحت تقديرات الزيادة فى الانتاجية المترتبة على علاجها . فاذا كانت التقديرات تشير الى ان مايقرب من ثلث المساحة المنزرعة حاليا فى حاجة الى تطوير وانشاء قنوات الصرف بها ، وان الزيادة المتوقعة فى انتاجيتها تعادل نحو ٥٠٪ من مستواها الحالى لكان معنى ذلك امكانية زيادة الانتاج الزراعى النباتى بما يعادل انتاج نحو مليون فدان اضافى كما سبق الإشارة الى ذلك وحتى اذا مافرضنا تقديرات اقل تفاؤلا عن نسبة الزيادة فى الانتاجية ، وليكن افتراض زيادتها بنسبة ٢٥٪ عن مستواها الحالى لكان معنى ذلك زيادة الانتاج الزراعى بما يعادل انتاج ٥٠٠ الف فدان

اضافى اى زيادة الانتاجية الزراعية بما نسبته ٣ر٨٪ عن مستواها الحالـــــــــــى .

اما بالنسبة لمشكلة الفاقد فى الموارد الارضية المنزرعة نتيجة لصغر الحيازة الزراعية والتفتت الحيازى والسابق الاشارة اليها ، فقد يكون نظام الصرف المغطى هو احدى الوسائل لعلاجها فاذا كانت المساحات المغطاة حاليا بنظام الصرف المغطى تبلغ نحو ٩ر١ مليون فدان على حين مازالت باقى المساحة المنزرعة تعتمد على نظام الصرف المكشوف لكان معنى ذلك امكانية اضافـــة مايقرب من ٤٠٠ الف فدان من الاراضى الزراعية المنتجة ومن ثم زيادة الانتاج الزراعى بمـــا يعادل انتاج هذه المساحة وذلك مع افتراض ان مايمكن اضافته الى المساحة المنزرعة عنـــــد تعميم نظام الصرف المغطى قد يعادل مانسبته ١٠٪ من المساحة التى يشملها ، ودون الاخـذ بالتقديرات التى تشير الى ان المساحات التى يتوقع اضافتها عند تعميم نظام الصرف المغطـــى تعادل مانسبته ٢٠٪ من المساحة الارضية المنزرعة التى يشملها حيث يرى الباحث ان تقديـــرات المساحة التى تشغلها الحدود مابين المزارع المختلفة والجسور وقنوات الرى والصرف والمقـــدرة بما نسبته ٣٠٪ من المساحة المنزرعة هى تقديرات مغالى فيها . كما انه ليس من المتوقع عنـــد تعميم نظام الصرف المغطى ازالة الفواصل او الجسور بين الملكيات المختلفة او ازالة قنـــوات الرى وان كان من المتوقع تخفيض مساحة هذه الفواصل ، مع اضافة مساحات جديدة تعادل مساحة المصارف المكشوفة داخل المزارع نفسها مع الابقاء على مايوجد من قنوات رى وطرق زراعية بين المزارع بعضها وبعض . وعليه فقد يكون تقدير المساحة المضافة نتيجة لتعميم نظام الصرف المغطى بمـــا نسبته ٢٠٪ من المساحة المنزرعة تقديرا مغالى فيه ، ولهذا افترضت الدراسة ان المساحـــات المتوقع اضافتها قد تعادل ١٠٪ من المساحة التى يشملها نظام الصرف المغطى .

كذلك هناك ايضا الاراضى الجديدة المستزرعة والتى مازالت انتاجيتها من المحاصيل الزراعية تقدر بما نسبته ٥٠ — ٦٠٪ من مستوى الانتاجية بالاراضى القديمة وهو مايعنى امكانية زيـــادة الانتاج منها بما يعادل انتاج نحو ٢٠٠ — ٢٥٠ الف فدان اضافى . وكذلك هناك الفاقد فـــى المحاصيل الزراعية ، والذى يقدر بما يعادل انتاج نحو ١٨٥ الف فدان سنويا . ومع التسلـــيم بأن الفاقد فى الانتاج الزراعى خلال النقل والتوزيع او التخزين هو امرا لامفر منه ، الا انه على الاقل

يمكن تخفيضه اذا وجدت المشروعات الكفيلة بحفظ وتصنيع الحاصلات سريعة التلف منها ، مع الوصول بالطاقة التخزينية للقطاع الزراعى الى طاقتها المطلوبة . فاذا افترضنا امكانية تخفيض الفاقد فى الانتاج الزراعى الى نحو ٥٠٪ فقط كان معناه زيادة المتاح منه بالاسواق بما يعادل انتاج نحو ٩٢ الف فدان اضافى .

ان الارتفاع بالانتاجية الزراعية لا يقف عند حد حل المشكلات التى تواجه القطاع الزراعى اليوم بل هناك من الوسائل والاساليب الاخرى التى قد تشارك بدور جوهرى فى هذا المجال ويأتى فى مقدمتها الاكتشافات البيولوجية بما لها من آثار على زيادة الانتاجية حيث استنباط الاصناف الجديدة من المحاصيل الزراعية والتى تتميز بارتفاع انتاجيتها مقارنة بالاصناف المتوفرة منها حاليا وكذلك امكانية ادخال بدائل محصولية جديدة تتميز بارتفاع انتاجيتها من المنتج النهائى المطلوب مقارنة بالبدائل المتوفرة حاليا .

هذا واذا كان من المتعذر حاليا التنبؤ بما قد يسفر عنه البحث العلمى فى مجال الاكتشافات البيولوجية ومالها من آثار على زيادة الانتاجية ، الا ان هناك من الدراسات ما يشير الى امكانية الارتفاع بالانتاجية الزراعية لحاليا اذا ما تم التوسع فى المساحات المنزرعة من بعض اصناف الحاصلات الزراعية المعروفة والقائمة حاليا والتى تتميز بارتفاع انتاجيتها عن غيرها من الاصناف . فاحلال الاصناف المرتفعة الانتاجية من القمح او التوسع فى زراعتها يمكن ان يؤدى الى الارتفاع بانتاجية الفدان منه بنسبة تقدر بنحو ١٥٫٢٪ عن مستوى انتاجيته الحالية وكذلك بالنسبة للذرة الشامى حيث يتوقع زيادة انتاجية الفدان منه بنسبة تقدر بنحو ١٧٫٥٪ خلال العروة الصيفية ، وحوالى ٢٢٫٥٪ خلال العروة النيلية . اما محصول الارز فيتوقع ان يترتب على التوسع فى زراعة الاصناف المرتفعة الانتاجية منه على حساب الاصناف الاخرى الاقل انتاجية زيادة انتاجية الفدان منه بما نسبته ٢١٫٨٪ عن مستواها الحالى . (١)

وفى مجال البدائل المحصولية الجديدة فهناك — وعلى سبيل المثال — بنجر السكر كبديل لقصب السكر حيث اثبتت التجارب زراعته تحت ظروف البيئة المصرية ، وهو وان كانت انتاجية الفدان منه من السكر تقل عنه فى حالة القصب حيث تقدر بنحو ٢٫٩ طن فى المتوسط على حين تقدر بنحو ٣٫٩ طن بالنسبة للقصب ، الا انه يتميز بقصر فترة بقائه فى الارض الزراعية لدرجة تسمح بزراعة

---

١) معهد التخطيط القومى ، التنمية الزراعية فى مصر ، نظرة مستقبلية ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، مجلد رقم (٢١) ، الجزء الاول ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٨٢ .

نفس المساحة المنزرعة منه بمحاصيل اخرى خلال نفس العام ، وذلك عكس القصب الذى يشغل الارض الزراعية طوال العام . هذا فضلا عن ان احتياجاته من مياه الرى تقل عنه فى حالة محصول القصب وهو مايعكس فى النهاية امكانية الحصول على نفس حجم المنتج النهائى (السكر) من موارد زراعية اقل فى حالة البنجر عنه فى حالة القصب ، حيث تشير بعض الدراسات الى ان انتاج كمية معينة من السكر من خلال محصول البنجر يمكن ان يؤدى الى وفر المساحة الارضية بما نسبته ٢٦٪ـ٣ر٣٣٪ عنه اذا ما استخرج من القصب كما يؤدى الى وفر فى مياه الرى يقدر بما نسبته ٣٢٨٪ـ٣٧٥٪ .(١)

وكذلك هناك ايضا من البدائل المحصولية الاخرى الجديدة كفول الصويا ، كمحصول زيتى ، واصناف الاقطان قصيرة التيلة وغيرها والتى تتفوق فى انتاجيتها مقارنة بالبدائل المتاحة .(١)

كذلك هناك من الوسائل والاساليب الفنية التى تساعد على تحقيق زيادة فى الانتاجية الزراعية منها اعادة توزيع الموارد الزراعية الحالية على مستوى المناطق الانتاجية بين الاستخدامات المختلفة مثال ذلك اعادة توطين وزراعة اصناف الحاصلات الزراعية القائمة بين المناطق المختلفة تبعا لتوافر الظروف البيئية والطبيعية التى تعد اكثر ملائمة لانتاجيتها (التخصص الاقليمى) ، وخاصة فى حالة المحاصيل الزراعية النقدية والتى لاتزرع بغرض الاستهلاك الذاتى للزراع ولكن من اجل السوق فلقد اشارت دراسة اجريت بمعهد التخطيط القومى الى ان تركيز زراعة هذه الحاصلات فى عدد اقل من الانواع فى كل منطقة تبعا لميزتها النسبية فى انتاج كل منها وفى حدود المساحات المنزرعة من هذه الحاصلات مع الاخذ فى الحسبان توافر نوعية الارض الملائمة لزراعتها يمكن ان يؤدى الى زيادة انتاجية الفدان بما نسبته ١ر٣٪ فى حالة محصول البصل ، وبنحو ١٤٪ بالنسبة لمحصول الثوم ، وبنحو ١٧٪ بالنسبة لمحصول الحلبة ١٤٪ تقريبا بالنسبة لمحصول الفول ، اما الفول السودانى فيتوقع زيادة انتاجية الفدان منه بنحو ١٠٪ تقريبا وان كان ذلك لايحقق نتائج ايجابية بالنسبة لمحصولى العدس ، والسمسم (١)

ان ماسبق الاشارة اليه لايعد حصرا لوسائل واساليب زيادة الانتاجية بالزراعة المصرية وان كان يشير الى اهم هذه الوسائل والاساليب . ولكن مازال هناك بعض العوامل الاخرى

---

(١) معهد التخطيط القومى ، التنمية الزراعية فى مصر ، نظرة مستقبلية ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، مجلد رقم (٢١) ، الجزء الاول ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٨٢ .

وخاصة مايشير اليها نتائج البحث العلمى فى مجال الزراعة اليوم ومنها على سبيل المثال نتائج البحث العلمى فى الكشف عن العناصر المغذية التى تفتقر اليها التربة الزراعية ومحاولة اضافتها وتوفيرها للنبات حيث تبشر هذه البحوث بنتائج ايجابية بالنسبة لانتاجية الفدان من الحاصلات الزراعية المنزرعة . كذلك هناك من اساليب التكثيف المحصولى الجارى بحثها بهدف زيادة انتاجية الوحدة من المساحة الارضية المنزرعة ، فضلا عن ماقد يسفر عنه تعميم مشروع التجميع الزراعى ليشمل عددا اكبر من الحاصلات الزراعية ، وماقد يؤدى اليه تدعيم جهاز الارشاد الزراعى من نتائج ايجابية بالنسبة للانتاجية الزراعية .

الفصل الرابع : ملامح رئيسية لاستراتيجية وخطة التنمية الزراعية فى المرحلة المقبلة

بناء على التوصيف والتحليل السابق لدور القطاع الزراعى فى مجال التنمية الاقتصادية الشاملة عبر السنوات السابقة وفى الوقت المعاصر ، وفى ضوء المعالم الرئيسية للزراعة المصرية ومشكلاتها ، والعوامل الكامنة لزيادة الانتاجية والانتاج الزراعى يمكن تحديد الملامح الرئيسية لاستراتيجية وخطة التنمية الزراعية فى المرحلة المقبلة من حيث اهدافها العامة ووسائل وسياسات تحقيقها .

اولا : الاهداف العامة

لقد برهن التحليل السابق على ضعف دور القطاع الزراعى فى النشاط الاقتصادى بل وتقلصه عبر السنوات الاخيرة ، ومن ثم يمكن تحديد الاهداف العامة لاستراتيجية وخطة التنمية الزراعية فى المرحلة المقبلة فى النقاط التالية :

١ — دفع القطاع الزراعى نحو المشاركة الايجابية ، واستعادة دوره السابق فى مجال التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال :

أ — زيادة الانتاج من السلع الغذائية ، والمواد الخام الزراعية لمقابلة الاستهلاك المحلى المتزايد منها .

ب — المشاركة فى توفير النقد الاجنبى بالتركيز وبالدرجة الاولى على زيادة الانتاج من المحاصيل والمنتجات الزراعية الغذائية البديلة للواردات وخاصة تلك التى تشكل الواردات منها اهمية نسبيه كبيرة فى قائمة الواردات المصرية والتى تقل درجة الاكتفاء الذاتى فى استهلاكها ويأتى فى مقدمتها الحبوب ، واللحوم والالبان ، والزيوت ، والسكر . هذا الى جانب زيادة حجم الصادرات الزراعية خاصة من المحاصيل التصديرية غير التقليدية والتى تتمتع الزراعة

المصريـــة بميزة نسبيـــة فـى انتاجـــها بالنسبـــة للســـوق العالمـــى

ج ـ المشاركة الايجابية للقطاع الزراعى فى تمويل عملية التنمية الاقتصادية بالقطاعـــات الاخرى بزيادة حجم مايسا هم به من موارد مالية فى تمويل الخزانة العامة عـــن حجم مايوجه اليه من استثمارات .

٢ ـ زيادة الانتاجية ، والانتاج المزرعى على مستوى المزرعة بأقل تكلفة ممكنة باستغلال الاحتمالات القائمة لتحقيق ذلك ، وبهدف الارتفاع بمستوى دخول ومعيشـــة السكان الزراعيين . فالسكان الزراعيون مازالوا يمثلون النسبة الغالبة بين السكـان ومن ثم فان الارتفاع بمستوى معيشتهم يأتى فى مقدمة الاهداف الرئيسية للتنميـــة الزراعية . وحيث ان السكان الزراعيون يتركزون اساسا فى محيط الاراضى الزراعيـــة القديمة حيث احتمالات زيادة المساحة المنزرعة على مستوى المزرعة ضئيلة ان لم تكـن منعدمة ، فان السبيل الوحيد للارتفاع بمستوى دخولهم يكمن فى امكانية زيـــادة انتاجية مواردهم الزراعية المستغلة حاليا ، وبأقل تكلفة ممكنة ، حيث تتوافـــر امكانات تحقيق ذلك كما سبق التنويه اليه .

٣ ـ تأسيس التكامل ، والتوازن المطلوب بين الانشطة الزراعية المختلفة ، وكذلك بـــين عناصر الانتاج المختلفة ، ترشيدا لاستخدامات الموارد الزراعية المتاحة ، وزيـــادة الانتاج الزراعى بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة .

٤ ـ تشجيع الاستثمار الخاص للاتجاه نحو القطاع الزراعى نظرا لضخامة الاستثمارات الـــتى يتطلبها التوسع الزراعى اليوم ، وكبر حجم عبئها اذا ماترك تمويلها على الخزانة العامـة للدولة .

ثانيا : الوسائل ، والسياسات

تتوقف درجة تحقيق ماسبق الاشارة اليه من اهداف عامة وماقد يندرج تحت اى منهـــا من اهداف فرعية وثانوية على مجموعة الوسائل والسياسات المقترح تنفيذها والتى تتناسب مـــع

هذه الاهداف ، والواقع الحالى للقطاع الزراعى بما يشمله من موارد ومشكلات وامكانات نموه . وفى هذا الشأن ، وبناء على التوصيف والتحليل السابق للزراعة المصرية يمكن الاشارة الى اهم الوسائل والسياسات الاستراتيجية للتنمية الزراعية فى المرحلة المقبلة .

١ — فى مجال تنمية الموارد ، والانتاج الزراعى :-

لقد اشارت الدراسة من قبل الى اهم عوامل زيادة انتاجية الارض الزراعية المستغلة حاليا ، واولوياتها تبعا لمقياس حجم تأثيرها على الانتاج الزراعى حيث يأتى فى مقدمة هذه العوامل تحسين التربة الزراعية ونظم الصرف ، ثم تعميم نظام الصرف المغطى ، والتوسع فى زراعة الاصناف المرتفعة الانتاجية المعروفة حاليا من المحاصيل الزراعية ، مع التوسع فى زراعتها وخاصة النقدية منها فى مناطق الانتاج ذات الميزة النسبية الاكبر فى انتاجها مقارنة بغيرها يلى ذلك ضرورة تحسين انتاجية الاراضى الجديدة المستزرعة حاليا ، وغيرها من العوامل المشار اليها سابقا .

هذا وعلى الرغم من ارتفاع الاهمية النسبية لعاملى تحسين الصرف والتربة الزراعية وتعميم نظام الصرف المغطى بين هذه العوامل من حيث تأثيرها على زيادة الانتاج الزراعى الا ان الطاقة التنفيذية للمؤسسات والاجهزة المسئولة عن ذلك قد لاتسمح بتحقيق ذلك الهدف عبر الخطة الخمسية القادمة حيث مازال هناك نحو ٢ مليون فدان فى حاجه الى تحسين الصرف والتربة الزراعية بها ، كما ان المساحات المطلوب تعميم نظام الصرف المغطى بها تقدر بنحو ٤ مليون فدان . ومن هنا فقد يكون افتراض امكانية تحسين الصرف والتربة الزراعية فى مساحة مليون فدان عبر الخطة الخمسية القادمة افتراضا مقبولا ، الى جانب افتراض امكانية تعميم نظام الصرف المغطى ليشمل مساحة مليون فدان اضافى عبر نفس الخطة ، اى بمعدل ٢٠٠ الف فدان سنويا . وقد يكون ذلك عكس الحال بالنسبة للعوامل الاخرى اذ ان افتراض امكانية تعميم زراعة الاصناف المرتفعة الانتاجية من المحاصيل المشار اليها سابقا والمعروفة حاليا ، مع

تحسين الانتاجية بالاراضى المستزرعة حاليا عبر الخطة الخمسية القادمة ، مع الاخذ بنظام التخصص الاقليمى فى انتاج المحاصيل الزراعية النقدية قد يكون افتراضا مقبولا .

وبناء على الافتراضات السابقة وعلى الرغم من ارتفاع الاهمية النسبية لعاملى تحسين الصرف والتربة الزراعية ، وتعميم نظام الصرف المغطى من حيث تأثيرها على زيادة الانتاج الزراعى فى المدى الاطول نسبيا عن فترة الخمسية القادمة ، الا انهما قد يأتيان فى مرتبة تالية مقارنة بالاثار المتوقعة على الانتاج الزراعى عند تعميم زراعة الاصناف المرتفعة الانتاجية على مدى الخطة الخمسية . فمشكلة سوء الصرف وتدهور خصوبة التربة الزراعية والتى يتوقع بالانتهاء منهما زيادة الانتاج الزراعى بما يعادل انتاج نحو ٥٠٠ الف فدان اضافى كما سبق الاشارة الى ذلك اى بما يعادل مليون فدان تقريبا مساحة محصولية ، الا ان افتراض حل هذه المشكلة بالمعدل المشار اليه سابقا عبر الخطة القادمة لايعنى سوى زيادة الانتاج الزراعى بما يعادل انتاج نحو ٢٥٠ الف فدان فقط حتى نهاية الخطة الخمسية اى بما يوازى ٥٠٠ الف فدان مساحة محصولية وكذلك ايضا بالنسبة لتعميم نظام الصرف المغطى حيث يتوقع مع الانتهاء من تنفيذه زيادة الانتاج الزراعى بما يعادل انتاج ٨٠٠ الف فدان مساحة محصولية اضافية ، الا ان تنفيذه بالمعدل المشار اليه سابقا عبر الخطة الخمسية القادمة انما يعنى زيادة الانتاج الزراعى بما يعادل انتاج ٢٠٠ الف فدان كمساحة محصولية حتى نهاية الخطة . هذا على حين تقدر الزيادة فى الانتاج الزراعى عند تعميم زراعة الاصناف المرتفعة الانتاجية والمعروفة حاليا بما يعادل انتاج نحو ٨١٤ الف فدان مساحة محصولية اضافية ، كما تقدر زيادة الانتاج من الاراضى الجديدة المستزرعة حاليا بما يعادل انتاج نحو ٥٠٠ الف فدان مساحة محصولية اضافية .

وبناء على ماسبق فاذا مانظر الى العوامل السابقة بمعيار متطلباتها من الاستثمارات وحجم تأثيرها المتوقع على زيادة الانتاج الزراعى خلال المدى الزمنى للخطة يتضح ان تعميم الاصناف المرتفعة الانتاجية مع الاخذ بنظام التخصص يأتى فى مقدمة هذه العوامل يليه تحسين الصرف والتربة الزراعية بالاراضى القديمة الى جانب تحسين انتاجية الاراضى الجديدة المستزرعة حاليا ثم تنفيذ نظام الصرف المغطى ، اذ ان تعميم زراعة الاصناف المرتفعة الانتاجية قد لايلزمه

الا القليل من الاستثمارات ان لم يكن فى حاجه الى ذلك ، فضلا عن نتائجه الاكبر نسبيـــا مقارنة بغيره من العوامل على مدى الخطة .

ان فى العوامل السابقة مايشير الى احتمالات زيادة الانتاج الزراعى حتى نهاية الخطة القادمة ومن الموارد الزراعية المستغلة حاليا بما يعادل انتاج مساحة محصولية اضافيه تقـدر بنحو ٢٠٠٤ الف فدان اى مانسبته ١٨٪ (١) تقريبا من الانتاج الزراعى خلال عام ١٩٨٠ ، وهو مايعنى زيادة الانتاجية الزراعية بنفس النسبة تقريبا اى بمعدل يبلغ نحو ٢ر٧٪ سنويـــا هذا فاذا ماأضيف اليها ماقد يترتب على زيادة الطاقة التخزينية وتقليل الفاقد فى الانتـــاج الزراعى ، فيمكن توقع زيادة الانتاج الزراعى بمعدل يبلغ نحو ٣٪ سنويا حتى نهاية الخطـــة بافتراض الوصول الى الطاقة التخزينية المطلوبة .

هذا وقد يتصف تقدير معدل الزيادة فى الانتاجية والانتاج الزراعى عبر الخطة الخمسيـة القادمة بالحذر الشديد حيث ان هناك بعض العوامل الاخرى التى يمكن ان تؤدى الـــى زيادة الانتاجية والانتاج الزراعى والتى لم تؤخذ فى الحسبان مثال ذلك احتمالات زيـــادة الكميات المستخدمة من الاسمدة الكيماوية ، وماقد يكشف عنه البحث العلمى الجارى من اصناف جديدة من المحاصيل الزراعية تتفوق فى انتاجيتها عن الاصناف المعروفة حاليا منها اوغيرهـا من العوامل التى قد تؤدى الى نتائج ايجابية كتدعيم جهاز الارشاد الزراعى وغيرها . الا ان اغلب هذه العوامل قد لاتأتى بنتائجها عبر الخطة القادمة بل فيما بعدها حيث ان مايثـــار الآن حول وجود اصناف جديدة من الحاصلات الزراعية ذات انتاجية اعلى مازال فى مرحلـــة التجارب ، ومن ثم فقد يستغرق تعميمها فترة تتعدى المدى الزمنى للخطة القادمة ، كمـــا ان احتمالات زيادة مقررات التسميد الكيماوى امر يحكمه مدى القدرة على تصنيع احتياجـــات الزراعة من الاسمدة الكيماوية محليا ، وهو ماقد يتعدى ايضا المدى الزمنى للخطة . هـــذا واذا كانت العوامل الاخيرة من المتوقع ان تأتى بثمارها فيما بعد الخطة الخمسية القادمة ،

(١) قدرت كنسبة مئوية من المساحة المحصولية خلال عام ١٩٨٠

الا انه من المتوقع ايضا ضعف اثر العوامل السابقة على الانتاجية فيما بعد الخطة الخمسية حيث ان تحسين الصرف والتربة الزراعية ، وانشاء نظام الصرف المغطى فى المزيد من المساحات المنزرعة عبر الخطة الخمسية القادمة انما يعنى قلة المساحات التى يمكن ان تكون فى حاجه الى مثل هذه المشروعات فيما بعد الخطة ومن ثم ضعف اثرها على الانتاجية والانتاج الزراعى ، يضاف الى ذلك افتراض الوصول الى الطاقة التخزينية المطلوبة حتى نهاية الخطة الخمسية .

وبناء على ماسبق فقد يكون افتراض زيادة الانتاجية بالمعدل السنوى المشار اليه سابقا عبر الخطة الخمسية القادمة ، والمدى الزمنى المتوسط الذى يليها افتراضا مقبولا مالم يكشف البحث العلمى فى المستقبل القريب عن توقعات تختلف عن ذلك .

ان عرض الانتاج المحلى من السلع الزراعية عبر الخطة الخمسية القادمة قد يعتمد كلية على انتاج الاراضى الزراعية القديمة ، والاراضى الجديدة المستزرعة حاليا ، حيث ان ماقد يستهدف استصلاحه من اراضى جديدة لايظهر انتاجه الا بعد مرور فترة قد تقرب من خمسة سنوات فأكثر . وعليه فاذا كان من المتوقع زيادة انتاجية الاراضى المستزرعة حاليا بالمعدل المشار اليه سابقا ، فهذا يعنى بدوره توقع تزايد الفجوة مابين الانتاج المحلى من السلع الزراعية ، والاحتياجات منها حيث يقترب معدل زيادة الانتاجية والانتاج الزراعى من معدل الزيادة فى السكان على حين يتوقع نمو الاستهلاك من السلع الزراعية بمعدلات اكبر من معدل الزيادة السكانية لزيادة متوسط الدخل الفردى ، واعادة توزيعه .

ان توقع زيادة الفجوة مابين الانتاج المحلى من السلع الزراعية والاستهلاك منها عبر الخطة الخمسية القادمة بناء على الافتراضات السابقة انما يعنى توقع زيادة الواردات الغذائية وتقلص حجم الصادرات الزراعية مالم يمكن تحقيق معدل اعلى لزيادة الانتاجية الزراعية . وفى هذا الشأن ، وفى ضوء الواقع الحالى للزراعة المصرية ، والاهداف الاستراتيجية للتنمية الزراعية المستقبلية يمكن الاشارة الى اهم وسائل وسياسات تنمية الموارد والانتاج الزراعى .

(أ) الموارد الارضيـــة : ان فى التحليل السابق مايعكس ضرورة زيادة الانتاجيـــة الزراعية بالمعدل المشار اليه سابقا كحد ادنى ان لم يكن اكثر من ذلك ، وفى هـــذا الشأن وفى ضوء مايقابل استصلاح الاراضى الجديدة من مشكلات وكبر حجم الاستثمـــارات اللازمة ، يمكن القول بضرورة الاخذ بالاتجاهات التالية فى مجال تنمية الموارد الارضيـــة .

١ — ضرورة تنفيذ مشروعات تحسين الصرف والتربة الزراعية فى الاراضى التى فى حاجة الـى ذلك وفى مساحات لاتقل عن ٢٠٠ الف فدان سنويا بل واكثر من ذلك اذا ماتوافـرت الاستثمارات والطاقات التنفيذية المطلوبة .

٢ — الاسراع فى تنفيذ مشروعات الصرف المغطى لتشمل مساحات اضافية جديدة وبمعـدل لايقل عن ٢٠٠ الف فدان سنويا ، بل واكثر من ذلك . وهنا يجدر التنويه الى انـه اذا كانت هذه المشروعات تنطوى على تكلفة استثمارية مرتفعة نسبيا ، الا انها تضيـف مساحات جديدة من الاراضى الزراعية المنتجة وبدون فجوة زمنية مابين التنفيذ وظهـور الانتاج ، وبدون الحاجة الى مشروعات بنية اساسية جديدة كما هو الحال بالنسبـــة لاستصلاح الاراضى الجديدة .

٣ — حتمية البحث فى وسائل واساليب زيادة الانتاجية فى الاراضى الجديدة المستزرعة حاليـا وتنفيذها .

٤ — ضرورة الاسراع فى استكمال اعمال الاستصلاح والاستزراع فى المساحات السابق استصلاحها ولم تستزرع بعد حيث التكلفة الاستثمارية اقل ولتضيق الفجوة الزمنية مابين البدء فـى هذه المشروعات ، والحصول على الانتاج مقارنة بالمساحات التى يبدأ فى استصلاحهـا اليوم .

٥ — ان افتراض نمو الاستهلاك من السلع الزراعية بمعدل ٤٪ سنويا عبر الخطة الخمسيـة القادمة ومابعدها ، مع نمو الانتاجية الزراعية بمعدل ٢ر٧٪ سنويا انما يعنى فـى واقع الامر حتمية نمو حجم الموارد الزراعية وبمعدل ١ر٣٪ سنويا ، وبالتالى حتميـة

استصلاح مساحات اضافية تقدر بنحو ٨١ الف فدان سنويا اذا ماريد الابقاء على الوضع الحالى بالنسبة لمساهمة الزراعة فى توفير الاحتياجات المحلية من السلع الزراعية مع ملاحظة عدم الاخذ فى الحسبان الفجوة الزمنية مابين بدأ الاستصلاح وظهور الانتاج الزراعى . هذا فاذا مانظر الى الفجوة الحالية فيما بين الانتاج ، والاستهلاك المحلى من السلع الزراعية باستثناء القمح والتى يلزم لتغطيتها حاليا اضافة مايزيد عن ٢ر١ مليون فدان تقريبا الى الارض المنزرعة حاليا ، مع مراعاة الفجوة الزمنية مابين استصلاح الاراضى وظهور انتاجها فقد يكون استصلاح مابين ١٥٠ — ١٧٥ الف فدان سنويا عبر الخطة الخمسية القادمة ومايعدها يمثل الحد الادنى لاهداف التوسع الزراعى الافقى فى المرحلة المقبلة .

٦ — قد يكون التفكير فى استصلاح وزراعة اراضى جديدة بالصحارى المصرية امرا حتميا على المدى الطويل ، الا انه يجب ان يستبعد حاليا اذا مانظر الى المدى الزمنى للخطة الخمسية القادمة او للمدى الاطول منها نسبيا حيث مازال هناك مايزيد عن ٥ر١ مليون فدان فى محيط وادى ودلتا النيل يمكن استصلاحها وقريبة من مراكز استيطان الموارد البشرية ، ومشروعات البنية الاساسية بالاراضى المنزرعة حاليا ، فضلا عن توافر احتياجاتها من مياه الرى اللازمة ، ومن ثم فليس هناك من داعى حاليا لاستصلاح اراضى جديدة بالصحارى المصرية (الوادى الجديد او الصحراء الغربية) وماينطوى عليه ذلك من بحث عن المياه الجوفية واقامة لمشروعات البنية الاساسية ذات التكلفة الاستثمارية الاعلى نسبيا مقارنة بما قد يلزم للاراضى الممكن استصلاحها فى دائرة دلتا ووادى النيل .

٧ — وفى هذا الشأن وفيما يتعلق بسياسة تجفيف جانبا من البحيرات الداخلية بغرض زراعتها يمكن الاشارة الى ان هذه السياسة قد يفرض الحاجة اليها كون ان هذه البحيرات تعد امتدادا للاراضى المنزرعة حاليا ، ومن ثم قد تكون متطلبات استصلاحها واستزراعها من الاستثمارات اقل نسبيا مقارنة بالاراضى الصحراوية ، فضلا عن ان طبيعة

اراضيها وخواصها قد تجعل منها مناطق للتوسع فى زراعة بعض الحاصلات الزراعية التى تزيد الحاجة اليها مستقبلا ، والتى قد لاتسمح طبيعة الاراضى الصحراوية المستهدف استصلاحها بزراعة مثل هذه الحاصلات بها ومن امثلة ذلك محصول الارز وغيره من محاصيل الحبوب او الالياف . هذا الا ان قبول هذه السياسة ليس مطلقا ، بل قد يجوز قبولها الى الحد الذى تصل معه مساحة كل من هذه البحيرات الى الحد الذى يسمح باستغلالها فى شكل مزارع سمكية مرتفعة الانتاجية بما يعوض النقص فى الانتاج السمكى الناشىء عن المساحات المستهدف تجفيفها بل ويزيد عن ذلك مقارنة بالبعض الاخر من هذه البحيرات . فبحيرات المنزلة والبرلس والتى تشكل مساحتهما الجانب الاكبر من مساحة البحيرات الداخلية (مع استبعاد بحيرة السد العالى) بلغت انتاجيتها من الاسماك خلال عام ١٩٧٧ نحو ٩٤ كجم للفدان بالنسبة للاولى ، ٥١ كجم للفدان بالنسبة للبحيرة الثانية على حين بلغ انتاج بحيرة ادكو نحو ٧٥ كجم للفدان ، وبحيرة قارون نحو ٢٦ كجم للفدان . اما بحيرة مريوط فقد بلغ انتاجها خلال نفس العام نحو ١٠١٧ كجم للفدان (١) وبناء عليه فقد يكون العائد الاجتماعى اليوم من الانتاج السمكى بالبحيرات الداخلية المنخفضة الانتاجية اقل عنه فى حالة استغلال جانبا منها فى انتاج الحاصلات الزراعية ، والوصول بالمسطحات المائية بها الى الحد الذى يسمح باستغلالها كمزارع سمكيه والارتفاع بانتاجيتها الى مستوى مماثل لما تحققه بحيرة مريوط . هذا وان كان ذلك لابد وان تسبقه الدراسات اللازمة لتحديد التكلفة والعائد الاجتماعى من وراء ذلك .

٨ — اذا كانت الاتجاهات السابقة تهدف الى زيادة المساحات المنزرعة ، والارتفاع بانتاجيتها فلا بد من وجود السياسات والاجراءات التى تحافظ على ثمارها ،

---

١) معهد التخطيط القومى ، التنمية الزراعية فى مصر ، ماضيها وحاضرها سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر مجلد رقم ١٤ ، الجزء الثانى ، القاهره ، يوليو ١٩٨٠ .

وفى هذا الشأن لابد من الجدية فى حماية الاراضى الزراعية من الزحف العمرانى والتجريف ، لما قد يتطلبه تعويض ذلك من استثمارات كبيرة ، فضلا عن مايستغرقه ذلك من بعد زمنى قد يكلف المجتمع المزيد من الاعباء . هذا واذا كان هناك اليوم من السياسات التى ترمى الى ذلك فان المطلب الحالى هو وضعها موضع التنفيذ .

ب - الموارد المائية : ان تنمية الموارد المائية يعد من متطلبات التنمية الزراعية على المدى الطويل ، الا ان تقديرات المتاح منها حاليا ، واستخداماته تشير الى وجود فائض يقرب من ٩ مليار متر مكعب ، وهو مايكفى لاستصلاح ، واستزراع مساحات جديدة تقرب من ١٫٢ مليون فدان على الاقل بافتراض ان احتياجات الفدان من هذه المساحات تبلغ نحو ٨ آلاف متر مكعب سنويا . فاذا ما اضيف الى ذلك مايمكن تدبيره من زيادة فى مياه الصرف التى سيعاد استخدامها فى الزراعة والمقدرة بنحو ٦ مليار متر مكعب اضافية لأمكن القول ان هناك من مياه الرى مايكفى لاستصلاح واستزراع مايقرب من ١٫٨ مليون فدان اضافى دون الحاجة الى البحث عن كميات اضافية قد يتطلب توفيرها الكثير من الاستثمارات . فاذا ما افترضنا ان معدل الاستصلاح والاستزراع المستهدف هو ١٧٥ الف فدان سنويا لكان معنى ذلك وجود موارد مائية كافيه لفترة عشر سنوات قادمة . وبناء عليه يمكن ان لاتشمل الخطة الخمسية القادمة على مشروعات جديدة لتنمية موارد مائية اضافية بل ان مايجب ان تركز عليه هو استكمال المشروعات التى بدأ تنفيذها بالفعل ، مع تنفيذ مايرتبط منها من مشروعات بتحسين الصرف وخواص التربة الزراعية ، الى جانب صيانة المشروعات القائمة حاليا .

جـ - الموارد الرأسمالية :

(١) الآلات والمعدات الزراعية :- ان تقديرات الاعداد المتاحة حاليا من الجرارات الزراعية تشير الى اكتفاء القطاع الزراعى منها فى ظل ماتنجزه من اعمال زراعية ، وهو

مايعنى عدم الحاجة الى استيراد المزيد منها فى الوقت الحاضر ، والاكتفاء بما تنتجه الصناعة المحلية من جرارات زراعية (مع زيادة الطاقة الانتاجية لهذه الصناعة) لمقابلة الاهلاك ، وتوفير الاعداد المطلوبة منها للعمل فى المساحات المستهدف استصلاحها واستزراعها مستقبلا حيث تشير تقديرات انتاجها محليا الى ان اعداد الجرارات التى تم تجميعها بشركة النصر لصناعة السيارات قد بلغ ٣٧٤٨ جرارا خلال عام ١٩٧٩ وهى طاقة كافيه لمواجهة احتياجات الاحلال ، واحتياجات الاراضى الجديدة المستهدف استصلاحها .

هذا واذا كان هناك من سوء توزيع لما هو متوافر حاليا من الجرارات الزراعية حيث يتوافر منها اعداد زائدة عن الحاجة فى بعض الاقاليم على حين يوجد عجز منها فى البعض الآخر من الاقاليم ، الا ان ذلك يمكن معالجته عن طريق الاعداد المنتجة محليا ، والمخصصة لمقابلة احتياجات الاحلال ، وذلك بتوجيه نصيب الاقاليم التى بها وفرة الى الاقاليم التى بها عجز خلال السنوات القليلة القادمة من الخطة .

ان غياب الآلات الزراعية الاخرى اللازمة لأداء العمليات الزراعية التى لايصلح استخدام الجرار الزراعى بمفرده فى اداءها وخاصة الآلات الزراعية اللازمة لأداء العمليات الزراعية وقت الذروة كعمليات الحصاد ، والدراس يشكل عقبة رئيسية فى قطاع الزراعة اليوم امام مشكلة نقص العمل الزراعى المتاح . ومن هنا يجب ان يشتمل اطار الخطة الخمسية القادمة على مشروعات ميكنة هذه العمليات الزراعية خاصة عمليات حصاد وتجهيز المحاصيل الزراعية الرئيسية باستيراد الآلات الزراعية اللازمة لذلك او البدء فى تصنيعها محليا على ان يراعى فيها المواصفات التى تناسب ظروف الزراعة المصرية سواء من حيث الحجم والنوعية او التكلفة ، وذلك فى مقابل وقف استيراد الجرارات الزراعية ترشيدا لاستخدامات النقد الاجنبى فى مجال الزراعة .

ان الحاجة الى ميكنة مثل هذه العمليات الزراعية لا مر تفرضه حاليا مشكلة نقص العمل الزراعى ، وهدف الحفاظ على مستوى الانتاجية الزراعية ، الا ان ارتفاع تكلفة الآلات اللازمة لذلك بالنسبة لمستوى دخول غالبية الزراع قد يمثل عقبة امام التوسع فى استخدامها وان كان هناك بعضا من كبار الزراع مايستطيع تملكها واستخدامها . وهنا يأتى دور التعاونيات الزراعية فى تحمل مسئولية تنفيذ مثل هذه المشروعات وتعميمها على المستوى الجماعى .

(٢) الثروة الحيوانية والداجنة :— ان نقص اعداد الوحدات الحيوانية المنتجة للحوم والالبان بالنسبة لتعداد السكان ، وانخفاض كفاءتها الانتاجية يعد من العوامل الرئيسية لانخفاض الانتاج المحلى من المنتجات الحيوانية ، وان كان نقص الاعلاف هو السبب الرئيسى فى ذلك . الا ان محاولة التوسع فى المساحات المنزرعة بالاعلاف من جهة اخرى لابد وان يأتى على حساب المساحة المنزرعة بالمحاصيل الغذائية الاخرى التى يعانى السوق المحلى من قصور الانتاج منها . وعليه فان محاولة تنمية الثروة الحيوانية على المدى المتوسط لابد وان يكون عن طريق رفع كفاءة الاعداد المتاحة حاليا دون زيادتها مع التركيز على البدائل الاقل تكلفة ، وهو مايحتم الاخذ بالاتجاهات التالية .

١ — ان التحكم فى اعداد الماشية بما لايسمح بنموها على المدى المتوسط لايمكن ان يتم الا من خلال تحديد المساحات الواجب زراعتها بمحاصيل الاعلاف وخاصة من محصول البرسيم (بغرض الابقاء على المساحات المنزرعة من المحاصيل الزراعية الاخرى) ومن ثم فان محاولة الابقاء على الاعداد المتاحة حاليا دون زيادتها لابد وان يتبعه بالتالى زيادة الاعداد المستبعدة بغرض الذبح ، ومن هنا لابد وان يشتمل الاطار العام للخطة الخمسية القادمة على الاجراءات والسياسات التى تشجع زيادة اعداد

مشروعات تسمين الماشية قبل ذبحها ، وتشجيع الزراع المنتجين نحو هذا الاتجاه وذلك بغرض الارتفاع بأوزانها قبل الذبح وهو مايعنى فى النهاية والارتفاع بالكفاءة الانتاجية للمتاح منها .

٢ — ان ضمان عدم ذبح الماشية قبل تسمينها ، او وصولها لاعمار او اوزان معينة قد يستلزم التوسع فى اعداد المجازر الحكومية لتشمل عددا اكبر من القرى حيث لايسمح بالذبح خارج هذه المجازر . واذا كان هناك من القرى التى لاتسمح طاقتها الاستهلاكية من اللحوم بانشاء مثل هذه المجازر فيمكن فى هذه الظروف التدرج فى انشاء هذه المجازر بما يسمح خدمة القرى ذات التعداد السكانى الاكبر ، او انشاء المجازر التى تتوسط مجموعة قرى يتوافر باحداها اى من الوحدات البيطرية القائمة حاليا .

٣ — ان زيادة اعداد المذبوحات وتسمينها قبل الذبح بغرض الوصول الى الاوزان الاقتصادية لابد وان يسبقه وجود مشروعات تصنيع الاعلاف اللازمة مع ضمان توفير الخامات اللازمة لذلك ، وهو مايعنى فى النهاية بأن هذا الاتجاه ينطوى على زيادة استهلاك الحبوب كأعلاف للماشية وهو مايتطلب فى النهاية زيادة الانتاج المحلى او الواردات منها . الا انه وعلى الرغم من ذلك فقد تكون اقتصاديات هذه السياسة افضل وبكثير ، كما انها تعد من وسائل ترشيد استخدامات النقد الاجنبى . فاذا ما افترض صحة التقديرات التى تشير الى ان معامل تحويل الاعلاف المركزة الى لحوم يساوى ٦ــ٨/١ لكان معنى ذلك ان انتاج طن لحوم الماشية تبعا لهذه السياسة يلزمه نحو ٦ــ٨ طن من الاعلاف المركزة . وبناء عليه اذا ما ذهبنا الى ابعد الحدود وافترضنا ان مكونات هذه العلائق المركزة تتكون من الحبوب وبنسبة ١٠٠٪ (١) ، وان زيادة الاستهلاك منها سيكون على حساب

(١) من المعلوم ان الحبوب تشكل النسبة الاكبر من مكونات الاعلاف الجافة المركزة ، الا انه يشترك معها الكثير من العناصر الاخرى والتى قد تقل عنها من حيث قيمتها الغذائية الا ان عدم توافر البيانات عنها لم يسمح بتقدير تكلفتها الاقتصادية .

الواردات من الحبوب وخاصة الذرة ، لكان معنى ذلك وطبقا لاسعار الواردات من الذرة الشامى خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٧٨ ان تكلفة انتاج الطن من اللحوم تتراوح مابين ٤٢٦ - ٥٦٨ جنيه حيث بلغ سعر استيراد طن الاذرة نحو ٧١ جنيه خلال هذه الفترة - هذا على حين تقدر تكلفة انتاجه وطبقا لاسعار واردات الاذرة فى عام ١٩٨٠ بحوالى ٧٢٦-٩٦٨ جنيها حيث بلغ سعر استيراد الطن من الاذرة نحو ١٢١ جنيها خلال هذا العام . الا انه وعلى الرغم من ذلك فهى تعد اقل وبكثير عن تكلفة استيراد اللحوم من الخارج بغرض الاستهلاك المباشر حيث بلغ سعر استيراد الطن منها نحو ١٠٤٩ جنيه خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٠ على حين بلغ سعر استيرادها خلال عام ١٩٨٠ نحو ١٨٧٧ جنيه للطن .

٤ - لقد اشارت الدراسة من قبل الى وجود الاحتمالات لزيادة الانتاج المحلى من لحوم الماشية بنسبة تعادل ٥٠٪ من الانتاج الحالى اذا وصلت المذبوحات الى اوزانها الاقتصادية قبل الذبح . وعليه فاذا ما افترض امكانية تحقيق هذا الهدف كليا عبر العشر سنوات القادمة لكان معنى ذلك زيادة الانتاج المحلى منها بمعدل يبلغ نحو ٤ر٢٪ سنويا ، وهو ماقد يسمح بالحد من استيراد اللحوم من الخارج بغرض الاستهلاك المباشر .

٥ - ان التحكم فى اعداد الماشية والحيوانات الزراعية بما لايسمح بنموها على المدى المتوسط القريب ، والارتفاع بكفاءتها الانتاجية على النحو السابق بيانه لايعنى الاخذ بها وغياب مشروعات الانتاج الحيوانى بالاراضى الجديدة المستهدف استصلاحها مستقبلا ، بل ان وجود مثل هذه المشروعات وزيادة اعداد الماشية بالمساحات المستهدف استصلاحها قد يكون من الجوانب الرئيسية فى برامج الاستصلاح ، والاستزراع ليس فقط من اجل توفير العوامل الفنية اللازمة لانجاح عمليات الاستصلاح ، كتوفير الاسمدة البلدية اللازمة لبناء التربة الزراعية والاستفادة

من الحاصلات الزراعية التى تزرع مع بداية الاستصلاح ، والاستزراع كأعلاف للماشية بل ايضا من اجل الارتقاء باقتصاديات استصلاح الاراضى . فأمام مشكلة ضخامة الاستثمارات اللازمة لعمليات الاستصلاح والاستزراع اليوم قد تكون اغلب المساحات المستهدف استصلاحها غير ذى جدوى اذا اقتصر الانتاج بها على زراعة الحاصلات النباتية التقليدية ، ومن ثم فان ارتباط وجود مشروعات الانتاج الحيوانى بمثل هذه المساحات قد يرفع من اقتصادياتها نظرا لارتفاع العائد الاقتصادى من هذه المشروعات ، اى وبمعنى آخر يعد التكامل بين انشطة الانتاج الزراعى فى المساحات المستهدف استصلاحها من ضروريات الارتفاع بجدوى استصلاح الاراضى الجديدة .

٦ ـ ان وجود الاحتمالات لزيادة الانتاج المحلى من لحوم الماشية وتخفيض الواردات منها على نحو ما سبق بيانه يمكن ان يقابله استيراد سلالات الماشية المرتفعة الانتاجية بغرض قيام المشروعات الانتاجية المتخصصة خاصة بأراضى الاستصلاح الجديدة . فمما لاشك فيه ان استيراد وحدات حيوانية انتاجية مرتفعة الانتاجية افضل وبكثير من استيراد منتجها النهائى بغرض الاستهلاك المباشر ، وان كان ذلك لابد وان تسبقه الدراسات اللازمة لتحديد افضل السلالات بالنسبة لظروف البيئة المصرية ، وانتاجيتها وتكلفة استيرادها من الاسواق المختلفة .

٧ ـ لقد اثبت تهجين السلالات المحلية من الماشية بغيرها من السلالات الاجنبية زيادة انتاجية السلالات الخليط الناتجة عنها سواء من اللحوم ، والالبان بما يشير الى احتمالات زيادة الانتاج الحيوانى بمعدلات مرضيه وبتكلفه اقل . ومن ثم فان اشتمال الاطار العام لخطة التنمية الزراعية فى المرحلة القادمة على مشروعات انشاء وتطوير مراكز التلقيح الصناعى بغرض التوسع فى تهجين الماشية المصرية بالسلالات الاجنبية المرتفعة الانتاجية يعد ضرورة من ضروريات تنمية الثروة الحيوانية فى المرحلة القادمة .

٨ ـ ان ضرورة التركيز على الانتاج الداجنى فى المرحلة القادمة قد يأتى فى المرتبة الاولى من حيث الاولويات باعتباره من بدائل انتاج اللحوم الاقل تكلفة وحاجة الى الاعلاف مقارنة بالانتاج الحيوانى ، فضلا عن انه من الانشطة التى اثبتت السنوات السابقة زيادة اتجاه الاستثمارات الخاصة نحوها الا ان ذلك يتطلب ان يسبقه التوسع فى المشروعات التى تقوم على خدمته سواء من حيث توفير مستلزمات الانتاج وفى مقدمتها الاعلاف والكتاكيت او من حيث حفظ وتنظيم تسويق المنتج النهائى ، وذلك بغرض توفير الظروف الملائمة لتشغيل مشروعات الانتاج الداجنى القائمة حاليا بطاقتها الكاملة وتشجيع قيام المشروعات الجديدة منها . فالنظر الى الطاقة الانتاجية لمشروعات الانتاج الداجنى القائمة حاليا ، ومقارنتها بالطاقة الانتاجية لمشروعات تصنيع الاعلاف او انتاج الكتاكيت يعكس وجود فجوة كبيرة نسبيا بين احتياجات الاولى ، وانتاج الثانية .

٢ ـ فى مجال البحث العلمى ، وتكنولوجيا الانتاج الزراعى :ـ

اشارت الدراسة من قبل الى الاحتمالات القائمة حاليا لزيادة انتاجية الموارد الزراعية المستغلة حيث التوسع فى زراعة الاصناف المرتفعة الانتاجية المعروفة حاليا وزيادة استخدام المخصبات الكيماوية وغيرها ، وان كان ذلك لاينفى حتمية التوسع الزراعى الافقى لزيادة حجم الموارد الزراعية المستغلة فى الانتاج الزراعى على المدى الطويل .

هذا واذا كان زيادة حجم الموارد الزراعية ضرورة من ضروريات التنمية الزراعية على المدى الطويل ، فان للتقدم العلمى وما يسفر عنه من اكتشافات فى مجال الزراعة استمراريته من حيث الاهمية بالنسبة للتنمية الزراعية سواء على المدى القريب او البعيد . بل انه يعد ضرورة يفرضها الواقع الحالى للزراعة المصرية . فأمام كثرة اعداد الملكيات والحيازات

الزراعية ، وضآلة مساحتها فسيظل للاكتشافات العلمية الدور الاكبر فى زيادة دخول النسبة الغالبة من السكان الزراعيين . واذا كان الارتفاع بمستوى دخول السكان الزراعيين مع استمرار عملية التنمية الاقتصادية الشاملة قد يكون من خلال زيادة الانتاجية الزراعية للمزارع القائمة او من خلال تناقص اعداد العاملين بالزراعة لاستيعاب جانب منهم بالقطاعات الاقتصادية الاخرى بما يعكس ارتفاع متوسط الدخل الفردى بين العاملين بالقطاع الزراعى ، او كليهما ، فانه لمن الضرورى التمييز بين الاكتشافات العلمية التى تؤدى الى زيادة انتاجية الوحدة الارضية من المساحة المنزرعة وتلك التى تساعد العامل الزراعى الفردى على استغلال مساحة اكبر من الارض الزراعية ، اى بمعنى آخر التمييز بين الاكتشافات البيولوجية ، او الكيماوية ، وبين الاختراعات الميكانيكية .

فالاكتشافات البيولوجية والكيماوية بما تعنيه من استنباط الاصناف الجديدة المرتفعة الانتاجية من الحاصلات الزراعية واستخدام المخصبات الزراعية ترفع من انتاجية الوحدة الارضية من المساحة المنزرعة ، على حين تأتى اهمية الاختراعات الميكانيكية من تمكينها للعامل الزراعى من استغلال مساحة اكبر من الارض الزراعية ، وما قد يكون لها من تأثير على انتاجية الارض الزراعية .

هذا ومع التسليم بأن الاكتشافات البيولوجية والكيماوية ومايصاحبهما من زيادة فى انتاجية الارض الزراعية قد يصاحبه زيادة الحاجة من العمالة الزراعية ، كما ان تنفيذ البعض الآخر منها قد يستلزم بالضرورة استخدام التكنولوجيا الميكانيكية المتطورة الا ان الاكتشافات البيولوجية والكيماوية قد تأتى فى المرتبة الاولى من حيث الاهمية بالنسبة لتنمية الزراعة المصرية وذلك لما يسفر عنه تطبيقها من نتائج ايجابية كبيرة وسريعة بالنسبة لانتاجية الارض الزراعية من المحاصيل المختلفة ، فضلا عن قلة تكلفتها بالنسبة للزراع مقارنة بالتكنولوجيا الميكانيكية ، ومن ثم فهى ذات تأثير ملموس على زيادة دخول الزراع الى جانب امكانية وسهولة انتشار استخدامها بين غالبية الزراع وفى وقت قصير . وذلك عكس الحال بالنسبة

للتكنولوجيا الميكانيكية حيث تتطلب الكثير من الاستثمارات ومن ثم تتميز بانخفاض العائد منها ، فضلا عن عدم توافر القدرة بين الزراع على اقتنائها وتشغيلها بكفاءة ، ومن ثم بطء انتشارها .

بناء على ماسبق الاشارة اليه ، والواقع الحالى للزراعة المصرية وماتشير اليه التجارب العلمية الحالية فى مجال تكنولوجيا الانتاج الزراعى يمكن الاشارة الى اهم الجوانب التى يمكن ان ترتكز عليها استراتيجية وخطة التنمية الزراعية فى المرحلة القادمة على النحو التالى :

أ ـ اذا كان هناك من اصناف الحاصلات الزراعية المعروفة حاليا والمرتفعة الانتاجية الا انها مازالت تزرع فى مساحات محدودة مقارنة بغيرها كما هو الحال بالنسبة لحاصلات القمح ، والاذرة ، والارز والقطن ، فان تعميم زراعة هذه الاصناف يصبح اتجاها حتميا على المدى الزمنى للخطة الخمسية القادمة .

ب ـ وكذلك اذا كانت التجارب العلمية الحالية ، والتجارب التطبيقية لدى الزراع تشير الى وجود ونجاح زراعة بعض الحاصلات الزراعية البديلة المرتفعة الانتاجية كفول الصويا والاقطان قصيرة التيلة ، وبنجر السكر ، فان التوسع فى زراعة هذه الحاصلات الزراعية يعد ايضا من الاتجاهات الضرورية على مدى الخطة الخمسية القادمة .

جـ ـ ان الاتجاه نحو زيادة درجة التكثيف المحصولى بالتوسع فى زراعة الحاصلات الزراعية المحملة يعد ايضا من الاتجاهات العامة لاستراتيجية التنمية الزراعية فى المرحلة القادمة سواء على مدى الخطة الخمسية القادمة او فيما بعدها حيث تشير النتائج التطبيقية لدى الزراع على نجاح تحميل زراعة بعض المحاصيل الزراعية المعروفة حاليا على غيرها من الزراعات ومنها على سبيل المثال فول الصويا والبصل الصيفى .

د ـ ان مبدأ التخصص الاقليمى فى زراعة الحاصلات الزراعية واصنافها وخاصة الحاصلات الزراعية النقدية غير الرئيسية يشكل اتجاها لاستراتيجية وخطة التنمية الزراعية لما

يسفر عنه من نتائج ايجابية بالنسبة لانتاجية الارض الزراعية منها

هـ — وفى مجال التكنولوجيا الميكانيكية ، فان الوضع الحالى لمشكلة العمالة الزراعية يتطلب ان يشتمل الاطار العام للخطة الخمسية القادمة على برامج ومشروعات ميكنة عمليات حصاد وتجهيز الحاصلات الزراعية وخاصة الرئيسية منها كما سبق الاشارة الى ذلك ، وان كان ذلك قد لا يستلزم بالضرورة ميكنة بعض العمليات الاخرى كعمليات الزراعة وخدمة بعضا من الحاصلات الزراعية حيث حاجتها من العمالة الزراعية قليلة مقارنة بعمليات الحصاد وتجهيز المحصول ، وان كان ميكنة مثل هذه العمليات قد يكون من الاتجاهات الضرورية لاستراتيجية التنمية الزراعية على المدى الزمنى الاطول نسبيا وفيما بعد الخطة الخمسية القادمة حيث احتمالات تناقص الايدى العاملة الزراعية قائمة ، ومن ثم فان ميكنة مثل هذه العمليات تأتى فى المرتبة التالية بعد ميكنة عمليات حصاد وتجهيز المحاصيل الزراعية الرئيسية عبر الخطة الخمسية القادمة باستثناء ماقد تفرضه الجوانب الفنية لعملية الميكنة من ضرورة ميكنة بعض من عمليات الزراعة والخدمة فى بعض الحاصلات الزراعية لضمان كفاءة عمليات ميكنة حصادها وتجهيزها .

واذا كان ماسبق الاشارة اليه يعد من اتجاهات التنمية الزراعية فى دائرة الارض الزراعية القديمة ، فانه قد لايكون بالضرورة هو نفس الاتجاه بالنسبة للزراعة فى الاراضى الجديدة المستهدف استصلاحها حيث ان الزراعة بها قد تواجه بمشكلة نقص العمالة الزراعية المؤقته ، ومن ثم فان الميكنة الكاملة للعمليات الزراعية المختلفة يعد من الجوانب الرئيسية فى التخطيط لاستصلاح الاراضى الجديدة .

و — ان استمرارية اهمية الاكتشافات البيولوجية ، والكيماوية ، وكذلك الاختراعات الميكانيكية بالنسبة للتنمية الزراعية عبر المدى الطويل من الزمن يستلزم بالضرورة تدعيم مراكز البحث العلمى فى مجال الزراعة سواء مايتصل منها باستنباط الاصناف

الجديدة من الحاصلات الزراعية او تغذية النبات وبحوث التربة الزراعية ، وكذلك الصناعات الكيماوية والميكانيكية المرتبطة بالزراعة . ان تدعيم مراكز البحث العلمي الزراعية لايقف عند انشاء الجديد منها وتطوير القائم منها فحسب ، بل يستلزم ايضا توفير الامكانيات المالية والمادية اللازمة الى جوانب توفير المهارات البشرية اللازمة والعمل على استقرارها كما انه لابد وان يصاحب ذلك توفير وتدعيم الاجهزة والخدمات المعاونة لها فى توصيل وتنفيذ انجازاتها على مستوى القطاع الزراعي وبنجاح كتدعيم جهاز الارشاد الزراعى ، وانشاء مراكز التدريب اللازمة لتدريب الزراع فى بعض المجالات وخاصة فى مجال تكنولوجيا الانتاج الميكانيكية .

٣ — فى مجال تخصص الموارد الزراعية للاستخدامات المختلفة :

ان الاتجاه نحو تحقيق الاهداف الاستراتيجية المشار اليها سابقا انما يعنى بدوره ضرورة الاخذ بالاتجاهات التالية فى مجال توزيع الموارد الزراعية بين استخداماتها المختلفة .

أ — الاتجاه نحو زيادة المساحات المنزرعة بالمحاصيل الغذائية الرئيسية التى يشير موقفها الانتاجى ، والاستهلاك منها الى تزايد درجة الاعتماد على العالم الخارجي فى توفيرها بالسوق المحلى ، ويأتى فى مقدمتها القمح ، والاذرة والبقوليات (فول ، عدس) .

ب — الاتجاه نحو زيادة المساحات المنزرعة بالبذور الزيتية ، والمحاصيل السكرية بهدف الحد من الواردات من منتجاتها .

جـ — الحفاظ قدر الامكان على نصيب الزراعة فى الصادرات المصرية .

وفى واقع الامر قد يكون الاخذ بالاتجاهات السابقة من الممكن تحقيقها على المدى الطويل ، وان كان ذلك يتوقف فى النهاية على معدل نمو الموارد الزراعية ، وكفاءتها الانتاجية ، الا ان الاخذ بها على مدى الخطة الخمسية القادمة قد يكون من الامور

المتعذرة ، حيث يتوقف زيادة الانتاج الزراعى عبر هذا المدى الزمنى على معدل الزيادة فى انتاجية الموارد الزراعية ، دون ان يكون لزيادة حجم الموارد الزراعية (الارضية) اثر ملموس فى ذلك كما سبق الاشارة الى ذلك . هذا الا ان مؤشرات الاتجاه العام لتوزيع الموارد الارضية بين الحاصلات الزراعية عبر السنوات الماضية يشير الى ان استمرارية هذا الاتجاه فى المرحلة القادمة انما يحول دون تحقيق الاهداف المشار اليها سابقا ، وهو مايستدعى الاخذ بالاتجاهات التالية فى توزيع المساحة الارضية المنزرعة بين الحاصلات الزراعية المختلفة عبر الخطة الخمسية القادمة كبداية لتحقيق الاهداف الاستراتيجية خاصة وان هناك من المبررات التى تساعد على ذلك :

١ — الحد من التوسع فى المساحات المنزرعة بالخضر ، والفاكهة بالاراضى القديمة حيث ان تزايد المساحات الموجهة نحو زراعة هذه الحاصلات يأتى على حساب المساحات المنزرعة بالمحاصيل الغذائية الاخرى ، فى نفس الوقت التى يتعرض الانتاج المحلى منها لنسبة فاقد كبيرة يمكن تجنب جزء كبيرا منها اذا ما وجدت مشروعات الحفظ والتخزين اللازمة ، ويضاف الى ذلك ان الاراضى المستهدف استصلاحها مستقبلا بها مساحات كبيرة تعد حاصلات الخضر والفاكهة من انسب الحاصلات للزراعة بها وبالتالى فان احتمالات زيادة الانتاج المحلى منها كبيرة فى مثل هذه الاراضى فى نفس الوقت الذى قد لاتتوافر فيه نسبة كافية من هذه الاراضى وبحكم نوعيتها للتوسع فى زراعة بعض الحاصلات الزراعية الاخرى التى تتناقص مساحتها حاليا بالاراضى القديمة

٢ — الحد من التوسع فى المساحات المنزرعة بالبرسيم بالاراضى القديمة على حساب المساحة المنزرعة بالمحاصيل الزراعية الاخرى ، مع الاتجاه نحو زيادة الكفاءة الانتاجية للوحدات الحيوانية الانتاجية كما سبق الاشارة اليه ، ذلك فضلا عن ان محصول البرسيم وغيره من محاصيل الاعلاف الخضراء يعد من انسب الحاصلات الزراعية بالاراضى الجديدة المستصلحة عند بدء استزراعها ، وهو مايعنى احتمالات زيادة المساحات المنزرعة منه

فى هذه المناطق مع نهاية فترة الخطة الخمسية القادمة .

٣ — التوسع فى المساحات المنزرعة بمحصول القصب ، وفى اقل الحدود لضمان تشغيل مصانع السكر القائمة بكامل طاقتها الانتاجية ، مع عدم الاتجاه نحو انشاء مصانع او فروع انتاجية جديدة بمناطق انتاج قصب السكر حيث ان التفكير فى ذلك معناه ضرورة التوسع فى المساحات المخصصة لزراعة القصب فى هذه المناطق على حساب المساحات المنزرعة بالمحاصيل الاخرى الصيفية والشتوية ، وهو بالتالى مايعيق تحقيق هدف زيادة درجة الاكتفاء اللذاتى فى الاستهلاك منها ، وخاصة من المحاصيل البقولية التى تعتبر هذه المناطق هى المنتج الرئيسى لها ، فضلا عن ان المساحات المنزرعة حاليا من المحاصيل المستديمة (الفاكهة والقصيب) تشغل نحو ٥٠٪ من المساحة الارضية المنزرعة فى محافظة قنا على حين تبلغ هذه النسبة نحو ٦٦٪ فى محافظة اسوان ، ومن ثم فان اى توسعات جديدة فى هذه المناطق من شأنه ان يأتى على حساب باقى الحاصلات الزراعية نباتية ، وحيوانية . كما ان التفكير فى امتداد مناطق زراعتة الى المحافظات المجاورة لابد وان يأتى على حساب الانتاج من الحاصلات التصديرية او البديلة للواردات والمستهدف زيادة الانتاج منها وخاصة البصل ، والفول ، والذرة الرفيعة ، وذلك فى نفس الوقت الذى يمكن فيه التوسع فى زراعة المحصول السكرى البديل (بنجر السكر) والذى يتمتع بمزاياه الاقتصادية مقارنة بمحصول القصب كما سبق بيانه .

٤ — تخفيض المساحات المنزرعة بمحصول الشعير بالاراضى القديمة ، وتوجيه جانبا من المساحات المنزرعة منه حاليا بها نحو التوسع فى زراعة المحاصيل الاخرى خاصة انه يعد من الحاصلات الزراعية التى تجود زراعته وتنتشر بالاراضى الجديدة المستزرعة حديثا ، وهو مايعنى وجود الاحتمالات لزيادة الانتاج منه حتى نهاية الخطة الخمسية القادمة بعيدا عن الاراضى القديمة .

٥ — اما بالنسبة لمحصول القطن فليس هناك من مجال للتوسع فى المساحات المنزرعة منه على مدى الخطة الخمسية القادمة امام وجود مخزون منه يتعذر تصريفه بالاسواق الخارجية لفترة تتداخل مع الموسم الانتاجى التالى ، وكذلك امام الرغبة فى تحقيق الاهداف المشار اليها سابقا . هذا فضلا عن ان توقعات زيادة انتاجية الارض الزراعية منه يمكن ان تواجه الزيادات المتوقعة فى الاستهلاك المحلى منه خاصة مع اتجاه الصناعات المحلية نحو التوسع فى استخدام الالياف الصناعية مع القطن الى جانب ان احتمالات نقص الكميات المصدرة منه قد يترتب عليه ارتفاع جزئى فى اسعار تصديره مما يعوض النقص فى حجم صادراته .

٦ — الاتجاه نحو التوسع فى تطبيق مشروع التجميع الزراعى ليشمل مجموعة الحاصلات الزراعية الاخرى خاصة الرئيسية منها .

٤ — <u>فى مجال السياسات السعرية ، والتسويقية</u> :—

ان ماسبق الاشارة اليه من وسائل وسياسات قد لايكون كفيلا بمفرده بتحقيق الاهداف الاستراتيجية المشار اليها بل لابد وان يساندها وسائل وسياسات اخرى قد لاترتبط بالعملية الانتاجية ذاتها بشكل مباشر ، وان كان لها تأثيرها الجوهرى غير المباشر ويأتى فى مقدمتها السياسات السعرية والتسويقية . فالاسعار الزراعية لها دورها الرئيسى كعنصر مشارك فى تحديد مستوى قيمة الانتاج ، والدخل على مستوى القطاع الزراعى ووحداته الانتاجية ، اى وبمعنى آخر فهى من العوامل المسئولة عن تحديد مستوى دخول ومعيشة قطاع كبير من سكان المجتمع ، وبالتالى لها دورها فى تحقيق هدف العدالة الاجتماعية فيما بين سكان الريف ، والحضر ، كما ان لها دورها الرئيسى فى توجيه الموارد الزراعية بين الاستخدامات البديلة المختلفة اى وبمعنى آخر لها دورها فى تحقيق هدف الكفاءة وتعظيم الناتج الزراعى .

وهناك الكثير من الدراسات التى تشير الى ضرورة اعادة النظر فى السياسة السعرية الزراعية خاصة بالنسبة للسلع الزراعية التى يتم تحديد اسعارها عن طريق الاجهزة الرسمية للدولة ، وتخضع للتسويق الجبرى من خلال القنوات الحكومية وذلك نظرا لعدم مسايرة اسعارها للارتفاع فى تكاليف الانتاج ، وخاصة اجور العمل الزراعى . ومع التسليم بضرورة النظر فى السياسة السعرية الزراعية كضرورة اجتماعية لقطاع سكانى له وزنه النسبى فى التعداد السكانى للمجتمع ، ولكونها عنصرا هاما فى توجيه الموارد الزراعية نحو الاستخدامات المختلفة ومن ثم فيعد ذلك من الاتجاهات ذات الاولوية الاستراتيجية للتنمية للزراعية فى المرحلة المقبلة ، الا ان ذلك يجب ان يتم وبحذر بالغ فى ضوء العلاقات التشابكية مابين الفروع المختلفة ، ومستلزمات الانتاج الزراعى ، بل والقطاعات الانتاجية الاخرى ، وكذلك المتغيرات الاقتصادية الرئيسية مثل الاستهلاك ، والادخار والاستثمار والتجارة الخارجية ... الخ ، اى وبعبارة اخرى يجب ان تكون السياسة السعرية الزراعية ضمن مجموعة متكاملة من السياسات السعرية والاقتصادية .

اما بخصوص سياسة تسعير مستلزمات الانتاج الزراعى فمما لاشك فيه ان اتجاهها يتوقف فى النهاية على الهدف المطلوب تحقيقه من وراءها ، فقد يكون هذا الهدف محاولة تحقيق فائض من القطاع الزراعى بما يفرض على هذه المستلزمات او بعض منها من رسوم او ضرائب وقد يكون الهدف هو تشجيع الزراع فى استخدام مستلزمات الانتاج الى الحد الذى يسمح بتعظيم الناتج الزراعى وذلك عن طريق اعفاء هذه المستلزمات من الرسوم او الضرائب او تدعيمها . وبالنسبة للهدف الاول (تحقيق فائض) فان محاولة تحقيقه حاليا او فى المستقبل القريب عن هذا الطريق قد يكون من الامور المتعذرة بل قد يأتى بنتائج عكسية لما تحاول ان تحققه سياسة تصحيح السياسة السعرية للحاصلات الزراعية ، اذ ان فرض الرسوم او الضرائب على مستلزمات الانتاج الزراعى التى لاتتوافر بالحجم الذى يسمح باستخدامها الى النقطة التى تعظم الناتج الزراعى ، قد يؤدى الى زيادة تكلفة الانتاج الزراعى ، ومن

ثم تخفيض العائد منه وهى نتيجة عكسية لما هو مستهدف من وراء تصحيح السياسة السعرية الزراعية ، وان كان الامر قد يختلف فى حالة مستلزمات الانتاج التى تتصف بالوفرة وبما يسمح باستخدام الكميات التى تحقق تعظيم الناتج منها ، اذ ان زيادة الانتاج فى هذه الحالة قد تفوق مايفرض من رسوم او ضرائب جديدة بما يحقق فائض اضافى جديد للزراع . وبناء على ذلك وباستعراض موقف مدى وفرة مستلزمات الانتاج بالزراعة المصرية يمكن الاشارة الى :

- بالنسبة للاسمدة الكيماوية : فعلى الرغم من انها مازالت عنصرا مؤثرا فى زيادة حجم الانتاج الزراعى ، بمعنى ان زيادة الكميات المستخدمة منها الى مستويات اعلى من المقررات المستخدمة حاليا والتى تفرض من قبل الدولة يمكن ان يؤدى الى زيادة كبيرة نسبيا فى الانتاج الزراعى الا ان عدم توافرها حاليا بالكميات التى تسمح بذلك قد يحول دون امكانية تعظيم الانتاجية وبالتالى فان محاولة زيادة اسعارها قد ينشأ عنه ارتفاع تكلفة الانتاج وتحقيق نتائج عكسية لما هو مستهدف من وراء تصحيح السياسة السعرية للحاصلات الزراعية .

- اما بالنسبة للجرارات الزراعية : وكما سبق الاشارة الى ذلك فان المتاح منها حاليا قد يفيض عن حاجة الزراعة حاليا ، كما ان الانتاج المحلى منها يمكن ان يواجه حاجة الاحلال مقابل الاهلاك منها الى جانب توفير الاعداد المطلوبة لما قد يستصلح من اراض جديدة . وعليه فان فرض الرسوم الجمركية على مايستورد منها حاليا قد يحول دون وجود طاقات عاطلة بين الجرارات الزراعية كما انه يعد مصدرا من مصادر تحقيق الفائض الزراعى ، فضلا عن كونه حماية للصناعات المحلية من الجرارات .

- وقد يختلف الوضع بالنسبة للنوعيات الاخرى من الآلات الزراعية (كالآلات الحصاد والعزيق) فنظرا لغيابها من الزراعة المصرية ، ولكونها اصبحت من العناصر المؤثرة والمؤدية الى نقص الانتاجية فى ظل مشكلة نقص العمالة الزراعية فان تشجيع الزراع نحو استخدامها يستلزم عدم فرض رسوم وضرائب جمركية على الواردات منها بل محاولة

تدعيمها ، وتدعيم الصناعات المحلية التى قد تقوم بتصنيعها .

اما بالنسبة للسياسات التسويقية فان النظام المتبع حاليا لتسويق الحاصلات الزراعية التى تخضع لنظام التسويق الجبرى من خلال القنوات الحكومية فأمر لابد منه حاليا فى ضوء قصور الانتاج الحالى عن توفير احتياجات السوق المحلى منها وذلك لضمان توفير احتياجات السوق منها وخاصة فى المناطق الحضرية وانسيابها دون اختناقات مع ترشيد استهلاكها ، اما بالنسبة للحاصلات الزراعية الاخرى والتى لاتخضع لهذا النظام (خضر وفاكهة) ، فأمام انخفاض نسبة مايتحصل عليه الزراع من سعر التجزئة ، وذهاب النسبة الاكبر منه كأرباح للوسطاء كما تشير الى ذلك الكثير من الدراسات ، فان الامر يستدعى وجود النظام التسويقى الذى يحول دون ذلك ، وقد يكون للجمعيات الزراعية التعاونية بالقرى دورا اساسيا فى ذلك وخاصة اذا ماوجدت علاقة مباشرة فيما بينها وبين الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بالمناطق الحضرية . وهنا قد يكون من الضرورى الاتجاه نحو التوسع فى انشاء وتطوير المشروعات المكملة كمشروعات الفرز والتدريج والتعبئة ، وكذلك صناعة الحفظ والتصنيع للارتفاع بكفاءة العملية التسويقية وتجنب الفاقد فى مثل هذه الحاصلات الزراعية وبما ينعكس فى النهاية على المنتج الزراعى بل وعلى الاقتصاد القومى بما تحققه من عائد ، وبما يفرض عليها من ضرائب ورسوم تعد مصدرا من مصادر تمويل عملية التنمية الاقتصادية الشاملة .

٥ — <u>فى مجال التجارة الخارجية</u> :—

تشير توقعات نمو الانتاج الزراعى الى ضعف الاحتمالات امام زيادة حجم الصادرات من المحاصيل التصديرية التقليدية خاصة القطن ، والارز على المدى الزمنى للخطة الخمسية القادمة على الاقل ، حيث تزايد الاستهلاك المحلى منها (الارز) وحدود ضيقة الزيادة فى الانتاج . هذا فضلا عن ان انتاج اغلب هذه الحاصلات محليا فى طريقه الى

فقدان ميزته النسبية بالنسبة للسوق العالمى لارتفاع تكلفة انتاجه محليا وذلك اذا ما استمر تصديرها على صورتها الخام • وعليه فان المستقبل امام الصادرات الزراعية ينحصر وبدرجة كبيرة فى الحاصلات التصديرية غير التقليدية ومن اهمها الخضروات والفاكهة ، والنباتات الطبية والعطرية • ومن ثم فان الاتجاه نحو البحث عن اسواق جديدة للحاصلات الزراعية التصديرية ، وزيادة الاهمية النسبية للصادرات من السلع الزراعية التى مازال دورها محدودا فى هذا المجال يعد من الاتجاهات التى يجب ان ترتكز عليها استراتيجية التنمية الزراعية على مدى الخطة الخمسية القادمة ومابعدها لما يمكن ان تحققه هذه الحاصلات التصديرية من عائد من النقد الاجنبى ، وبكفاءة اكبر عن غيرها من الحاصلات التصديرية التقليدية • ومن الامثلة على ذلك الصادرات من الخضر والفاكهة حيث يمكن ان يحقق تصدير مايعادل انتاجيتا لفدان منها اضعاف مايمكن تحقيقه من صادرات القطن ، والارز

وفى هذا المجال ايضا يبرز اهمية الاتجاه نحو وجود مشروعات الفرز والتدريج والتعبئة وتصنيع مثل هذه الحاصلات بما يسمح بتجهيزها للمستهلك الخارجى على الشكل الذى يساعد على المنافسة الخارجية ، كما سبق التنويه الى ذلك •

اما فى مجال الواردات الزراعية ففى ماسبق الاشارة اليه من وسائل وسياسات سواء فيما يتعلق بتنمية الموارد والانتاج الزراعى ، او فى تكنولوجيا الانتاج ، وتخصيص الموارد الزراعية بين استخداماتها البديلة مايشير الى احتمالات عدم التوسع فيها حتى نهاية الخطة الخمسية القادمة ، وان كان هناك من الاحتمالات الكبيرة لتناقصها على المدى الاطول حيث زيادة حجم الموارد الزراعية المستغلة • ويضاف الى ذلك ماسبق التنويه اليه من وسائل وسياسات لترشيد استخدام النقد الاجنبى فى مجال الزراعة •

واخيرا واذا ما كان تنفيذ الوسائل والسياسات المشار اليها تحقيقا للاهداف الاستراتيجية للتنمية الزراعية لابد وان يسانده جهاز ادارى ذات كفاءة عالية على مستوى القطاع الزراعى واجهزته ومؤسساته ، والتى لابد وان يرتبط وجودها بالتنظيم والتنسيق

الجيد فيما بينها ، الا ان تحقيق هذه الاهداف الاستراتيجية قد لايقع كلية على عاتق القطاع الزراعي بمفرده لما لها من علاقات تشابكية بالقطاعات الاقتصادية الاخرى ، والتي قد يؤثر ضعف احداها في اداء القطاع الزراعي ومن ثم في واجباته تجاه اي من القطاعات الاقتصادية الإخرى ، ومن ثم فاذا كانت الزراعة مطالبة بترشيد استخدام مواردها بما فيها الموارد الخارجة عن القطاع ذاته (اسمدة ، مبيدات ، آلات) كما تطالب بأداء وظائفها تجاه القطاعات الإخرى ، ففي نفس الوقت يمكن ان تسأل باقي القطاعات ذات الصلة بالقطاع الزراعي بنفس المطالب ، ومعنى ترشيد استخدام مواردها الزراعية الوسيطة والوفاء باحتياجات القطاع الزراعي من منتجاتها .

فتطوير الصناعات القائمة على تصنيع المحاصيل والمنتجات الزراعية على النحو الذي يضمن تحسين معاملات استخدامها من المواد الخام الزراعية من شأنه انه يؤدي في النهاية الى زيادة المنتج النهائي بالاسواق المحلية او تخفيض حاجتها من المواد الخام الزراعية ، بما ينعكس بدوره في تخفيض المساحات المطلوب زراعتها بها ومن ثم يمكن توجيه جانبا منها لزراعة الحاصلات الزراعية الاخرى . كذلك فان قيام الانشطة الصناعية الاخرى المكملة لمثل هذه الصناعات والتي تقوم على اساس الاستفادة من مخلفاتها الثانوية يعد من الامور التي تساعد على ارتفاع العائد من هذه الصناعات ، الامر الذي ينعكس بدوره على اسعار مايسلم اليها من مواد خام زراعية بما فيه صالح المنتجين الزراع ، وهناك الكثير من الامثلة في ذلك حيث صناعات الحليج والغزل والنسيج ، وصناعة السكر ، وحفظ وتصنيع الخضر والفاكهة .

وكذلك الحال ايضا بالنسبة للصناعات القائمة على توفير احتياجات الزراعة من المدخلات الوسيطة اذ ان الاتجاه نحو توسيع طاقتها الانتاجية من شأنه توفير متطلبات الزراعة بالحجم المطلوب وفي التوقيت المناسب وهو ماينعكس بدوره على زيادة الانتاجية

والانتاج الزراعى • وهو مايؤدى بالتالى الى زيادة دور القطاع الزراعى تجاه القطاعات الاخرى • وفى هذا الاتجاه ايضا فان تطوير هذه الصناعات وتحسين كفاءتها قد ينعكس على تخفيض تكلفتها الانتاجية • ومن ثم عدم تحميل قطاع الزراعة بتكاليف غياب الكفاءة فى هذه الصناعات • وهو مايضمن بالتالى توفير احتياجات الزراعة من مستلزمات الانتاج بتكلفة اقل عنه فى حالة استيرادها من الخارج •

وكذلك ايضا بالنسبة لقطاع الاستهلاك النهائى حيث ان ترشيد استهلاكه من شأنه ان يخفف العبء على عاتق الزراعة لتوفير احتياجاته • بالاضافة الى ماله من آثار ايجابية على تحسين الميزان التجارى للسلع الزراعية والغذائية •

موجز وتوصيات

ان وضع خطة زراعية سليمة لابد وان يستند الى استراتيجية واضحه للتنمية الزراعية وهو مايستلزم بدوره توصيف وتحليل الوضع الحالى للقطاع الزراعى بما ينطوى عليه من مشكلات وامكانات نموه ، وما فى ذلك ايضا علاقاته التشابكية بالقطاعات الاقتصادية الاخرى ، ودرجة مساهمته فى اهداف التنمية الاقتصادية الشاملة .

ان دراسة الوضع الحالى للزراعة المصرية تكشف فى جانبا منها الى غياب التكامل بين الموارد الزراعية المتاحة حاليا ، وكذلك فيما بين الانشطة الانتاجية المختلفة ، وهو مايعكس فى النهاية ضعف كفاءة استخدامها . فدراسة الموارد الزراعية تشير الى ان المساحة الارضية المستغلة حاليا فى الزراعة تبلغ نحو ٦ر٣ مليون فدان تشمل فى ذلك نحو ٥٠٠ الف فدان من الاراضى الجديدة التى تم استزراعها واضافتها الي الارض القديمة منذ اوائل الستينات هذا على حين مازال هناك الكثير من المساحات التى يمكن استصلاحها واستزراعها والتى تقدر بما يزيد عن ٨ مليون فدان ، ومن بينها نحو ٢ر٨ مليون فدان يخطط لاستصلاحها واستزراعها وحتى عام ٢٠٠٠ . وتسود الملكية الخاصة للاراضى الزراعية بالزراعة المصرية حيث يمتلك القطاع الخاص مايقرب من ٩٥٪ من المساحة الارضية المنزرعة ، كما يتصف هيكل الملكية والحيازة الزراعية بسيادة الملكيات والحيازات الصغيرة حيث يبلغ تعداد من يمتلكون مساحات اقل من خمسة افدنة بما نسبته ٩٥٪ من اعداد الملاك الزراعيين ، كما تبلغ مساحة مايمتلكونه نحو ٣ر٥١٪ من جملة المساحة الارضية المنزرعة .

اما الموارد المائية فتشير التقديرات الى ان المتاح منها حاليا يبلغ نحو ٦ر٦٠ مليار متر مكعب ، على حين تقدر الاحتياجات الحالية منها بنحو ٤ر٥١ مليار متر مكعب ، وهو يعنى وجود فائض منها يبلغ نحو ٢ر٩ مليار متر مكعب حاليا يمكن زيادتها الى نحو ٦ر٢٥ مليار متر مكعب حتى عام ٢٠٠٠ كما تشير الى ذلك الامكانات المستقبلية لتنمية هذا المورد.

اما الموارد البشرية الزراعية فعلى الرغم من انخفاض اهميتها النسبية بالنسبة لاجمالى الموارد البشرية فى المجتمع المصرى ، كما تشير الى ذلك تقديرات التعداد العام للسكان فيما بين عامى ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ الا انها تشير فى نفس الوقت الى تزايد اعدادها فيما بين التعدادين المشار اليهما ، وان اختلفت فى ذلك تقديرات ابحاث العمالة بالعينة التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فى الفترة مابين التعداد السكانى الاخير وعام ١٩٨٠ حيث اشارت الى انخفاض اعداد القوى العاملة الزراعية من ٤٤٢٨ الف فى عام ١٩٧٥ الى حوالى ٤١٥٢ الف فى عام ١٩٨٠ . وعلى الرغم من ان دراسة الاتجاهات العامة للمساحة الارضية المنزرعة وانماط استغلالها فى الفترة الماضية لاتكشف عن زيادة جوهرية فى الحاجة الى العمل البشرى خلال هذه الفترة ، بافتراض بقاء معدلات الاداء للعامل الزراعى على ماهى عليه ، الى درجة يمكن بها تبرير النقص الحالى فى العمل الزراعى المتاح كما هو مشاهد اليوم ، الا ان هناك من الاحتمالات لتفسير هذا الوضع والتى قد تكشف عن عدم دقة التقديرات المنشورة حاليا عن قوى العمل الزراعى المتاح ، او انخفاض معدلات اداءها او كليهما . ومن هذه التفسيرات مايشاهد اليوم من زيادة اعداد المهاجرين من العمل الزراعى الى خارج القطاع الزراعى سواء الى المناطق الحضرية او البلاد العربية ، وانخفاض اعداد العاملين بأجر بالقطاع الزراعى والذين يمثلون المورد الرئيسى لعنصر العمل البشرى خاصة فى المزارع الكبيرة الى جانب زيادة اعداد المهاجرين منهم الى مناطق الاستصلاح والاستزراع الجديدة ومن ثم تركز اعداد الملاك الزراعيين فى محيط الاراضى القديمة والذين قد يحجمون عن العمل لدى الغير حتى اذا كان لديهم فائض منه عن حاجة مزارعهم . هذا فضلا عن تغير شروط العمل الزراعى كنتيجة طبيعية للتغيرات الاقتصادية المتلاحقة والسريعة سواء على مستوى القطاع الزراعى ، او الاقتصاد القومى ككل .

اما بالنسبة للآلات والمعدات الزراعية فتشير الدراسة الى ان المتاح حاليا من جرارات زراعية يعد كافيا للاحتياجات الحالية منها تبعا لطبيعة استخداماتها فى الزراعة

المصريـــة ، الامر الذى يمكن معه تقيد الاستيراد منها اكتفاء بالانتاج المحلى منها لمقابلة الاحتياجات لمقابلة الاهلاك وتوفير احتياجات الاراضى الجديدة . هذا فى نفس الوقت الـذى تعانى منه حاليا الزراعة المصرية من نقص فى الآلات والمعدات الزراعية الاخرى خاصة فى مجـال حصاد وتجهيز الحاصلات الزراعية الرئيسية ، والتى يتطلب الوضع الحالى ضرورة توفيرهـــا تجنبا لما قد يترتب على غيابها من انخفاض فى الانتاجية الزراعية امام مشكلة نقص المتاح مـــن العمل الزراعي .

وبالنسبة للثروة الحيوانية والمتمثلة فى الماشية والحيوانات الزراعية المنتجة للحوم والالبان فتشير تقديراتها الى زيادة اعدادها بما نسبته ٥٩٪ خلال عام ١٩٧٩ مقارنة بأعدادهـــا فى عام ١٩٥٢ ، وان اتصفت بالثبات النسبى خلال فترة السبعينات مع تباين بالنسبـــــة للنوعيات المختلفة منها حيث قدرت اعداد المتاح منها بنحو ٧٤٨٥ الف رأس فى عام ١٩٧٠ ، وحوالى ٧٤٨٤ الف رأس فى عام ١٩٧٩ ،

أما الثروة الداجنة فعلى الرغم من ان النسبة الغالبة منها يتركز فيما تحوزه الاســـــر الريفية ، الا ان المشروعات المتخصصة فى هذا المجال قد اخذت فى الانتشار خلال السنوات الاخيرة حيث زادت اعداد مزارع القطاع الخاص العاملة فى هذا المجال الى نحو ١٦٨٧ مزرعة فى عام ١٩٧٧ ازدادت الى مايقرب من ٣٩٦٩ مزرعة لانتاج دجاج التسمين فى عـــام ١٩٨٠ وبطاقة انتاجية تبلغ نحو ٧١ الف طن سنويا من لحوم الدجاج . كما وصلت شركات القطـــاع الخاص العاملة فى مجال انتاج الكتاكيت الى ٥ شركات فى نفس العام وبطاقة انتاجية تقـــدر بنحو ٤٠ الف كتكوت سنويا . اما شركات القطاع العام فتنحصر فى اربع شركات لانتاج البيـــض بطاقة انتاجية تبلغ ١٢٠ مليون بيضه بالاضافة الى ٥٠٠ الف دجاجه سنويا ، ذلك بالاضافـــة الى ٤١ محطة لانتاج دجاج التسمين بطاقة انتاجية ٢٥ مليون دجاجه سنويا .

هذا ويقوم على خدمة هذا النشاط من حيث توفير الكتاكيت اللازمة نحو ٧٨٥ معمل فـــى عام ١٩٨٠ بلغ حجم انتاجها نحو ١٧٨ مليـون كتكوت خلال نفس العام . والى جانب ذلـــك

ايضا هناك مصانع الاعلاف والتى تنتج الاعلاف اللازمة لكل من الماشية الزراعية والثروة الداجنية والتى بلغ تعدادها نحو ٤٤ مصنع بطاقة انتاجية تبلغ نحو ١٩٠٠ الف طن سنويا .

وبدراسة نمط استغلال الاراضى الزراعية خلال الفترة السابقة يتضح زيادة نسبة ماتشغله المحاصيل الزراعية المستديمة من المساحة الارضية حيث وصلت الى نحو ١١٪ فى عام ١٩٨٠ بعد ان كانت نحو ٦ر٣٪ فى عام ١٩٥٢ ، وبالتالى انخفضت نسبة ماتشغله المحاصيل الزراعية التقليدية من المساحة الارضية المنزرعة . كما تزايدت المساحات المنزرعة بالبرسيم والخضر الشتوى ، وكذلك المساحات المنزرعة بالارز ، والاذرة ، والخضر الصيفى والنيلى على حساب المساحات المنزرعة بالمحاصيل الزراعية الاخرى .

اما بالنسبة لانتاجية الارض الزراعية من الحاصلات المختلفة فتشير الدراسة الى زيادتها بمعدلات متواضعه بالنسبة لاغلب الحاصلات الزراعية ، كالقمح ، والقطن ، والفول والاذة على حين لم يطرأ تغير يذكر على انتاجيتها من البعض الاخر مثل العدس ، والارز ، والفول السودانى ، على حين سجلت انتاجيتها من محصول القصب انخفاضا ملحوظا خلال الفترة ١٩٥٥ ــ ١٩٨٠ . كما ان اعلى معدل نمو تحقق خلال هذه الفترة من اواخر الستينات الى اوائل السبعينات وهو مايعزى اساسا الى ادخال الاصناف الجديدة من هذه الحاصلات الزراعية ، وثمرة مشروعات تنمية وتحسين خواص التربة الزراعية التى اشتملت عليها خطط التنمية الزراعية فى الستينات .

ولقد حقق الانتاج الزراعى مقوما بأسعاره الثابتة معدل نمو بلغ نحو ٤ر٢٪ سنويا خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ ــ ١٩٧٩ وان اختلف معدل زيادته خلال الستينات عنه فى السنوات الاخيرة حيث بلغ نحو ٣٪ سنويا فى بداية الستينات ، ثم انخفض الى نحو ٨ر١٪ سنويا فى اواخر السبعينات . اما تقديراته بالاسعار الجارية فتشير الى زيادته بمعدل سنوى بلغ نحو ١١٪ خلال نفس الفترة المشار اليها ، وهو مايعكس ضعف معدل الزيادة فى الانتاج

الزراعى الحقيقى خاصة فى الفترة الاخيرة ، وارتفاع اسعاره بمعدلات كبيرة . هذا ويختلف الوضع بالنسبة لمجموعات الانتاج الزراعى حيث حقق الانتاج الحيوانى ، والداجنى معدلات زيادة اعلى عنه بالنسبة لمجموعة الانتاج النباتى حيث بلغ نحو ٢ر٢٪ سنويا خلال الفترة المشار اليها على حين بلغ معدل الزيادة فى انتاج المجموعة الاخيرة نحو ٩ر٠ سنويا خلال الفترة الاخيرة من السبعينات .

ان فى ضعف معدلات الزيادة فى الانتاج الزراعى الحقيقى مايعكس بالتالى ضعف مساهمته فى اهداف التنمية الاقتصادية الشاملة ، وقد يستثنى من ذلك والى حد ما هدف زيادة الدخل الزراعى وعدالة توزيعه لما صاحب ذلك من ارتفاع فى اسعار المنتجات الزراعية واجراءات تشريعية وتنظيمية ساعدت على ذلك . حيث تشير الدراسة الى ان الدخل الزراعى مقوما بالاسعار الجارية قد حقق معدل نمو بلغ نحو ٣ر١١٪ سنويا خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ـ١٩٧٩ ، وهو مايعنى اذا ماقورن بمعدل الزيادة فى السكان الزراعيين ارتفاع الدخل النقدى الفردى بين السكان الزراعيين ، كما ان مقارنته بتكلفة المعيشة بالريف تعكس ارتفاع الدخل الفردى الحقيقى فى الفترة الاخيرة عنه فى منتصف السبعينات وان كانت الفجوة مابين الدخل الفردى للسكان الزراعيين وغيرهم من سكان الحضر مازالت قائمة . اما بالنسبة لتوزيع الدخل الزراعى فتشير الدراسة الى ان توزيعاته خلال الفترة السابقة تسير لصالح الفئات الدنيا من اصحاب الدخول الزراعية . فعلى الرغم من انخفاض نسبة الاجور الزراعية الى الدخل الزراعى الاجمالى ، الا ان ذلك لايعكس انخفاض متوسط الاجر اليومى حيث لاتنمو العمالة الزراعية بنفس معدل الزيادة فى الدخل الزراعى الاجمالى ، بل حققت انخفاضا فى السنوات الاخيرة وبما يعكس ارتفاع متوسط الاجر الزراعى النقدى ، بل والاجر الحقيقى اذا ماقورن بتكاليف المعيشة فى الريف . هذا كما ان التشريعات الخاصة بتحديد القيمة الايجارية للارض الزراعية وماترتب عليه من انخفاض نصيبها فى الدخل الزراعى ، وامام ارتفاع نسبة المساحات المستأجرة الى اجمالى المساحة المنزرعة كان من شأنه ارتفاع نصيب

صغار الزراع من الدخل الزراعى خاصة وان الغالبية منهم يجمعون مابين حيازة الارض الزراعية المؤجرة من الغير والعمالة الزراعية .

اما بالنسبة لتوفير الاحتياجات المتزايدة للسوق المحلى من السلع والمنتجات الزراعية فتشير الدراسة الى تقلص دور الزراعة فى هذا المجال حيث انخفضت درجة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك منها وبما ينعكس زيادة الواردات منها خاصة من الحبوب ، واللحوم ، والالبان والسكر والزيوت ، وكذلك نقص الفائض المتاح للتصدير من الحاصلات الزراعية التصديرية ، بل ودخول سلع وحاصلات زراعية اخرى كانت لاتستورد من قبل ، فى قائمة الواردات المصرية ، وهو ماانعكس بالتالى على مساهمة الزراعة فى مجال توفير النقد الاجنبى حيث اصبح الميزان التجارى الزراعى يحقق عجزا بلغ نحو ١٦٤ مليون جنيه فى عام ١٩٨٠ بعد ان كان يحقق فائضا فى السنوات السابقة وحتى عام ١٩٧٣ .

اما فى مجال المساهمة فى تمويل التنمية الاقتصادية فعلى الرغم من زيادة ما تساهم به الزراعة فى تمويل الخزانة العامة للدولة من ٥٥ر٠ مليون جنيه فى عام ١٩٦١/٦٠ الى نحو ٣٥٧ر١ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ ، الا ان مساهمتها فى تمويل التنمية الاقتصادية بالقطاعات الاقتصادية الاخرى اصبحت معدومه لزيادة مايوجه اليها من استثمارات ودعم ، عن ماتساهم به فى تمويل الخزانة العامة للدولة فى السنوات الاخيرة وذلك بعد ان كانت تساهم بحوالى ١٦ ر٨ مليون جنيه فى عام ١٩٦١/٦٠ ازداد الى ٣٦ر٧ مليون جنيه فى عام ١٩٧٦ .

ان ضعف معدلات الزيادة فى الانتاج الزراعى ، وبالتالى مساهمته فى اهداف التنمية الاقتصادية الشاملة انما يرجع الى الكثير من المشكلات والمعوقات القائمة بالقطاع الزراعى والتى يعد ضعف الاستثمارات الموجهة نحو هذا القطاع السبب الرئيسى للكثير منها . ويأتى فى مقدمة هذه المشكلات ، والمعوقات ضيق الرقعة الارضية المنزرعة ، ومحدودية التوسع فى الاراضى الجديدة بما انعكس على انخفاض متوسط نصيب الفرد منها من ٢٥ر٠ فدان فى عام ١٩٥٥ الى نحو ١٥ر٠ فدان فى عام ١٩٨١/٨٠ . ويضاف الى ذلك تدهور خصوبة الاراضى الزراعية نتيجة

لارتفاع منسوب الماء الارضى وارتفاع درجة ملوحته ، وهو مايعزى الى الاسراف فى استخدام مياه الرى مع قصور قنوات الصرف ، حيث تقدر المساحات التى فى حاجه الى تطور وتعميق وانشاء المصارف العامة بحوالى ثلث المساحة المنزرعة حاليا ، كما تشير التوقعات الى امكانية زيادة انتاجية هذه المساحة من الاراضى بنحو ٥٠٪ عن مستواها الحالى . ويضاف الى ذلك نقص الكميات التى تصرف من الاسمدة الكيماوية للزروع المختلفة عن الكميات المثلى منها .

هذا ويشارك فى ذلك ايضا صغر مساحة الحيازة الزراعية بما يصاحبها من فقد فى الموارد الزراعية المستغلة خاصة الارضية منها والتى تقدر بنحو ١٠ـ٢٠٪ تقريبا من المساحة المنزرعة حاليا ، ومن اتجاهها نحو الانتاج للاكتفاء الذاتى وصعوبة توجيهه مركزيا ، ذلك الى جانب نقص المتاح حاليا من العمل الزراعى بما قد يكون له انعكاساته سواء على الانتاجية الزراعية او على توجيه الانتاج الزراعى ، فضلا عن مايواجه الانتاج الزراعى من فاقد اثناء التوزيع والتخزين والذى يقدر بما نسبته ٥٪ تقريبا من حجم الانتاج السنوى وبما يعادل انتاج مساحة محصولية تبلغ نحو ٣٥٩ الف فدان سنويا .

ويضاف الى ماسبق من مشاكل ومعوقات انفصال البحث العلمى فى الزراعة عن الجانب التطبيقى حيث هناك الكثير من البحوث العلمية فى الزراعة تبرهن نتائجها على امكانية زيادة الانتاج الزراعى ، الا ان مايخرج منها الى حيز التنفيذ والتطبيق على مستوى القطاع الزراعى يعد من القلة مقارنة بما هو متاح ، فضلا عن انها قد تنحصر على مجموعة معينة من الحاصلات الزراعية . والى جانب ذلك ايضا هناك غياب الجهاز الارشادى القوى الذى يعمل على توصيل نتائج البحث العلمى الى المزارعين وارشادهم على طرق التطبيق العملى والمعاملات الزراعية التى تؤدى الى نتائج افضل بالنسبة للانتاج الزراعى . كذلك قد يكون هناك نوعا من القصور فى السياسات الادارية ، والتنظيمية ، والسعرية بالقطاع الزراعى حيث يشاهد اليوم وعلى سبيل المثال حملة قومية لتعبئة الجهود لضمان الوصول بانتاجية القطن

الى اعلى انتاجية على حين تخرج المحاصيل الزراعية الاخرى عن هذه الدائرة ، هذا كما تحدد اسعار الحاصلات الزراعية التى تسوق جبريا من خلال القنوات الحكومية دون مراعاة لعامل التكلفة ، او ماقد يكون لذلك من انعكاسات على توجيه الموارد الزراعية .

هذا وفى مجال الانتاج الحيوانى هناك ايضا بعض المشكلات ، والمعوقات حيث نقص الاعلاف المتاحة سواء من حيث الكم او النوع عن الاحتياجات الضرورية منها ومايترتب على ذلك من نتائج تتمثل فى عدم القدرة على زيادة اعدادها وتخلص المربين منها عند اوزان صغيرة مع ذبح صغار الاناث منها بما يكشف عن احتمالات زيادة انتاج اللحوم منها بنسبة ٥٠٪ تقريبا اذا ماوصلت الى الاوزان المناسبة قبل الذبح . كذلك ايضا هناك مشكلة ارتفاع نسبة العقم فيما بينها ووجود ظاهرة التفويت الى جانب انخفاض كفاءتها التحويلية للغذاء .

اما فى مجال استصلاح الاراضى الجديدة فهناك ايضا بعض المشكلات والمعوقات يأتى فى مقدمتها ارتفاع التكلفة الاستثمارية مقارنة بما سبق استصلاحه واستزراعه من اراضى حيث اختلاف طبيعة التربة الزراعية ، وموقعها بما ينعكس على زيادة التكلفة الاستثمارية يضاف الى ذلك ضعف اجهزة ومؤسسات الاستصلاح ، والاستزراع ، كما ان هذا النشاط قد يشارك الاراضى القديمة فى مواجهة مشكلة النقص فى المتاح من العمل الزراعى .

اما بالنسبة لامكانات زيادة الانتاجية الزراعية فلا تنحصر فى التغلب على ماسبق الاشارة اليه من مشكلات ومعوقات قائمة اليوم بالقطاع الزراعى بل هناك من الوسائل والاساليب الاخرى التى قد تشارك بدور جوهرى فى هذا المجال ويأتى فى مقدمتها الاكتشافات البيولوجية والكيماوية ، واعادة توزيع الموارد الزراعية بين الاستخدامات المختلفة على مستوى الاقاليم والمناطق الانتاجية بما ينعكس على زيادة كفاءتها الانتاجية . واذا كان من المتعذر اليوم التنبؤ بما قد تكشف عنه الاكتشافات البيولوجية والكيماوية فى هذا المجال فى المستقبل الا ان هناك من الدراسات مايشير الى امكانية زيادة الانتاج الزراعى بما يعادل انتاج نحو ٨١٤ الف فدان مساحة محصولية اضافيه عند تعميم زراعة الاصناف المرتفعة الانتاجية والمعروفة

حاليا من الحاصلات الزراعية الرئيسية وهى القمح ، والارز ، والاذرة الشامى ، وذلك بخلاف ماقد يسفرعنه الاخذ بنظام التخصص الاقليمى من نتائج كما تشير الدراسة الى ذلك . كذلك هناك ايضا من البدائل المحصولية الجديدة التى تتميز بارتفاع انتاجيتها مقارنة ببدائلها المنزرعة حاليا كمحصول بنجر السكر كبديل لقصب السكر ، وفول الصويا كمحصول زيتى والاقطان قصيرة التيلة . ويضاف الى الامكانات السابقة الاحتمالات القائمة لزيادة درجة التكثيف المحصولى حيث وجود الاصناف الجديدة من الحاصلات الزراعية التى تؤكد التجارب العلمية والتطبيقية على نجاح تحميل زراعتها على غيرها من المحاصيل الزراعية ، فضلا عن ماقد يؤدى اليه التوسع فى تطبيق مشروع التجميع الزراعى ليشمل عددا اكبر من الحاصلات الزراعية من زيادة الانتاجية الزراعية .

اما بالنسبة لاولويات وسائل واساليب زيادة الانتاجية الزراعية تبعا لحجم تأثيرها على الانتاجية والانتاج الزراعى فيأتى فى مقدمتها تحسين الصرف والتربة الزراعية فى الاراضى التى فى حاجة الى ذلك حيث يتوقع زيادة الانتاج الزراعى نتيجة لذلك بما يعادل انتاج نحو ٥٠٠ الف فدان اضافى يليه من حيث الاهمية تعميم نظام الصرف المغطى لما يؤدى اليه من تقليل الفاقد فى الموارد الارضية المنزرعة نتيجة التفتت الحيازى ثم تعميم زراعة الاصناف المرتفعة الانتاجية والمعروفة حاليا ، والارتفاع بانتاجية الاراضى الجديدة المستزرعة حاليا ثم وجود المشروعات الكفيلة بحفظ وتخزين الحاصلات الزراعية لحين الاستهلاك منها بهدف تقليل الفاقد منها .

وبناء على التوصيف والتحليل السابق للقطاع الزراعى ، وضعف مساهمته فى النشاط الاقتصادى بل وتقلصه فى السنوات الاخيرة يمكن تحديد الاهداف العامة لاستراتيجية وخطة التنمية الزراعية فى المرحلة المقبلة فى دفع القطاع الزراعى نحو المشاركة الايجابية ، واستعادة دوره السابق فى مجال التنمية الاقتصادية الشاملة وذلك بالتركيز على زيادة الانتاج من السلع الغذائية خاصة البديلة للواردات منها مع محاولة الحفاظ على نصيب الزراعة فى الصادرات

المصرية لدفعها نحو المشاركة فى توفير النقد الاجنبى ، فضلا عن دفعها نحو المشاركة الايجابية فى تمويل عملية التنمية الاقتصادية بالقطاعات الاخرى . هذا كما يأتى زيادة الانتاجية والانتاج الزراعى على مستوى المزرعة وبأقل تكلفة ممكنه فى مقدمة اهداف استراتيجية وخطة التنمية الزراعية فى المرحلة المقبلة وذلك بهدف الارتفاع بمستوى دخول ومعيشة السكان الزراعيين الذين مازالوا يمثلون النسبة الغالبة بين السكان . كما ان تأسيس التكامل والتوازن المطلوب بين الموارد والانشطة الزراعية المختلفة يعد هدفا رئيسيا لاستراتيجية وخطة التنمية فى المرحلة القادمة من اجل ترشيد استخدام الموارد ، وزيادة الانتاج الزراعى بأقل تكلفة ممكنة ، يضاف الى ذلك تشجيع الاستثمار الخاص للاتجاه نحو القطاع الزراعى حيث ضخامة الاستثمارات اللازمة وكبر حجم عبئها اذا ماترك تمويلها على الخزانة العامة للدولة .

هذا واذا كان تحقيق الاهداف الاستراتيجية المشار اليها يتوقف وبالدرجة الاولى على الوسائل والسياسات المقترح تنفيذها ، ففى هذا الشأن تشير الدراسة الى العديد من الاتجاهات سواء فى مجال تنمية الموارد ، والانتاج او فى مجال تكنولوجيا الانتاج الزراعى اوفى تخصيص الموارد الزراعية نحو الاستخدامات المختلفة ، وغيرها من المجالات .

ففى مجال تنمية الموارد الارضية يعد تحسين الصرف والتربة الزراعية احد الاتجاهات العامة لاستراتيجية وخطة التنمية الزراعية وبمعدل لايقل عن ٢٠٠ الف فدان سنويا كحد ادنى ، وكذلك التوسع فى مشروعات الصرف المغطى وبنفس المعدل السابق ايضا . ويضاف الى ذلك البحث فى وسائل واساليب زيادة الانتاجية الزراعية بالاراضى الجديدة المستزرعة حاليا ، الى جانب الاسراع فى استكمال اعمال الاستصلاح والاستزراع فى المساحات السابق استصلاحها ولم تستزرع بعد لضيق الفجوة الزمنية مابين البدء فى هذه المشروعات وظهور الانتاج الزراعى بهذه الاراضى .

وفى هذا الشأن ايضا يعد استصلاح مابين ١٥٠ ـ ١٧٥ الف فدان سنويا عبر الخطة الخمسية القادمة ومابعدها حد ادنى لاهداف الاستصلاح فى المرحلة المقبلة تأكيدا على امكانية تحقيق الاهداف المشار اليها على المدى الطويل نسبيا . واذا كان استصلاح اراضى جديدة بالصحارى المصرية يعد امرا حتميا على المدى الطويل ، الا ان ذلك يجب استبعاده حاليا وعلى المدى الزمنى للخطة الخمسية القادمة بل والمدى الاطول نسبيا حيث مازال هناك الكثير من المساحات القابلة للاستصلاح والاستزراع فى محيط دلتا ووادى النيل وقريبة من مراكز الاستيطان البشرى ومشروعات البنية الاساسية بالاراضى القديمة مما قد يكون لهذه انعكاساته على تخفيض حجم الاستثمارات اللازمة .

اما فى مجال تنمية الموارد المائية فتشير الدراسة الى ان المتاح منها كافى لزراعة مايقرب من ١٫٨ مليون فدان اضافى ، ومن ثم يمكن ان لاتشتمل الخطة الخمسية القادمة على مشروعات جديدة لتنمية موارد مائية اضافية بل ان مايجب ان تركز عليه هو استكمال مايكون قد بدأ فى تنفيذها بالفعل فى السنوات السابقة ، مع تنفيذ مايرتبط منها من مشروعات بتحسين الصرف ، وخواص التربة الزراعية الى جانب صيانة المشروعات القائمة حاليا .

اما فى مجال الميكنة الزراعية فلابد وان يشمل اطار الخطة الخمسية القادمة على برامج ومشروعات ميكنة العمليات الزراعية فى وقت الذروة بالنسبة للحاجة لعنصر العمل البشرى وخاصة عمليات حصاد وتجهيز المحاصيل الزراعية حيث تفتقر الزراعة المصرية الى الآلات والمعدات الزراعية اللازمة لذلك ومن ثم فان استيراد هذه الآلات او البدء فى تصنيعها محليا والمواصفات والتكلفة التى تناسب ظروف الزراعة المصرية قد يكون من سمات الخطة الخمسية القادمة على ان يقابل ذلك تقيد استيراد الجرارات الزراعية ترشيدا لاستخدامات النقد الاجنبى فى الزراعة

وفى مجال الثروة الحيوانية والداجنة فان التركيز على زيادة كفاءة الاعداد المتاحة منها حاليا فى الاراضى القديمة دون التوسع فيها لابد وان يكون من سمات الخطة الخمسية القادمة ومن ثم فلابد وان يشتمل اطار هذه الخطة على الاجراءات والسياسات التى تشجع زيادة اعداد مشروعات تسمين الماشية قبل ذبحها على ان يسبق ذلك قيام الصناعات المكملة وفى

مقدمتها صناعة الاعلاف مع توفير الخامات اللازمة لها حتى اذا كان ذلك يستلزم استيرادها على حساب مايستورد حاليا من لحوم بغرض الاستهلاك المباشر ، وذلك ترشيدا لاستخدامات النقد الاجنبى فى هذا المجال . اما فى محيط الاراضى الجديدة فيمكن قيام المشروعات المتخصصة مع استيراد ماقد يلزمها من اعداد تتميز بارتفاع كفاءتها الانتاجية على حساب مايستورد حاليا من لحوم لغرض الاستهلاك المباشر . ويجب ان يصاحب ذلك التوسع فى مشروع تهجين الماشية المصرية بالسلالات الاجنبية المرتفعة الانتاجية .

اما بالنسبة للثروة الداجنية فيعد التركيز عليها من السمات التى تميز الخطة الخمسية القادمة باعتبارها البديل الاقل حاجة الى الاعلاف على ان يلازم ذلك التوسع فى صناعة الاعلاف بما يضمن استغلال المزارع القائمة منها حاليا بطاقتها الكاملة مع توفير ماقد يلزم لذلك من خدمات تسويقية .

وفى مجال البحث العلمى وتكنولوجيا الانتاج الزراعى فان التوسع فى زراعة الاصناف المرتفعة الانتاجية ، وكذلك البدائل المحصولية الجديدة ذات الانتاجية المرتفعة والمعروفة حاليا يجب ان يكون من السمات المميزة للتنمية الزراعية على مدى الخطة الخمسية القادمة الى جانب زيادة درجة التكثيف المحصولى والاخذ بنظام التخصص الاقليمى فى انتاج الحاصلات الزراعية حيث انها الوسيلة ذات التأثير الاكبر فى زيادة الانتاجية والانتاج على مستوى المزرعة بأقل تكلفة ممكنة . اما بالنسبة لتكنولوجيا الانتاج الميكانيكية فان التركيز على ميكنة عمليات حصاد وتجهيز الحاصلات خاصة الرئيسية منها يجب ان يكون من سمات التنمية الزراعية على المدى القصير على ان يليه بعد ذلك ميكنة العمليات الزراعية الاخرى التى لم تميكن بعد على المدى الاطول نسبيا .

ان الاكتشافات البيولوجية ، والكيماوية فى مجال الزراعة ستظل هى الوسيلة الوحيدة لزيادة الانتاجية والانتاج الزراعى على مستوى المزرعة بأقل تكلفة ممكنة ، ومن ثم فان تدعيم مراكز البحث العلمى فى الزراعة سواء مايتصل منها باستنباط الاصناف الجديدة او تغذية

النبات وحوث التربة الزراعية ، وكذلك الصناعات الكيماوية يعد من السمات التى يجب التركيز عليها على طول مدى الخطة الخمسية ، والمدى الطويل بما فى ذلك توفير الخدمات المعاونة .

اما فى مجال تخصيص الموارد الزراعية للاستخدامات المختلفة فان الاتجاه نحو زيادة الانتاج من السلع الغذائية خاصة البديلة للواردات منها ، وكذلك زيادة الانتاج من المحاصيل الزيتية والسكرية كهدف استراتيجى للتنمية الزراعية فى المرحلة القادمة يتطلب بالتالى الاتجاه نحو الحد من التوسع فى زراعات الفاكهة والخضر والاعلاف والشعير بالاراضى القديمة حيث انها تعد من الحاصلات الزراعية الاكبر ملائمة للزراعة بالاراضى الجديدة المستهدف استصلاحها ومن ثم فان فرصة زيادة الانتاج منها خارج نطاق الاراضى القديمة قائمة . كما ان الانتاج المحلى منها يتعرض للكثير من الفاقد الذى يمكن تجنبه اذا ما وجدت المشروعات الكفيلة بحفظها وتخزينها لحين الاستهلاك . اما بالنسبة لمحصول قصب السكر فيمكن التوسع فى زراعته وفى اقل الحدود لضمان تشغيل المصانع القائمة حاليا بطاقتها الكاملة مع عدم انشاء مصانع جديدة او توسعات اخرى عليها حيث ان التوسع فى زراعة القصب فى مناطق انتاجه يأتى على حساب الانتاج من الكثير من الحاصلات الزراعية البديلة للواردات او التصديرية التى تشتهر بها هذه المناطق . كما يجب ان يصاحب ذلك التوسع فى زراعة البديل السكرى الجديد الذى يتميز بارتفاع اقتصاديته عن القصب . وبالنسبة للقطن فليس هناك من مجال للتوسع فى المساحات المنزرعة منه على المدى القريب خاصة امام وجود مشكلة تراكم المخزون منه كما ان احتمالات زيادة انتاجية الفدان منه يمكن ان تواجه الزيادة المتوقعة فى الاستهلاك منه وخاصة بعد اتجاه الصناعات المحلية نحو التوسع فى استخدام الالياف الصناعية مع القطن

وفى مجال السياسات السعرية والتسويقية ، فان النظر فى السياسة السعرية للحاصلات الزراعية خاصة ما يسوق منها اجباريا عن طريق القنوات الحكومية يعد من الاتجاهات الرئيسية لاستراتيجية التنمية الزراعية فى المرحلة المقبلة ، وذلك كضرورة اجتماعية لقطاع سكانى له

وزنه النسبى فى التعداد السكانى للمجتمع ، ولكونها عنصرا هاما فى توجيه الموارد الزراعية نحو الاستخدامات المختلفة ، الا ان ذلك يجب ان يتم بحذر بالغ فى ضوء العلاقات التشابكية مابين الزروع المختلفة ، ومستلزمات الانتاج الزراعى ، بل والقطاعات الانتاجية الاخرى وكذلك المتغيرات الاقتصادية الرئيسية مثل الاستهلاك ، والادخار ، والاستثمار والتجارة الخارجية ... الخ . اما السياسة السعرية بالنسبة لمستلزمات الانتاج الزراعى فيجب ان تقوم على اساس عدم المساس بالاسعار الحالية لمستلزمات الانتاج التى لاتتوافر بالكميات المثلى المطلوبة مثال ذلك الاسمدة الكيماوية ، والآلات والمعدات الزراعية التى تفتقر اليها الزراعة اليوم ، وقد يستثنى من ذلك الجرارات الزراعية حيث تتوافر بأعداد كافية ومن ثم فان الاتجاه نحو فرض الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات منها الى جانب كونه يعد مصدرا من مصادر تمويل الخزانة العامة فهو وسيلة لحماية صناعاتها المحلية .

اما بالنسبة للسياسة التسويقية فان النظام المتبع حاليا لتسويق الحاصلات الزراعية التى تخضع لنظام التسويق الجبرى فيعد امرا لامفر منه امام قصور الانتاج المحلى منها وذلك ضمانا لتوفير احتياجات السوق المحلى منها خاصة فى المناطق الحضرية وانسيابها دون اختناقات مع ترشيد استهلاكها . اما بالنسبة للحاصلات الزراعية الاخرى وامام انخفاض نسبة مايتحصل عليه الزراع من اسعار التجزئة فان الامر يستدعى وجود النظام التسويقى الذى يحول دون ذلك ، ومن ثم قد يكون للتعاونيات الزراعية دورا اساسيا فى ذلك خاصة اذا ماوجدت علاقة مباشرة بينها وبين الجمعيات الاستهلاكية بالحضر . وهنا قد يلزم التوسع فى المشروعات المكملة كصناعة الفرز والتدريج والحفظ والتصنيع بغرض الارتفاع بكفاءة العملية التسويقية .

وفى مجال التجارة الخارجية فأمام ضعف الاحتمالات لزيادة الصادرات من المحاصيل التصديرية التقليدية على مدى الخطة الخمسية القادمة على الاقل حيث تزايد الاستهلاك منها مع قصور الانتاج المحلى (ارز ، قطن) ، كما ان اغلب هذه الحاصلات فى طريقه لفقدان

ميزته النسبية فى السوق العالمى لارتفاع تكلفة انتاجها محليا ، وذلك اذا ما استمر تصديرها فى صورتها الخام . وعليه فان الاتجاه نحو زيادة الصادرات من الحاصلات التصديرية غير التقليدية (خضر وفاكهة) يعد من الاتجاهات التى يجب ان تركز عليها الخطة الخمسية القادمة وما بعدها حيث تحقق عائد نقدى اكبر وهو ما يستدعى ضرورة البحث عن اسواق جديدة ، مع وجود صناعات الغزو والتدريج ، والحفظ والتصنيع بما يسمح بتجهيزها للمستهلك الخارجى على الشكل الذى يساعد على المنافسة الخارجية .

ان تنفيذ الوسائل والسياسات السابقة لابد وان يسانده جهاز ادارى ذات كفاءة عالية على مستوى القطاع الزراعى ، ومؤسساته ، والتى لابد وان يرتبط وجودها بالتنظيم والتنسيق الجيد فيما بينها .

واخيرا فان تنفيذ الاهداف الاستراتيجية المشار اليها سابقا لايقع على عاتق القطاع الزراعى بمفرده بل لابد وان تسانده القطاعات الاخرى ذات العلاقة التشابكية معه . فعلى القطاعات المستخدمة لانتاجه من المواد الخام الزراعية تحسين معاملات استخدامها لمثل هذه الخامات وتقليل الفاقد منها بما ينعكس فى النهاية الى تخفيض احتياجاتها منها وبالتالى نقص المساحات المنزرعة من هذه الخامات بما يسمح بزيادة الانتاج من غيرها من الحاصلات الزراعية . كما ان على القطاعات التى توفر مستلزمات الانتاج للقطاع الزراعى ان ترفع من كفاءتها الانتاجية حتى لايتحمل القطاع الزراعى عبىء ضعف كفاءتها الانتاجية .

ملحق :

جدول رقم (١) قيمة كل من الانتاج القومى ، والانتاج الزراعى بالاسعار الجارية والثابتة لعام ٥٩/١٩٦٠ خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٧٩

(مليون جنيه)

السنوات	اجمالى الانتاج القومى		الانتاج الزراعى	
	بالاسعار الجارية	بالاسعار الثابتة	بالاسعار الجارية	بالاسعار الثابتة
١٩٦٠/٥٩	٢٥٨٠ر٢	٢٥٨٠ر٢	٥٨١ر٦	٥٨١ر٦
١٩٦١/٦٠	٢٧١٩ر٢	٢٧١٩ر٢	٥٨٢ر٧	٥٨٢ر٧
١٩٦٢/٦١	٢٨٠٩ر٨	٢٨٠٩ر٨	٥٦٤ر٨	٥٦٤ر٨
١٩٦٣/٦٢	٣١٨٧ر٣	٣١١٨ر٧	٦٢٥ر٧	٦٢٢ر٩
١٩٦٤/٦٣	٣٥٣٨ر٦	٣٢٧٨ر٨	٦٧٧ر٠	٦٥٠ر٨
١٩٦٥/٦٤	٣٨٩٦ر٢	٣٥٠٢ر٧	٨٢٣ر٨	٦٧٩ر١
١٩٦٦/٦٥	٤٢٣٩ر٠	٣٧٥٣ر٠	٨٨٤ر٠	٧٠٤ر١
١٩٦٧/٦٦	٤٤٠٧ر٧	٣٧٥٦ر٢	٩٢٨ر٩	٦٨٩ر٥
١٩٦٨/٦٧	٤٥١٨ر١	٣٧٤٧ر٣	٩٥٠ر٠	٧٠٤ر٣
١٩٦٩/٦٨	٤٨٣٩ر٩	٤٠٢٩ر١	٩٧٧ر٧	٧٠٧ر٨
١٩٧٠/٦٩	٥١٠١ر٤	٤٢٧١ر٠	١٠٧٥ر١	٧٥٧ر٧
١٩٧١/٧٠	٥٦٠٩ر٩	٤٤٧٤ر٠	١١٠١ر١	٧٥٥ر٣
١٩٧٢/٧١	٦٠٢٥ر٩	٤٧٠٧ر٩	١٢١٢ر٦	٧٨٧ر٨
١٩٧٣/٧٢	٦٨٦٥ر٢	٥٠٣٢ر٥	١٤٨٦ر٢	٨٠٧ر٤
١٩٧٤/٧٣	٦١٣٨ر١	٥١٠٣ر٧	١٨٤٦ر٦	٨١١ر٧
١٩٧٥/٧٤	٩٣٧٢ر٣	٥٥٧٩ر٥	٢٠٥٢ر١	٨٣١ر٢
١٩٧٦/٧٥	١٠١٨٥ر٠	٥٩٧٣ر٥	٢٤٠٧ر٠	٨٥٣ر٣
١٩٧٧/٧٦	١٤٠٤٩ر٥	٦٣٥٤ر٥	٢٨٤٠ر٦	٨٣٦ر٤
١٩٧٨/٧٧	١٦٩٦٠ر٤	٦٨٠٢ر٧	٣٤٧٢ر٨	٨٦٢ر٧
١٩٧٩/٧٨	٢١٠٥٣ر٤	٧٣١٣ر٦	٣٧٥٣ر٢	٨٩٦ر٤

المصدر : وزارة التخطيط ، بيانات غير منشورة .